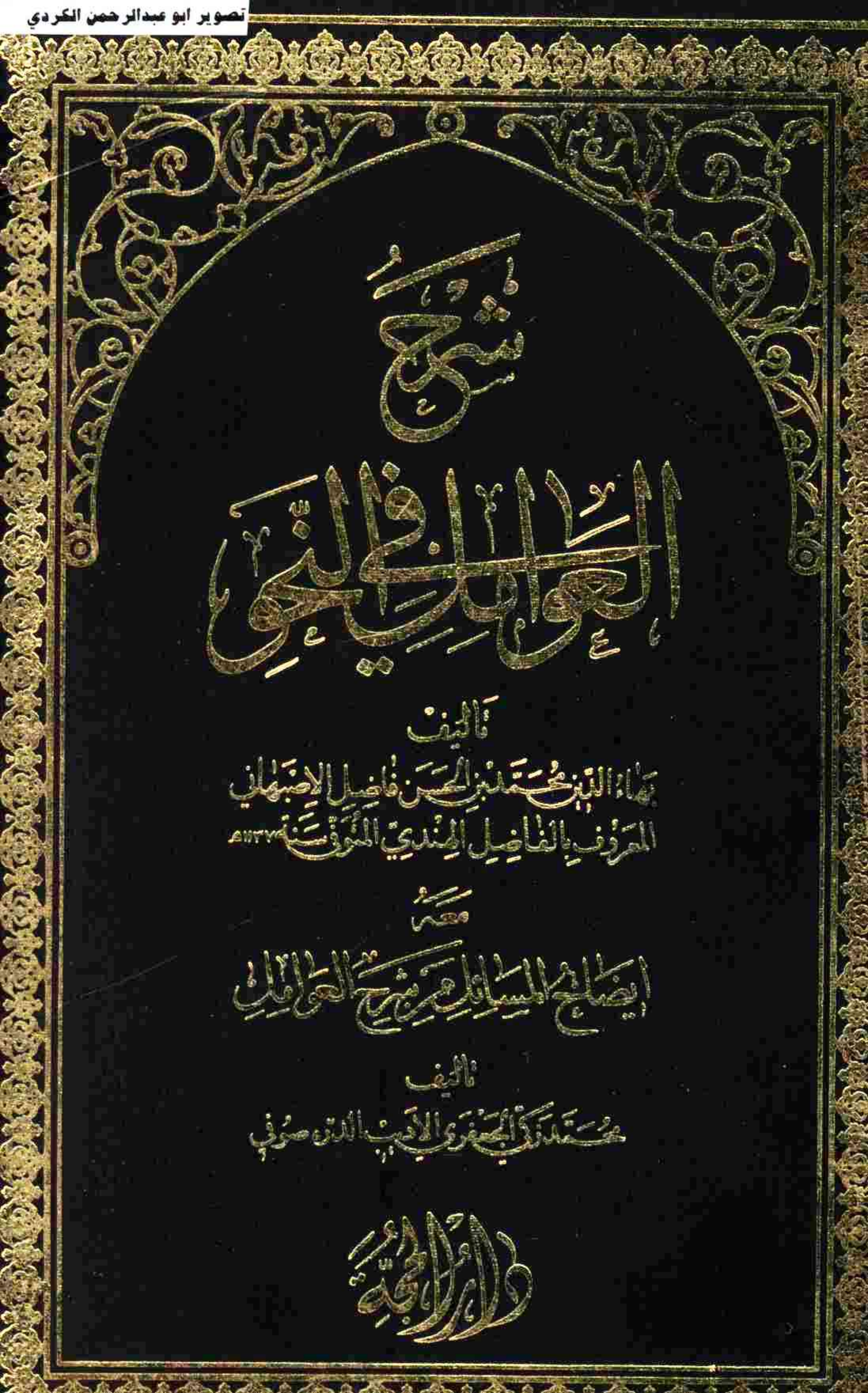


تصوير ابو عبدالرحمن الكردي
شرح
العوامل في النحو
تأليف
بهاء الدين محمد بن الحسن فاضل الاصفهاني
المعروف بالفاضل الهندي المتوفى سنة ١١٣٧ھ
معه
إيضاح المسائل من شرح العوامل
تأليف
محمد زكي الجعفري الأديب الدزصوفي
دار الحجة



شرح العوامل في النّحو

تأليف

بِهاء الدين محمّد بن الحسن الفاضل الإصبهاني

المعروف بالفاضل الهنديّ المتوفى سنة ١١٣٧هـ

ومعه

إيضاح المسائل من شرح العوامل

تأليف

محمّد زكي الجعفري الأديب الدرّه صوفي

فاضل هندی، محمد بن حسن، ۱۰۶۲ - ۱۱۳۷ق. شارح
شرح العوامل فی النحو معه ایضاح المسائل من شرح العوامل / بهاء الدین محمد بن الحسن الفاضل الاصبهانی المعروف بالفاضل الهندی؛ محمد زکی الجعفری. - قم: مؤسسة دارالحجة(عج)، ۱۴۳۱ق = ۱۳۸۹.
۲۱۶ص.
۵۰۰۰۰ریال: ISBN:978-600-5136-11-1
فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
کتاب حاضر شرحي بر عوامل فی النحو عبدالرحمن جرجانی میباشد.
کتابنامه: ص. [۲۰۹] - ۲۱۳؛ همچنین به صورت زیرنویس.
عربی
۱. جرجانی، عبدالقادر بن عبدالرحمن، ۴۰۰ - ۴۷۱ق. عوامل فی النحو - نقد و تفسیر. ۲.زبان عربی - نحو. ۳. زبان عربی - عوامل. الف. جرجانی، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، ۴۰۰ - ۴۷۱ق. عوامل فی النحو. ب. جعفری، محمد زکی، ۱۳۵۱ - ایضاح المسائل من شرح العوامل - شرح. ج. عنوان. د.عنوان: العوامل فی النحو. شرح. هـ عنوان: ایضاح المسائل من شرح العوامل. شرح.
۹۰۲۵ع ۴ج / ۶۱۵۱ Pj
۱۳۸۹
۴۹۲/۷۵

اسم الكتاب: شرح العوامل في النّحو
المؤلف: محمّد زكي الجعفري
الناشر: مؤسسة دارالحجة (عج) للثقافة
المطبعة: ستاره
الطبعة: الاولی
تاريخ النشر: ۱۴۳۱ هـ ق
الكمية: ۱۰۰۰ نسخة
القطع و عدد الصفحات: وزيري ۲۱۶ صفحة
السعر: ۵۰۰۰ تومان
شابک: ۱ - ۱۱ - ۵۱۳۶ - ۶۰۰ - ۹۷۸ ISBN:978-600-5136-11-1
مؤسسة دارالحجة (عج) للثقافة: قم، سوق القدس، محل رقم ۳۵
تلفن ۷۷۳۷۵۴۰ - ۷۷۳۴۷۲۷ - ۰۲۵۱
۰۹۱۲۱۵۳۲۸۹۶

اللمح الدقيق إلى ترجمة المصنّف والشارح وصاحب التعليق

١ ـ المصنّف:

أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمّد الجرجاني، كان فاضلاً جليلاً وعالماً نبيلاً في العربيّة ولا سيّما فنون البلاغة، تشهد بذلك كتبه السائرة، مسير الصَّبَا في الساهرة، وهي:

«العمدة» في التصريف، و«الجمل الصغرى» و«التتمّة» و«العوامل المائة» و«المغني» و«المقتصد» شرحا «الإيضاح» في النحو و«دلائل الاعجاز» و«أسرار البلاغة» و«إعجاز القرآن» في فنون البلاغة توفّي سنة ٤٧١هـ.

وبهذا يعلم أنّه لم يكن واضعاً لعلوم البلاغة ـ كما زعمه السيوطيّ في كتاب «الأوائل» ـ لأنّ الإمام أبا عبد الله محمّد بن عمران المرزباني البغدادي صنّف قبله بثلاث وتسعين سنة كتاب «المفصّل» في علوم البلاغة ـ كما ذكره ابن النديم[١] ـ وهو توفّي سنة ٣٧٨هـ، وكان أديباً شيعيّاً ـ كما صرّح بذلك ابن خلّكان[٢]

---

(١) الفهرست: ١٩٢.

(٢) الوفيات ٤: ٣٥٤. قال: وكان ثقة في الحديث ومائلاً إلى التشيّع في المذهب.

واليافعي[1] ـ. وسبق الجرجانيّ إلى التصنيف في البلاغة أيضاً محمّد بن أحمد العَمْريّ الشيعيّ المتوفّى سنة ٤٢٣هـ بتصنيفه كتاب «تنقيح البلاغة» ـ كما في كشف الظنون[2] ـ.

٢ ـ الشارح:

بهاء الدين محمّد بن تاج الدين حسن بن محمّد الإصبهاني المعروف بالفاضل الهنديّ، أعجوبة عصره في الأخذ بأطراف العلوم قبل أوان البلوغ نقلوا عنه أنّه قال[3]:

وقد فرغت من تحصيل العلوم منقولها ومعقولها ولم أكمل ثلاث عشرة سنة، وشرعت في التصنيف ولم أكمل اثنتي عشرة وصنّفت «منبّه الحريص على فهم شرح التلخيص» ولم أكمل تسع عشرة سنة وقد كنت عملت قبله من كتبي ما ينيف على عشرة من متون وشروح وحواشٍ، وكنت ألقي من الدروس ـ وأنا ابن عشر سنين ـ شرحي «التلخيص» للتفتازاني مختصره ومطوّله.

ولد سنة ١٠٦٢هـ ونشأ في البلاد الهنديّة ونسب إليها وتوفّي سنة ١١٣٧هـ بإصبهان في الخامس والعشرين من شهر رمضان عن خمس وسبعين سنة ودفن بشرقي بقعة «تخت فولاد» بإصبهان وله من الكتب:

«كشف اللثام» عن قواعد الأحكام في شرح «قواعد العلّامة» و«المناهج السويّة» في حاشية «شرح اللمعة» و«شرح قصيدة الحميري» و«ملخّص التلخيص» وشرحه و«شرح العوامل المائة» و«شرح الكافية» وغيرها.

---

(١) مرآة الجنان ٣: ١٠١.

(٢) ١: ٤٩٩. الأعلام ٤: ٤٨، تأسيس الشيعة: ١٦٨.

(٣) روضات الجنّات ٧: ١١١ ـ ١١٨.

ومن الشرح نسختان بمكتبة المشهد الأقدس الرضويّ برقم «٣٨٦٨» و«٨٢٥٣»[1].

٣ ـ المعلّق:

محمّد زكي الجعفري الأديب الدرّه‌صوفي.

ولد يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر الخير سنة ١٣٩٤هـ الموافق ٦ مارس ١٩٧٤م بقريةٍ من قُرى «درّه صوف» ـ معقلْ الشيعة الإماميّة بشمالي أفغانستان وهي من أعمال «بلخ» قديماً و«سمنجان» حديثاً ـ.

رحل إلى المعاهد العلميّة من وطنه على حثّ من والده المقدّس وألقى العصا أولاً بمدينة «قم» المقدّسة ثمّ هجر المهجر الأوّل واستوطن «خراسان» المعظمة فدرس في معاهدها عند فضلاءها البارزين أشهرهم:

١ ـ العلّامة الأوحدي والأديب الأريب الحجّة الهاشمي الخراساني المدرس المشهور.

٢ ـ السيّد ميرزا حسين الصالحي المدرّس بالآستانة الرضويّة.

٣ ـ الشيخ محمّد إسماعيل المحقّق الفقيه البلخي العالم الزاهد صاحب المكانة البارزة في الفقه والأصول الاستدلاليّين.

٤ ـ ذو الصناعتين ـ الكتابة والشعر ـ الشيخ أبو ليلى قيس العطّار البغداديّ قطين خراسان.

تصدّر للتدريس والتصنيف في الأدبية العربيّة ولا يزال متصدراً إلى اليوم وله من الكتب:

---

(١) فهرس المخطوطات ١٢: ١٩٤ ـ ١٩٥.

١ ـ قُرَّةُ الطَّرْف في «علم الصَّرْف» موسوعة استدلاليّة لم يؤلّف مثلها بالفارسيّة، مطبوع.

٢ ـ إيضاح المسائل في «علم النَّحْو» وهو هذا الكتاب.

٣ ـ تبيين المرام في التّعليق على شرح النِّظَام في «الصَّرْف والخطّ».

٤ ـ عروض آل الرسول ﷺ في علمي «العَروض» و«القافية» مطبوع.

٥ ـ مفتاح النجاح في شرح «المراح» بالفارسيّة.

٦ ـ الرَّوْض الزَّاهر في أدب الكاتب والشاعر في «علوم البلاغة» ـ على نمط كتاب العروض ـ.

٧ ـ ٨ ـ الحاشية على شرح الرضي على «الكافية» و«الشافية».

٩ ـ نقد الميزان في معرفة الأوزان في «العروض» أيضاً.

وغيرها.

شرح العوامل في النحو[1]:

مقدّمة التعليق

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللّهمّ على أن رفعتني بعد الخَفْض، ونصبتني بعامل كسب الكمال من أرضٍ إلى أرْض، فصيّرتَني مبتدأ مقدماً على أبناء الزمان بعد ما كنت مؤخَراً عن البَغْض، وأُصلّي وأسلّم على نبيّك المبعوث لنسخ مبتدأ الأديان وخبرها إلى يوم العَرْض، وعلى آله أعلام الهُدى وكلمات التقوى وموازين الحقّ المَحْض، ولاسيّما أعرف المعارف أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب الذي نجّيتَ المتمسّك بولائه وأبناءه من الهلاك والدَحْض.

وبعد: فيقول العبد الفاني محمّد زكي الجعفري العلوي الحسيني، المدعوّ بالأديب الدرّه صوفي ابن المؤيّد المسدّد حافظ علي المولوي ﷺ: هذه حواش وشّيتُ بها شرح العوامل، وسمّيتُها بـ«إيضاح المسائل»، خدمت بها خزانة كتب مولانا أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا العلوي ثامن الإثني عشر من أئمّتنا المعصومين وأرجو بها منه الشفاعة غداً لي ولجميع أهلي وإخواني، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلبٍ سليم. ما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب.

---

١. كتب العوامل كثيرة:

أ ـ منها كتاب العوامل في النّحو لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي المتوفّى سنة ٣٧٧ هـ.

ب ـ ومنها كتاب العوامل لعليّ بن فضال المجاشعي القيرواني المتوفّى سنة ٤٧٩ هـ.

ج ـ ومنها العوامل للكسائي وهي منظومة في أربع وثلاثين بيتاً.

د ـ ومنها العوامل المائة للشيخ عبدالقاهر بن عبدالرحمان الجرجاني المتوفّى سنة

⇐

﴿ بسم الله الرحمان[1] الرحيم ﴾

﴿ الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد وآله أجمعين ﴾

﴿ أمّا بَعْدُ: فإنّ العوامل[2] في النحو ﴾ ـ على ما ألّفه الشيخ الفاضل عبدالقاهرِ[3] بنُ عبدالرحمان الجرجاني[4] ـ **﴿ مائة عاملٍ ﴾**.

﴿ وهي ﴾ تنقسم إلى قسمين: **﴿ لفظيّة ومعنويّة؛ فاللفظيّة ﴾** منها تنقسم إلى

⇐ ٤٧١هـ، وهذه هي التي بين أيدينا، ولكثرة فائدتها اهتمّ بشرحها الكثير من العلماء أشهرهم هؤلاء:

١ ـ بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفّى ٨٥٥ هـ.

٢ ـ يحيى بن بخشي المتوفّى سنة ٩٠٠ هـ.

٣ ـ أحمد بن مصطفى المعروف بطاشكبري زاده المتوفّى سنة ٩٦٨ هـ.

٤ ـ بهاء الدين محمّد بن الحسن الفاضل الإصبهانيّ المعروف بالفاضل الهنديّ المتوفّى ١١٣٧ هـ.

(١) كتابة الألف لمخالفة الرسم العثماني الملحون.

(٢) قال الجامي في بحث التوابع من شرح الكافية: وهو جمع تابع منقول عن الوصفيّة إلى الاسميّة والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل، انتهى.
وأقول: هذا الكلام بعينه جار في العامل والعوامل.

(٣) هو أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمان النحوي اللغوي البياني، فحل البلاغة، صاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، المتوفّى سنة ٤٧١ هـ.

(٤) منسوب إلى الجرجانيّة. قال ياقوت بن عبدالله البغدادي: مدينة عظيمة على شاطئ جيحون، وأهل خوارزم يسمّونها بلسانهم كركانج، فعرّبت إلى الجرجانيّة. ثمّ قال: وكنت رأيتها في سنة ٦١٦ هـ قبل استيلاء التتر عليها وتخريبهم إيّاها، فلا أعلم أنّي رأيت أعظم منها مدينة ولا أكثر أموالاً وأحسن أحوالاً، فاستحال ذلك كلّه بتخريب التتر إيّاها حتّى لم يبق فيما بلغني إلّا معالمها، وقتلوا جميع من كان بها. (معجم البلدان ٢: ١٢٢)

قسمين: ﴿ سماعيّة وقياسيّة ﴾[1].

﴿ والسَّماعيّة ﴾ منها ﴿ أحد وتسعون عاملاً، والقياسيّة ﴾ منها ﴿ سبعة عوامل ﴾. ﴿ والمعنويّة ﴾ منها ﴿ عددان ﴾؛ فالجملة مائة عامل[2].

﴿ والسَّماعيّة ﴾ منها ﴿ تتنوّع على ثلاثة عشر نوعاً ﴾:

---

(١) القياسيّة ما له ضابط كلّي يشتمل على ما تحته من الجزئيّات كقول النحويين «كلّ فاعل مرفوع». والسماعيّة بخلاف ذلك وهي منسوب إلى السماع ـ بفتح السين ـ اسم مصدر لسمع ـ على ما في المصباح ـ.
قال الشريف الجرجاني: السماعي في اللغة ما نُسب إلى السماع، وفي الاصطلاح هي مالم يذكر فيه قاعدة كلّيّة مشتملة على جزئيّاتها.
وقال أيضاً: القياسي ما يمكن أن يُذكر فيه ضابطة عند وجود تلك الضابطة يوجد هو، انتهى. (التعريفات: ١٢٧ و ١٩١)

(٢) هذا هو رأي الجمهور، والأخفش يقول بأنّها مائة وواحدة، وسيأتي تفصيله في آخر الكتاب.

حروف الجرّ

﴿النوع الأوّل: حروف تجرّ الاسم[١] فقط[٢] وهي سبعة عشر حرفاً﴾[٣]:

---

(١) وسمّيت حروف الجرّ لأنّها تجرّ معنى الفعل إلى الاسم كما في «مررت بزيد» حيث جرّ الباء معنى الفعل وهو المرور إلى الاسم وهو زيد. ولا يخفى أنّ تسمية هذه الحروف بحروف الجرّ هي تسمية البصريّين ووجهها ما ذكرته، والكوفيّون يسمّونها حروف الإضافة أحياناً وحروف الصفات أحياناً أُخرى. ووجه التسمية الأُولى أنّها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما. ووجه التسمية الثانية أنّها تحدث في الاسم صفة من ظرفيّة أو غيرها. وحرف الجرّ ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: حرف الجرّ الأصلي وهو ما له معنى خاص ويحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف مثل «مِنْ» و«إلى» نحو: سرت من النَّجَف إلى الكوفة فإنّ «مِنْ» تدلّ على ابتداء الغاية المكانيّة و«إلى» تدلّ على الانتهاء، ولكلّ منهما متعلّق مذكور.

والثاني: حرف الجرّ الزائد وهو ما ليس له معنى وإنّما يُؤتى به لمجرّد التوكيد وليس له متعلّق؛ لا مذكور ولا محذوف نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ فليس لـ«مِنْ» في هذه الآية معنى خاص وإنّما جيء بها لمجرّد التوكيد كما أنّه لا متعلّق لها، وما بعدها في الآية مبتدأ وصفي، مرفوع المحل، و«غير الله» فاعل أغنى عن الخبر.

والثالث: حرف الجرّ الشبيه بالزائد وهو ماله معنى خاص كالحرف الأصلي وليس له متعلّق كالزائد فقد أخذ شَبَهاً من الأصلي وشَبَهاً من الزائد ومثاله «لولا» و«رُبَّ» و«لعلّ» فإنّ «لولا» تدلّ على الامتناع لوجود، و«رُبَّ» على التقليل أو التكثير، و«لعلّ» على الترجّي، وليس لواحد منها متعلّق.

(٢) قال الجامي: وإنّما اختصّ دخول الجرّ بالاسم لأنّه أثر حرف الجرّ في المجرور به لفظاً أو تقديراً ـ كما في الإضافة المعنويّة ـ، ودخول حرف الجرّ ـ لفظاً أو تقديراً ـ يختصّ بالاسم لأنّه لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل إليه، انتهى.

(٣) على المشهور، وزاد بعضهم «كي» و«لعلّ» و«متى» فقال: حروف الجرّ عشرون. وبعضهم «لولا» فقال: أحد وعشرون.

الأوّل: ﴿ الباء ﴾

ولها معان[١]:

الأوّل: الإلصاق[٢] إمّا حقيقة نحو: «بزيد داء»، وإمّا مجازاً نحو: «مررت بزيد»، أي ألصقت مروري بموضع يقرب من زيد[٣].

الثاني: الاستعانة[٤] نحو: «كتبت بالقلم» أي باستعانته.

---

(١) جميع ما ذكر هنا من معاني الباء أحد عشر معنى، وذكر لها ابن هشام في «المغني» أربعة عشر معنى.

(٢) قال ابن هشام: قيل: هو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه.

ثمّ العبارة في المخطوطة والمطبوعة للإلصاق وهي خطأ، وكذا عبارات سائر المعاني.

(٣) انظر: المغني تجد عين العبارة إلّا أنّه ذكر فيه بدل «الموضع» «المكان» وما في النسخ الموجودة غلط.

قال ابن هشام: وأقول: إنّ كلّاً من الإلصاق والاستعلاء إنّما يكون حقيقيّاً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كـ«أمسكت بزيد» و«صعدت على السطح»، فإنْ أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ«مررت بزيد» في تأويل الجماعة.

ثمّ قال: فإذا استوى التقديران في المجازيّة فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه كـ«مررت بزيد».

و«مررت عليه» وإنْ كان قد جاء كما في «لتمرّون عليهم»، «يمرّون عليها»، و«لقد أمرّ على اللئيم يسبّني» إلّا أنّ «مررت به» أكثر فكان أولى بتقديره أصلاً، انتهى. (المغني ١: ١٣٧)

أقول: وأمّا على قول الأخفش فالباء بمعنى «على» بدليل ﴿**وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ**﴾.

تنبيه: مُفْضِياً أي موصلاً معنى العامل إلى المجرور، فإن أفضى أي أوصل الحرف معنى العامل إلى نفس المجرور.

(٤) وهي الداخلة على آلة الفعل كالمثال المذكور، فإنّ الكتابة هي الفعل اللغوي وآلتها القلم.

قال ابن هشام: ومنه البسملة لأنّ الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلّا بها. (المغني ١: ١٣٩)

الثالث: المصاحبة[١] نحو: «خرج زيد بعشيرته» أي بصحبة عشيرته. وقد تجي بمعنى «مِنْ»، نحو: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[٢] أي: منها، وبمعنى «عن» نحو: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾[٣] أي: عنه.

الرابع: المقابلة[٤] نحو: «بِعْتُ هذا بهذا» أي: بعت هذا الشيء بمقابلة هذا الشيء.

الخامس: التعدية[٥] نحو: «ذهبت بزيد»[٦].

---

(١) وهي التي بمعنى «مع».

(٢) من الآية ٦ من سورة الانسان.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.

(٤) وهي الداخلة على الأعواض ولذلك تسمّى بـ«باء العوض» نحو قوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾. وليست الباء في الآية للسببيّة لأنّ المُعْطَى بعوض قد يُعطَى مجاناً، وأمّا المسبَّب فلا يوجد بدون السبب.
وقال بعضهم: الفرق بين المقابلة والبدل أنّ البدل يجب أن يحصل في مقام المبدل منه بخلاف المقابلة فإنّه لا يجب فيها ذلك.

(٥) قال ابن هشام: وتسمّى «باء النقل» أيضاً وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدّي الفعل القاصر، تقول في «ذهب زيد»، «ذهبت بزيد» و«أذهبته»، ومنه: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ وقُرئ: «أذهب الله نورهم» وهي بمعنى القرائة المشهورة. (المغني ١: ١٣٨)

(٦) إعلم أنّه يستفاد من كلام رضي الدين (محمّد بن الحسن، المحقّق الأسترآبادي) أنّ باء الجرّ إذا دخل على معمول الفعل فقد لا يغيّر معناه كما في «مررت بزيد»، وقد مرّ معناه، وقد يغيّر معناه كما في «ذهبت به»، والذي يغيّر الباء معناه اختلف فيه على قولين:
ذهب المبرّد والسهيلي إلى أنّه يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأنّ باء التعدية بمعنى «مع».

⇐

السادس: السببيّة[١] نحو: «ضربته بسوء أدبه».

السابع: الظرفيّة[٢] نحو: «جلست بالمسجد».

الثامن: الزيادة[٣] قياساً في النفي والاستفهام نحو: «ما زيد بقائم» و«هل زيد

⇐ وذهب سيبويه وابن هشام المصري إلى أنّ الباء في مثله كالهمزة والتضعيف، فمعنى «ذهبت بزيد» أذهبته، ويجوز المصاحبة وعدمها.

قال ابن هشام: وقول المبرّد والسهيلي «إنّ بين التعديتين ـ تعدية الباء والهمزة ـ فرقاً وإنّك إذا قلت «ذهبت بزيد» كنت مصاحباً له في الذّهاب» مردود بالآية، انتهى. (المغني ١: ١٣٨)

أقول: المراد بالآية ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ ومراده من التعديتين، تعدية الفعل بالباء وتعديته بالهمزة. فحاصل الكلام أنّ معنى «ذهبت بزيد» عند المبرّد والسهيلي بالفارسيّة: «بردم زيد را»، وعند سيبويه: «بردم زيد را و فرستادم زيد را» كلاهما محتمل.

(١) وهي التي تدلّ على أنّ مابعدها سبب لما قبلها أي لعاملها الذي تعلّقت به ففي المثال المذكور «سوء الأدب» سبب لفعل الضرب.

(٢) وهي التي بمعنى «في».

(٣) إعلم أنّ الباء الزائدة يؤتي بها لغرض التأكيد ولهذا سمّاها ابن هشام باء التوكيد وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة:

«أ» فالواجبة في نحو: «أَحسِنْ بزيدٍ»، على قول الجمهور: إنّ الأصل «أَحْسَنَ زيدٌ»، بمعنى «صار ذا حسن»، ثمّ غيّرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيد الباء اصلاحاً للفظ. وأمّا إذا قيل بأنّه أمر لفظاً ومعنىً وإنّ فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معدّية مثلها في: «اُمْرُرْ بزيدٍ».

«ب» والغالبة في فاعل «كفى» نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدَاً﴾.

«ج» والضرورة، كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

والثاني: ممّا تزاد فيه الباء المفعول نحو: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾، و ﴿هُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾.

⇐

بقائم»؟ وسَماعاً في المرفوع نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[١]. وفي المنصوب نحو: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٢]، وتعرف بأنّها لو أُسقطت لم يخلّ بالمعنى[٣].

التاسع: التفدية نحو: «بأبي أنت وأُمّي»[٤].

⇐ **والثالث**: المتبدأ وذلك في قولهم: «بحسبك درهم» على قول المشهور، إذ العلّامة الكافجي وابن مالك يريان أنّه خبر مقدّم وأنّ الدرهم مبتدأ مؤخّر نظراً إلى المعنى.

والرابع: الخبر وهو ضربان: غير موجب نحو: «ليس زيد بقائم» و«ما الله بغافل» فينقاس، وموجب فيتوقّف على السماع نحو قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾.

والخامس: الحال المنفيّ عاملها كقول العقيلي:

فما رجعت بخائبة ركاب ... حكيم بن المسيّب منتهاها

والسادس: التوكيد بالنفس والعين نحو قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾.

ثمّ اعلم أنّ «كفى» على ثلاثة أقسام:

أ ـ لازم بمعنى «حسب» نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدَاً﴾.

ب ـ ومتعدٌّ لواحد بمعنى «أجزأ وأغنى» نحو:

قليل منك يكفيني ولكن ... قليلك لا يقال له قليل

ج ـ ومتعدٌّ لاثنين بمعنى «وقى» نحو: ﴿كَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾، والباء إنّما تُزاد في فاعل القسم الأوّل فقط. (المغني ١: ١٤٤ و١٤٩، النهجة المرضية ٤٢)

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٣) أي علامة الحروف الزائدة أنّها لو حُذفت من الكلام لم تُخلّ بالمعنى إذ ليس لها معنى خاص بل تذكر للتأكيد.

قال الرضي: لابدّ للزائد من معنى وإن لم يكن إلّا التأكيد، انتهى. (شرح الشافية ١: ٨٣ـ٩١)

(٤) قال ابن منظور: الباء الأُولى في «بأبي أنت وأُمّي» متعلّقة بمحذوف، قيل: هو اسم فيكون

⇐

وتدخل على المظهر ـ كما مرّ ـ وعلى المضمر[١] نحو: «به داء وبك شفاء[٢]».

﴿و﴾ الثاني: ﴿من﴾

ولها معان[٣]:

أحدها: ابتداء الغاية في المكان[٤] نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة».

⇐ مابعده مرفوعاً تقديره: «أنت مفدي بأبي وأُمّي». وقيل: هو فعل ومابعده منصوب أي: «فديتك بأبي وأُمّي» وحذف هذا المقدّر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب بـه، انتهى. (اللسان ١٤: ٩) وفي كلام أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام لأخيه العبّاس عليه السلام: «بنفسي أنت» أي أنت مفديّ بنفسي أو فديتك بنفسي.

(١) قال ابن هشام: تنقسم الحروف الجارّة إلى ما وضع على حرف واحد وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء. وما وضع على حرفين وهو أربعة: من، عن، في، مُذ. وما وضع على ثلاثة أحرف وهو ثلاثة: إلى وعلى ومنذ. وما وضع على أربعة وهو «حتّى» خاصّة.

وتنقسم أيضاً إلى ما يجرّ الظاهر دون المضمر وهو سبعة: الواو، والتاء، ومُذ، ومُنذ، وحتّى، والكاف، ورُبّ. وما يجرّ الظاهر والمضمر وهو البواقي.

ثمّ الذي لا يجرّ إلّا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجرّ إلّا الزمان وهو: مُذ، ومنذ. وما لا يجرّ إلّا النكرات وهو: رُبّ. وما لا يجرّ إلّا لفظ الجلالة وقد يجرّ لفظ الربّ مضافاً إلى الكعبة، وقد يجرّ لفظ الرحمن وهي: التاء. وما يجرّ كلّ ظاهر وهو البواقي، انتهى بتغييرٍ مّا. (شرح القطر ٢٥٢، شرح الشذور ٣١٧ـ٣١٩)

(٢) بكسر الشين المعجمة، قال صاحب اللسان: دواء معروف، وهو ما يبرئ من السّقم، والجمع أشفية، وأشاف جمع الجمع، والفعل شفاه من مرضه شفاء ـ ممدود ـ، انتهى. (لسان العرب ١٤: ٤٣٦)

(٣) ما ذكر هنا خمسة معان، وذكر لها ابن هشام خمسة عشر معنى. (المغني ١: ٤١٩)

(٤) قال المحقّق الأسترآبادي: كثيراً مّا يجري في كلامهم أنّ «من» لابتداء الغاية و«إلى» ⇐

وقد تكون للزمان نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[١] وتعرف بصحّة وضع زمان في موضعها[٢].

الثاني: تبيين الجنس[٣] نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ....

⇐ لانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المَدَى.

ثمّ قال: والمراد بالغاية في قولهم «ابتداء الغاية وانتهاء الغاية» جميع المسافة إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية، انتهى.

حاصل الكلام أنّ للغاية معنيين:

أحدهما: آخر الشيء وانتهاؤه.

وثانيهما: المسافة والبُعْد بين الشيئين.

وهذا المعنى الثاني هو المراد هنا.

وقال ابن هشام عند ذكر ابتداء الغاية: وهو الغالب عليها حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه وتقع لهذا المعنى في غير الزمان نحو: «من المسجد الحرام»، «إنّه من سليمان». قال الكوفيّون والأخفش والمبرّد وابن درستويه: وفي الزمان أيضاً بدليل «من أوّل يوم»، انتهى. (المغني ١: ٤١٩)

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

قال ابن هشام: واختلف في «من» الداخلة على قبل وبعد: فقال الجمهور: لابتداء الغاية. ورُدّ بأنّها لا تدخل عندهم على الزمان ـ كما مرّ ـ. وأُجيب بأنّهما غير متأصّلين في الظرفيّة وأنّهما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمناً قبل زمن مجيئك، فلهذا سهل ذلك فيهما. وزعم ابن مالك أنّها زائدة وذلك مبنيّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها. (المغني ١: ٤٢٩)

(٢) الضمير يرجع إلى «مِنْ» وليعلم أنّ الضمير الراجع إلى الحروف يجوز فيه الوجهان: التذكير باعتبار اللفظ، والتأنيث باعتبار الكلمة؛ والأحسن التأنيث، فالأولى أن يقال «في موضعها» كما صحّحناه.

(٣) قال ابن هشام: وأنكر مجيء «من» لبيان الجنس قومٌ وقالوا: هي في «من ذهب» و«من

⇐

﴿ٱلْأَوْثَانِ﴾[١] وتعرف بصحّة وضع الذي[٢] هو أو التي هي[٣] مكانها.

الثالث: التبعيض[٤] نحو: «أخذت من الدراهم» أي بعض الدراهم.

الرابع: معنى «في» نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[٥].

الخامس: الزيادة[٦] في الكلام المنفي نحو: «ماجاءني من أحد» وتدخل على المظهر ـ كما مرّ ـ وعلى المضمر نحو: «منه عطاء ومنك ثناء».

⇐ سندس» للتبعيض، وفي «من الأوثان» للابتداء، والمعنى: «فاجتنبوا من الأوثان الرجس» وهو عبادتها، وهذا تكلّف، انتهى. (المغني ١: ٤٢١)

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٢) هذا في المذكّر.

(٣) هذه في المؤنّث.

(٤) قال ابن هشام: وعلامتها إمكان سدّ «بعض» مسدّها كقرائة ابن مسعود: «حتّى تنفقوا بعض ما تحبّون».

(٥) من الآية ٩ من سورة الجمعة.

(٦) وهي قد تفيد التنصيص على العموم نحو: «ما جاءني من رجل» فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصحّ أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من». وقد تفيد توكيد العموم مثل: «ما جاءني من أحد» و«من ديّار»، فإنّ أحداً وديّاراً صيغتا عموم وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أُمور:

أ ـ تقدّم نفي أو نهي أو استفهام مثل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾، ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾، ﴿فَارْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾. وزاد الفارسي الشرط كقول زهير بن أبي سُلمى:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وهذا الشرط أهمله الأخفش والفارسي والكوفيّون وابن جنّي والكسائي.

ب ـ تنكير مجرورها وهذا أهمله الزمخشري.

ج ـ كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، وهذا أهمله كثير من النحويّين.

﴿ و ﴾ الثالث: ﴿ إلى ﴾

ولها معنيان[١]:

أحدهما: انتهاء الغاية في المكان[٢] نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة، وقد تستعمل في الزمان[٣] نحو: «شرع محمّد ﷺ مستمرّ إلى يوم القيامة».

وثانيهما: معنى «مع» وهو قليل نحو: ﴿ **لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ** ﴾[٤] أي: مع أموالكم، وما أشبه ذلك نحو: ﴿ **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ** ﴾[٥].

---

(١) ذكر لها ابن هشام ثمانية معان. (المغني ١: ١٠٤)

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ **مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى** ﴾.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ **أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾. وإذا دلّت قرينة على دخول مابعدها نحو: «قرأت القرآن من أوّله إلى آخره» أو خروجه مثل الآية المذكورة، عمل بها وإلّا ففيه اختلاف على ثلاثة أقوال:

الأول: الدخول مطلقاً.

والثاني: عدم الدخول مطلقاً، وهذا القول صحّحه ابن هشام في المغني واستدلّ عليه بأنّ الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردّد.

والثالث: القول بالتفصيل: وهو أنّه يدخل إن كان من جنس ماقبلها كـ«سرت في النهار إلى وقت العصر»، ولا شكّ أنّ وقت العصر من النهار وإلّا فلا.

(٤) من الآية ٢ من سورة النساء.

(٥) من الآية ٦ من سورة المائدة.

وهنا خلاف معروف بين السنّة والشيعة في تفسير الآية ٦ من سورة المائدة: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** ﴾ والخلاف حصل في الأرجل هل يجب غسلها أو مسحها؟ وقد وردت فيهما قراءتان: إحداهما النصب، والأخرى الخفض.

قال السنّة: يجب غسل الأرجل لأنّها معطوفة على الأيدي على القراءتين؛ أمّا على قراءة

⇐

وتدخل على المظهر ـ كما مرّ ـ وعلى المضمر نحو: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [١].

﴿و﴾ الرابع: ﴿في﴾

ولها معنيان [٢]:

⇐ النصب فواضح، إذ الأيدي منصوبة لفظاً ومحلاً. وأمّا على قراءة الجرّ فللجوار والإتباع أي: إنّ الرؤوس مجرورة والأرجل مجاورة لها فجرّت لعلاقة المجاورة كقول العرب: «جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ» مع العلم بأنّ الخرب يجب رفعه لأنّه صفة للجحر، لا للضبّ ولكنّه خفض لمجاورته للضب.

وقال الشيعة: يجب مسح الأرجل لأنّها معطوفة على الرؤوس؛ أمّا على قراءة الجرّ فواضح إذ الرؤوس مجرورة بالباء. وأمّا على قراءة النصب فمعطوفة على محلّ الرؤوس، لأنّ كلّ مجرور لفظاً منصوب محلاً.

ثمّ قال الشيعة: إنّ العطف على الأيدي لا يجوز لأمرين:

الأوّل: أنّه خلاف البلاغة لوجود الفاصل بين الأيدي والأرجل وهو قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾، ولو كانت الأرجل معطوفة على الأيدي لقال: «وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين»، ولم يفصل بين الأيدي والأرجل بالمسح.

الثاني: إنّ العطف على الأيدي يستدعي أن يكون لكلّ قراءة معنى مغاير للآخر إذ يكون المعنى على قراءة النصب الغسل، وعلى قراءة الجرّ المسح، وهذا بخلاف العطف على الرؤوس فإنّ المعنى يكون واحداً على كلتا القراءتين هذا إلى أنّ الجرّ للجوار والإتباع رديّ لم يرد في كلام الله إطلاقاً.

وإن أردت مزيد التفصيل وبطلان وضوء هؤلاء فانظر كتاب «المسح على الأرجل أو غسلها في الوضوء» للإمام الأكبر شرف الدين العاملي صاحب كتاب المراجعات. (فقه الإمام الصادق ١: ٦٧)

(١) من الآية ٤٧ من سورة فصلت.

(٢) ذكر لها ابن هشام عشرة معان. (المغني ١: ٢٢٣)

أحدهما: الظرفيّة وهي حلول شيء في غيره؛ إمّا حقيقة[١] نحو: «زيد في الدار»، أو مجازاً نحو: «النجاة في الصدق كما أنّ الهلاك في الكذب».

الثاني: معنى «على» وهو قليل أيضاً نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٢].

وقد تجيء بمعنى «مع» نحو: ﴿لَوْ خَرَجُوا فيكُمْ﴾[٣] أي: معكم. وتدخل على المظهر ـ كما مرّ ـ وعلى المضمر نحو: «فيكم وفيهم»[٤].

﴿و﴾ الخامس: ﴿اللام﴾

ولها معان[٥]:

أحدها: الاختصاص وهو على ضربين: إمّا الاختصاص الملكي[٦] نحو: «المال لزيد» أو الاختصاص[٧] الإضافي نحو: «الجُلّ للفرس».

---

(١) قال صاحب اللسان: والحقيقة في اللغة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه. والمجاز ما كان بضدّ ذلك، وإنّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتّساع والتوكيد والتشبيه، فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة، انتهى. (اللسان ١٠: ٥٢)

(٢) من الآية ٧١ من سورة طه. وكقول سويد بن أبي كاهل:

هم صلبوا العبديّ في جذع نخلة فلا عطست شيبان إلّا بأجدعا

(٣) من الآية ٤٧ من سورة التوبة.

(٤) أمّا فيكم فمثل الآية المذكورة من سورة التوبة. وأمّا فيهم فكقول أهل الحقّ في لوم أهل المدينة: كيف رضوا بابن أبي قحافة وفيهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٥) ما ذكر هنا خمسة معان، وذكر لها ابن هشام في المغني اثنين وعشرين معنى.

(٦) قال الدسوقي: لام الملك هي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون الواقعة منهما بعد اللام مالكة للأُخرى كما في المال لزيد، انتهى. (حاشية المغني ١: ٢٢٠)

ونحو قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ﴾.

(٧) وهي الداخلة بين ذاتين لا يصحّ أن تكون الداخلة عليها اللام منهما مالكة للأُخرى سواء

⇐

الثاني: التعليل[١] نحو: «ضربت زيداً للتأديب».

الثالث: القسم[٢] نحو: «لله لا يؤخّر الأجل»[٣].

الرابع: الزيادة للتأكيد نحو: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[٤] أي: ردفكم. وتدخل على المظهر ـ كما مرّ ـ وعلى المضمر نحو: ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ ﴾[٥] لكن تُفتَح بإلحاق الضمير[٦].

⇐ صحّ ملكها لغيرها أم لا كما في المثال. وعبّر ابن هشام عن الاختصاص الإضافي بالاختصاص المطلق كما عبّر عن الاختصاص الملكي بالملك المطلق.

ثمّ الصحيح في المثال أن يقال: «السرج للفرس» إذ الجل لمطلق الدابّة سواء أكانت هي الفرس أم غيره، والسرج بالنسبة إلى غير الفرس يختصّ به فالإضافة هنا بمعنى النسبة وهي الإضافة اللغويّة والاختصاص الإضافي بمعنى الاختصاص النسبي.

قال ابن منظور: جُلّ الدابّة وجَلّها، الذي تُلبسه لتصان به، الفتح (أي فتح الجيم) عن ابن دريد. قال: وهي لغة تميميّة معروفة والجمل جِلال وأجلال. قال كثير:

وترى البرق عارضاً مستطيراً   مَرَح البُلق جُلن في الأجلال

وجمع الجلال أجلّة، انتهى. (اللسان ١١: ١١٩)

(١) قال الدسوقي: وهي الداخلة على علّة الشيء. (حاشية المغني ١: ٢٢١)

(٢) قال ابن هشام: الثامن عشر: القسم والتعجّب معاً ويختصّ باسم الله تعالى كقوله:

لله يبقى على الأيّام ذو حيد   بمشمخر به الظيان والآس

(المغني ١: ٢٨٣)

(٣) هذا من قولهم. (المغني ٢: ٥٨٣)

(٤) من الآية ٧٢ من سورة النمل.

قال ابن هشام: بعد ما ذكر اللام الزائدة للتأكيد: وليس منه ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ خلافاً للمبرّد ومن وافقه، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل: ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾، انتهى. (المغني ١: ٢٨٥، وأورده في التوضيح ٤: ٣١)

(٥) من الآية ١١ من سورة الرعد.

(٦) قال ابن الأنباري: قيل: الأصل في اللام الفتح بدليل أنّها تفتح مع المضمر، وإنّما كُسرت

⇐

الخامس: معنى «عن» إذا استعمل مع القول نحو قوله تعالى: ﴿ **قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ** ﴾[١]. وليس[٢] معنى الآية أنّ الكافرين خاطبوا المؤمنين لأنّه لو كان كذلك لوجب أن يقال: «ما سبقتمونا إليه» فعلم أنّ معناه: «قال الذين كفروا عن[٣] الذين آمنوا».

⇐ مع المظهر للفرق بينها وبين لام التوكيد، انتهى.

وقال ابن هشام عند ذكر اللام الجارّة: مكسورة مع كلّ ظاهر نحو: «لزيد ولعمرو» إلّا مع المستغاث المباشر لـ«يا» فمفتوحة، نحو: «يا لله». ثمّ قال: ومفتوحة مع كلّ مضمر نحو: «لنا ولكم ولهم» إلّا مع ياء المتكلّم فمكسورة.

وقال الشيخ الرضي: إعلم أنّ كلّ كلمة على حرف واحد فحقّها الفتح لثقل الضمّ والكسر على الحرف الواحد، ولمّا كانت لام الابتداء ولام الجرّ متّحدان لفظاً طلب الفرق بينهما فوجد الفرق بينهما في الضمير، بالمدخول عليه، لأنّ الأُولى إنّما تدخل على ضمير الرفع، والثانية على ضمير الجرّ، وهما غيران، وأمّا الداخلتان على الظاهر فلافرق بينهما في المدخول عليه ففرّق بينهما باختلاف الحركة فغيّرت لام الجرّ إلى الكسر لموافقة عملها وبقيت تلك مفتوحة على الأصل، انتهى.

والدسوقي نقله في حاشية المغني آخذاً عن الرضي. (البيان ١: ٣٤، المغني ١: ٢٧٤، شرح الكافية ٢: ٣٢٨، حاشية المغني ١: ٢١٩)

(١) من الآية ١١ من سورة الأحقاف. وفي معنى اللام فيها اختلاف على أقوال:

أحدها: هذا وهو قول ابن الحاجب.

وثانيها: التعليل وهو قول ابن مالك.

وثالثها: التبليغ وهو قول بعضهم وهو مردود إذ لام التبليغ على قول ابن هشام هي الجارّة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، وهذا الكلام قيل في غيبة المؤمنين لا في حضورهم وإلّا لقالوا: «ما سبقتمونا» بصيغة الجمع المخاطب للذكور. (المغني ١: ٢٨١)

(٢) إشارة إلى ردّ القول الثّالث القائلِ بكون معنى اللام التبليغ وقد ذكرنا وجه الردّ.

(٣) توضيح كون اللام بمعنى «عن»: أنّ معناها المجاوزة وهي: خروج شيء عن شيء آخر ⇐

﴿ و ﴾ السادس: ﴿ رُبّ ﴾[1]

وهي للتقليل[2] ولها صدر الكلام وتختصّ باسم نكرة موصوفة على الأصحّ[3] نحو: «رُبّ رجل كريم لقيته»[4]. وقد تدخل على مضمر مبهم مبيّن بنكرة

⇐ كما في: «رميت السهم عن القوس» فإنّ السهم خرج عن القوس. والمجاوزة في اللام هي: خروج قول الكفّار عن إيمان المؤمنين إذ لو لم يؤمنوا لم يخرج عنهم هذا القول.

(١) عدّ «رُبّ» من حروف الجرّ قول البصريّين. والكوفيّون على أنّها اسم، واستدلّوا عليه بأنّها وقع مخبراً عنه وهو من خصائص الاسم، كقوله:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن   عاراً عليك ورُبّ قتل عار

وقال البصريّون في جوابهم: إنّ المخبر عنه في البيت هو القتل المجرور لفظاً المرفوع محلاً، لا رُبّ.

(٢) قال ابن هشام: وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، انتهى. (المغني ١: ١٨٠)

(٣) قال الشيخ الرضي: هذا مذهب أبو علي وابن السرّاج. وقيل: لا يجب، والأولى الوجوب. (شرح الكافية ٢: ٣٣١)

(٤) إعلم أنّ لِـ«رُبّ» اشتراكاً مع غيرها وانفراداً عنها: أمّا الاشتراك ففي التكثير والتقليل، إذ هي نظيرة «كم» الخبريّة في التكثير و«صيغ التصغير» في التقليل، وكلمة «قد» في التكثير والتقليل. وأمّا انفرادها عن غيرها ففي أُمور:

١ ـ التصدير في الجملة التي وقعت فيها، وهذا لا ينافي وقوع تلك الجملة خبراً نحو: «إنّي رُبّ رجل كريم لقيته».

٢ ـ الدخول على الاسم.

٣ ـ كون الاسم المدخول عليها «رُبّ» نكرة.

٤ ـ وكون النكرة المدخول عليها «رُب» موصوفة على الأصحّ.

قال الدسوقي: هذا مذهب بعض وذهب كثير من المحقّقين إلى أنّه لا يجب نعته فـ«على الأصحّ» في عبارة الشارح قيد «موصوفة».

⇐

منصوبة [١] نحو: «رُبّه رجلاً» [٢]، ....

⇐ ٥ ـ وكون النكرة المدخول عليها «رُبّ» مباشرة لها أيضاً فلا يرد اتفاقهم على جواز «رُبّ رجل وأخيه» لأنّهم يتسامحون في الثواني والتوابع ما لا يتسامحون في الأوائل والمتابيع. (حاشية المغني ١: ١٤٧)

(١) قال ابن هشام: وتنفرد «رُبّ» بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهراً، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً.
وقال الدسوقي: تمييزه نحو: «رُبّه رجلاً» و«رُبّه رجلين» و«رُبّه رجالاً» و«رُبّه امرأة» استغناء بتثنية تمييزه وجمعه. وحكى الكوفيّون مطابقة الضمير للتمييز نحو: «رُبّهما رجلين» و«رُبّهم رجالاً» و«رُبّها امرأة» حكوا ذلك نقلاً عن العرب. وقال ابن عصفور: إنّهم حكوا ذلك قياساً وليس كما قال، انتهى. (المغني ١: ١٨١، حاشية المغني ١: ١٤٧)

(٢) قال ابن جنّي في الخصائص: فأمّا قولهم: «رُبّه رجلاً» و«رُبّها امرأة» فإنّما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمر للنكرة، إذ كان إضماراً على غير تقدّم ذكر ومحتاجاً إلى التفسير، فجرى التفسير مجرى الوصف له، فلمّا كان المضمر لا يوصف ولحق هذا المضمر من التفسير ما يضارع الوصف خرج بذلك عن حكم الضمير، انتهى.
وقال ابن هشام: فإن قلت فإنّك تقول: «رُبّه رجلاً»، وقال الشاعر:

رُبّه فتية دعوت إلى ما   يورث المجد دائماً فأجابوا

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه «رُبّ» فبطل القول بأنّها لا تدخل إلّا على النكرات؟
قلت: لا نُسلّم أنّ الضمير فيما أورده معرفة بل هو نكرة وذلك لأنّ الضمير في المثال والبيت راجع إلى مابعده من قولك «رجلاً» وقول الشاعر «فتية» وهما نكرتان. وقد اختلف النحويّون في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة:
أحدها: أنّه نكرة مطلقاً.
والثاني: أنّه معرفة مطلقاً.
والثالث: أنّ النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إمّا أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته كما في قولك
⇐

وقد تستعمل للتكثير[١] نحو: «رُبَّ تال القرآن والقرآن يلعنه»[٢].

⇐ «جاءني رجل فأكرمته» فالضمير معرفة، وإنّما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لأنّها تمييز والتمييز لا يكون إلّا نكرة وإنّما كانت في قولك «جاءني رجل فأكرمته» جائز التنكير لأنّها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة، تقول: «جاءني رجل» و«جاءني زيد»، انتهى. (شرح شذور الذهب ١٣٣)

(١) كقول أبي الأئمّة أبي طالب في وصف ابن أخيه النبيّ الكريم ﷺ:

وأبيض يُستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل

(٢) هذا الحديث من الأحاديث النبويّة التي أوردها العلّامة في البحار ٩٢: ١٨٤ رواية ١٩ باب ١٩، والمحقّق النوري في مستدرك الوسائل ٤: ٢٤٩ باب ٧ الرواية ٤٦١٦١.

فائدة جعفريّة

إعلم أنّ كلمة «تال» في الرواية اسم فاعل من «تلا ـ يتلو»، ناقص واوي كدعا يدعو، وأصله تالو، ثمّ قُلِبت الواو ياء، لتطرّفها وانكسار ماقبلها، فصار تاليّ، ووقع الضمّة على الياء فحُذفت الضمّة فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ لأنّه نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً ـ فحُذفت الياء بالتقاء الساكنين، فصار تالٍ بالتنوين، ثمّ أُضيف إلى القرآن وأُسقط تنوينه لتعاند الإضافة التي من علامات الاتّصال والتنوين الذي من علامات الانفصال.

قال ابن هشام: وذلك لأنّه يدلّ على كمال الاسم، والإضافة تدلّ على نقصانه ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، انتهى.

فصار تال القرآن بلا تنوين. وبعضهم يكتب ويقرأ «تالي القرآن» بالياء المنقلبة من الواو نظراً إلى أنّ الياء سقطت بالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين، فلمّا أضفت الاسم منع منه التنوين وزالت علّة حذف الياء فعادت، وهذا الظنّ خطأ لأنّ تال اسم فاعل وإضافته لفظيّة وهي في تقدير الانفصال، فكان كلا إضافة، فالتنوين موجود تقديراً وهو يمنع من عود الياء المحذوفة لأجلها، فالصحيح «تال القرآن» بلا تنوين لفظاً لوجود الإضافة وبلا إعادة الياء لأجل التنوين التقديريّ.

وسمعت مَن أثق به أنّه رأى الرواية في بعض الكتب: «رُبَّ تال للقرآن والقرآنُ يلعنه» وهذا واضح لا غبار عليه. (شرح القطر ٢٥٤)

﴿ و، واو ربّ ﴾(١) نحو قول الشاعر:

[1] وبــلدةٍ ليس لهـا أنـيسُ إلّا اليـعافير وإلّا العِـيْسُ (٢)

---

(١) قال ابن هشام بعد ذكر واو رُبّ: ولا تدخل إلّا على منكّر ولا تتعلّق إلّا بمؤخّر، والصحيح أنّها واو العطف وأنّ الجرّ بـ«رُبّ» محذوفة خلافاً للكوفيّين والمبرّد، وحجّتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة:

* وقاتم الأعماق خاوي المخترق *

انتهى. (المغني ١: ٤٧٣)

أقول: موضع الاستدلال أنّ واو العطف لا تقع في أوّل الكلام.

(٢) هذا البيت من أُرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بـ«جِران العَوْد» وهكذا يرويه النُحاة من سيبويه إلى اليوم ولكن الرواية في ديوانه هكذا:

قد نـدع المـنزل يـا لَـمِيسُ يعتسّ فيه السّبع الجَـرُوْسُ
الذئب أو ذولـبَد هَـموسُ بَسـابِساً، ليس بـه أنـيسُ
إلّا اليـعافير وإلّا العـيسُ وَبَـقَرٌ مـلمّع كُـنُوْسُ

وفي اللسان هكذا:

دار للـيلي خَـلَق لبـيسُ ليس بـها مـن أهـلِها أنِيْسُ
إلّا اليـعافير وإلّا العـيسُ وَبَـقَرٌ مـلمّع كُـنُوْسُ

اللغة: لميس اسم امرأة. يعتسّ: يطلب ما يأكل فيذهب ويجيء بغية الوصول لغرضه، ومنه العسس ـ بفتح العين والسين المهملتين ـ وهم حرّاس الليل سُمّوا بذلك لكثرة ما يذهبون ويجيئون.

الجروس ـ بفتح الجيم ـ المصوت.

ذو لبد: يعني به الأسد، ولبده شعره الذي بين كتفيه.

هموس: خفيف الوطء.

بسابس: جمع بسبس وهو القفر.

اليعافير: جمع يعفور ـ بفتح الياء أو ضمّها ـ وهو الظبي الأعفر أي الذي لونه لون التراب.

⇐

﴿ و ﴾ السابع : ﴿ على ﴾

وهي للاستعلاء[1] إمّا حقيقة نحو: «زيد على السّطح»، أو مجازاً نحو: «عليه دين». وقد تجيء بمعنى «في» نحو: ﴿إِذْ وُقِفُوا عَلَى ٱلنَّارِ﴾[2] أي في النار، وتدخل على المظهر والمضمر ـ كما مرّ ـ.

⇐ العِيْس: وزان بيض جمع الأعيس والعَيْساء كالأبيض والبيضاء وأصله العُيْس بضمّ العين ثمّ كسرت للياء. ملمّع: فيها لمع بياض وسواد.

كنوس: أي داخلة في كنسها، والكنس ـ بضمّتين ـ جمع كناس مثل كتاب وكتب، وهو بيت الظبي في الشجر.

الإعراب: وبلدة: الواو، واو رُبّ. بلدَة: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغالُ المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد. ليس: فعل ماضٍ ناقص.

بها: جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف خبر ليس تقدّم على اسمه.

أنيس: اسم ليس، والجملة من ليس واسمه وخبره صفة لبلدة وخبر المبتدأ على هذه الرواية محذوف، وتقدير الكلام: سكنتها أو جُبْتُها.

إلّا: أداة استثناء.

اليعافير: بدل من أنيس.

وإلّا: الواو عاطفة، إلّا أداة استثناء.

العيس: معطوف على اليعافير فهو بدل أيضاً من أنيس.

الشاهد فيه: قوله «وبلدة» حيث جَرَّت «واو رُبّ» مدخولها كـ«رُبّ» والفعل المقدّر متعلّقها على قول ابن هشام وخبر المبتدأ على قول الباقين. (البيت من شواهد سيبويه ١: ١٥٨ و٤٢٨، وابن هشام في التوضيح شاهد ٢٦١، وشرح الشذور في باب الاستثناء شاهد ١٢٥ ص٢٦٥ وابن منظور في اللسان ٦: ١٩٨)

(١) ذكر لها ابن هشام تسعة معان وقد مرّ في الباء معنى الاستعلاء الحقيقي والمجازي فارجع إليها. (المغني ١: ١٩٠)

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

﴿ و ﴾ الثامن: ﴿ عن ﴾[١]

وهي للمجاوزة[٢] إمّا حقيقة نحو: «رميت السّهم عن القوس»[٣] أي تجاوز عن القوس، وإمّا مجازاً نحو: «بلغني عن زيد حديث» ومعناه: تجاوز عنه حديث، وتدخل على المظهر ـ كما ذكر ـ وعلى المضمر نحو: ﴿ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾[٤].

﴿ و ﴾ التاسع: ﴿ الكاف ﴾[٥]

ولها معنيان:

أحدهما: التشبيه في الذات أو الصفات نحو: «زيد كأخيه» و«زيد كالأسد».

الثاني: الزيادة نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[٦]، ولا تدخل على المضمر إلّا على

---

(١) ذكر لها ابن هشام عشرة معان. (المغني ١: ١٩٦)

(٢) قال ابن هشام: ولم يذكر البصريّون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت السهم عن القوس، وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي، انتهى وسنذكره. (المغني ١: ١٩٦)

(٣) قال ابن هشام في بيان معاني «عن»: التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك ومثّله بـ«رميت السّهم عن القوس» لأنّهم يقولون أيضاً «رميت بالقوس» حكاهما الفرّاء، وفيه ردّ على الحريريّ في إنكاره أن يقال ذلك إلّا إذا كانت القوس هي المرميّة، وحكى أيضاً «رميت على القوس»، انتهى. (المغني ١: ١٩٨)

(٤) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٥) قسّم ابن هشام الكاف إلى الجارّة وغيرها، والجارّة إلى الحرفيّة والاسميّة، ثمّ ذكر للحرفيّة خمسة معان، والمراد منها هنا هي الحرفيّة الجارّة. (المغني ١: ٢٣٣)

(٦) من الآية ١١ من سورة الشورى.

قال ابن هشام: قال الأكثرون: التقدير «ليس شيء مثله» إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً؛ قاله ابن جنّي، ولأنّهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن

⇐

سبيل الحكاية[1].

﴿ و ﴾ العاشر: ﴿ مُذْ ومُنْذُ ﴾[2]

⇐ أحد، قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنّما هو النفي عن ذاته ولكنّهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة ثمّ اختلف فقيل: الزائد «مثل» كما زيدت في ﴿ **فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ** ﴾ قالوا: وإنّما زيدت هنا؟ لتفصل الكاف من الضمير، انتهى.

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت، وأمّا ﴿ **بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ** ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها، قراءة ابن عبّاس: «بما آمنتم به» وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق أي إيماناً مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه أو بمحمّد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن. وقيل: «مِثْل» للقرآن و«ما» للتوراة أي فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم. وفي الآية الأُولى قول ثالث وهو أنّ «الكاف» و«مثلاً» لا زائد منهما ثمّ اختلف: فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: «الكاف» اسم مؤكّد «بمثل» كما عكس ذلك من قال: فصُيِّروا مثل كعصف مأكول، انتهى كلام ابن هشام. (المغني ١: ٢٣٧)

(١) قال ابن هشام: وقد تدخل في الضرورة على الضمير كقول العجّاج:

* وأُمَّ أوعال كـ«ـها» أو أقربا *

وقول الآخر:

* كـ«ـه» ولا كـ«ـهُنَّ» إلّا حاظلاً *

انتهى، وفي غير الضرورة لا تدخل إلّا على وجه الحكاية أي حكاية المخاطب أو المتكلّم حالتهما للآخر أو حال الغائب فتقول: أنا كأنت، أو أنت كأنا، أو أنت كهو، أو أنا كهو، أي: حالي مثل حالك. أو: حالك مثل حالي. أو: حالك مثل حاله. أو: حالي مثل حاله. (أوضح المسالك ٤: ١٦)

(٢) قال ابن هشام: «مذ» و«منذ» لها ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسم مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنّهما حرفا جرّ ⇐

....

⇐ بمعنى «مِنْ» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً نحو: «ما رأيته مذ يومِ الجمعة» أو «مذ يومِنا» أو «عامِنا» أو «مذ ثلاثةِ أيّام»، وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرّ «منذ» للماضي على رفعه وترجيح رفع «مذ» للماضي على جرّه، ومن الكثير في «منذ» قوله:

* ورَبْعٍ عَفَتْ آثاره منذ أزمانِ *

ومن القليل في «مُذ» قوله:

* أقوين مذ حِجَج ومُذ دهر *

والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع نحو: «مذ يومُ الخميس» و«منذ يومان»، فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسي: مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما: الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأوّل المدّة إن كان ماضياً. وقال الأخفش والزجّاج والزَجّاجي: ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما ومعناهما بين بين مضافين فمعنى «ما لقيته مذ يومان»: «بيني وبين لقائه يومان» ولا خفاء بما فيه من التعسّف. وقال أكثر الكوفيّين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل: «مذ كان يومان». واختاره السهيلي وابن مالك. وقال بعض الكوفيّين: خبر لمحذوف أي: «ما رأيته من الزمان الذي هو يومان»، بناء على أنّ مذ مركّبة من كلمتين: «من» و «ذو»، الطائيّة.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعليّة أو الاسميّة كقوله:

* ما زال مذ عقدت يداه إزاره *

وقوله:

* وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع *

والمشهور: أنّهما حينئذٍ ظرفان مضافان فقيل: إلى الجملة. وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر. وأصل «مذ» «منذ» بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال «مذ» عند ملاقاة الساكن نحو: «مذ اليوم»، ولولا أنّ الأصل الضمّ لكسروا، ولأنّ بعضهم يقول: «مذ زمن طويل» فيضمّ مع عدم الساكن. وقال

⇐

وهما لابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة» أي: أوّل انتفاء رؤيتي يوم الجمعة، أو للظرفيّة في الزمان الحاضر نحو: «ما رأيته منذ يومنا» أي: عدم رؤيتي في جميع يومنا.

﴿ و ﴾ الحادي عشر: ﴿ حتّى ﴾

ولها معنيان[1]:

أحدهما: انتهاء الغاية مثل «إلى»[2] إلّا أنّ ما بعد «حتّى» داخل في حكم

⇐ ابن ملكون: هما أصلان لأنّه لا يتصرّف في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفهم إنّ وكأنّ ولكنّ وربّ وقطّ. وقال المالقي: إذا كانت «مذ» اسماً فأصلها «منذ» أو حرفاً فهي أصل، انتهى. (المغني ١: ٤٤١)

(١) قال ابن هشام: «حتّى» حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: إنتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلّا في الاستثناء، وهذا أقلّها، وقلّ من يذكره، انتهى. (المغني ١: ١٦٦)

(٢) أي أنّها حرف جرّ مثلها في المعنى والعمل إلّا أنّ بينهما فرقاً من وجوه ثلاثة:

الأوّل: أنّ لمجرور «حتّى» شرطين: أحدهما: عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيّين والمبرّد. وثانيهما: خاصّ بـ«حتّى» التي سبقها ذو أجزاء وهو كون مجرورها آخراً نحو: «أكلت السمكة حتّى رأسها»، أو ملاقياً لآخر جزء نحو قوله تعالى: **﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾**.

الثاني: أنّ «حتّى» إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول مابعدها أو عدم دخوله حمل على الدخول وحكم في مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول حملاً على الغالب في البابين.

الثالث: أنّ كلّاً منهما يستعمل في موضع لا يصلح استعمال الآخر فيه، فممّا يستعمل فيه «حتّى» أنّه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: «سرت حتّى أدخلها» بتقدير: «حتّى أن أدخلها»، و«أنِ» المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ«حتّى» ولا يجوز: «سرت إلى أن أدخلها».

والكوفيّون يقولون في مثل ذلك: إنّ النصب بـ«حتّى» نفسها ولكن يبطل قولَهُمْ ورودُها جارّة للإسم الذي يختصّ بقبيل وما يعمل فيه لا يعمل في الآخر.

ماقبلها[١] نحو: «أكلت السمكة حتّى رأسها»[٢] بخلاف «إلى» نحو: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[٣].

الثاني: معنى «مع» وهو كثير نحو: «جاءني الحاجّ حتّى المُشَاة»[٤]، وتدخل على المظهر خاصّة[٥]...

---

(١) قال ابن هشام: وزعم الشيخ شهاب الدين القرافيّ أنّه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد «حتّى» وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور وإنّما الاتفاق في «حتّى» العاطفة لا الخافضة، والفرق أنّ العاطفة بمعنى الواو، انتهى. (المغني ١: ١٦٨)

(٢) قال الشيخ بِهاء الدين العاملي: مسألة: تقول: «أكلت السمكة حتّى رأسها» برفع السين ونصبها وجرّها؛ أمّا الرفع: فبأن تكون «حتّى» للابتداء وكان الخبر محذوفاً بقرينة أكلت وهو مأكول، وأمّا النصب: فبأن تكون «حتّى» للعطف وهو ظاهر، والثالث أظهر وكان الفرّاء يقول: أموت وفي قلبي من «حتّى» شيء لأنّها ترفع وتنصب وتجرّ، انتهى كلامه رفع مقامه. (الكشكول ٢: ٦٨)

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٤) وِزانُ قُضَاة ودُعَاة ورُمَاة، جمع المكسّر لماشٍ، ناقص يائي من مشى يمشي، وزنه فُعَلَة كَهُمَزَة، والأصل فَعَلَة كَطلبة، توضيحه: أنّ أصله ماش ثمّ أرادوا أن يجمعوه جمع تكسير، فحذفوا ألف اسم الفاعل بعد ما رَدوه إلى أصله فصار مَشِيِ وزان خَشِن، فالتبس بالصفة المشبّهة فأبدلوا الكسرة فتحة فصار مَشَي وِزان حَسَن فلم يخلصوا من الالتباس أيضاً، فألحقوا به تاء فراراً من الالتباس فصار مَشَيَة مثل طَلَبَة فتحرّكت الياء وانفتحت ماقبلها، فَقُلِبَتْ ألفاً فصار مَشَاة ـ بفتح الميم ـ مثال زكاة، فالتبس باسم مصدر باب التفعيل، كالصلاة والزكاة فأبدلوا من الفتحة الضمّة فصار مُشَاة وهكذا في نظائره.

(٥) قال ابن هشام: واختلف في علّة المنع (أي منع دخول حتّى على الضمير) فقيل: هي أنّ مجرورها لا يكون إلّا بعضاً ممّا قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ ويردّه أنّه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت:

⇐

خلافاً للمبرّد[١] فإنّه جوّز الدخول على الضمير أيضاً مستدلّاً بقول الشاعر:

[2] فــلا والله لا يــلقى أُنــاس   فتى حتّاك يــابن أبــي زيــاد[٢]

⇐ * أتت حتاك تقصد كلّ فجّ *

فلا يعود على ما تقدّم وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكلّ كقولك زيد ضربت القوم حتاه. وقيل: العلّة خشية التباسها بالعاطفة. ويردّه أنّها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتّى أنت وأكرمتهم حتّى إيّاك بالفصل لأنّ الضمير لا يتّصل إلّا بعامله وفي الخافضة حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذٍ فلا التباس. ثمّ قال: وقيل: لو دخلت عليه قَلَبَتْ ألفها ياء كما في «إلى» وهي فرع عن «إلى» فلا تحتمل ذلك، انتهى باختصار. (المغني ١: ١٦٧)

(١) بكسر الراء على صيغة الفاعل أحسن، وإن كان الفتح على صيغة المفعول أيضاً جائزاً.
وهو أبوالعبّاس محمّد بن يزيد البصري اللغوي النحوي الأديب كان فصيحاً مفوّهاً صاحب نوادر وظرافة، أخذ عن أبي عثمان المازِني وأبي حاتم السجستاني وكان بينه وبين أحمد بن يحيى (ثعلب) من المنافرة ما يضرب بها الأمثال، له الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو، ومعاني القرآن، وطبقات النحويّين البصريّين وغيرها، توفّي ببغداد سنة خمس وثمانين ومأتين (٢٨٥).

(٢) لا دليل فيه له لأنّه يحمل على الضرورة والضرورات تبيح المحظورات. البيت: من البحر الوافر ولم أقف له على قائل، أورده الرضي ﷺ في شرح الكافية في حروف الجرّ ٢: ٣٢٦ والبغدادي في خزانة الأدب ٤: ١٤٠ في الشاهد الحادي والثمانين بعد السبع مأة (٧٨١) ولكن أورده هكذا:

فــلا والله لا يــلقاه نــاس   فتى حتّاك يابن أبــي يــزيد

والبيت ممّا استدلّ به المبرّد على جواز دخول «حتّى» على الضمير، وأجاب الشارح رضي الدين الاسترآبادي بأنّه شاذّ؛ وقال البغدادي: والأحسن أن يقول ضرورة فإنّه لم يرد في كلام منثور ولم يظهر لي معنى الغاية في «حتّى»، وفتى حال من الهاء أو بدل منه، وروي «لا يلقى أُناس» ففتى مفعول يلقى. وروى العيني «لا يُلْفِي» بكسر الفاء فأُناس ⇐

....

⇐ فاعله وينظر أين مفعولا أَلْفَى، فإنّ أَلْفَى من نواسخ المبتدأ والخبر، وروى أيضاً آخر «يابن أبي زياد» ولم أقف له على خبر، والله أعلم.

إلى أن قال: ثمّ رأيت في شرح التسهيل لأبي حيّان وقد أنشد بيت «فتى حتّاك يابن أبي يزيد» أنّه قال: وانتهاء الغاية في حتّاك لا أفهمه ولا أدري ما عنى بـ«حتّاك» فلعلّ هذا البيت مصنوع، انتهى.

اللغة: يلقى: مضارع لَقِيَ ـ ناقص يائي من باب علم ـ من اللقاء، أُناس: قال ابن الأنباري: «والناس» عند سيبويه أصله أُناس لأنّه من الأُنس أو الإِنس فحذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضاً عنها كما جعلت عوضاً عن همزة اله، ووزن الناس «العال» لذهاب الفاء منه. وقيل: أصله نَوَس على وزن فَعَل من ناس ينوس إذا اضطرب، فتحرّكت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً، والدليل على أنّ الألف منقلبة عن واو قولهم في تصغيره نويس. وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصله: نَسَي على وزن فَعَل من نسيته فقدّمت اللام إلى موضع العين فصار نَيَسا فتحرّكت الياء وانفتح ماقبلها فقُلِبَتْ ألفاً ووزنه فلع لتقدّم اللام على العين، انتهى. (البيان ١: ٥٣)

فتى: قال القتيبي: ليس الفتى بمعنى الشاب والحدث، إنّما هو بمعنى الكامل الجَزْل من الرجال، يدلّك على ذلك قول الشاعر:

إنّ الفتى حَمّالُ كلِّ مُلِمّةٍ ... ليس الفتى بمنعّم الشُبّان

قال ابن هرمة:

قد يدرك الشَرَفَ الفتى، ورداؤه ... خَلَق، وجَيْبُ قميصه مرقوعُ

قال ابن بري: الفتى الكريم هو في الأصل مصدر فتِيَ فتىً وصف به فقيل رجل فتى، انتهى.

أقول: وقد ورد في الكلام ناقصاً واوياً من باب حسن نحو: فتا يفتو فتاءً. ويائياً من علم فَتِيَ يَفْتَى فتى. وأوردهما الربيع بن ضبع الفزاري في شعر:

إذا عاش الفتى مأتين عاماً ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء

(اللسان ١٥: ١٤٥)

⇐

﴿ و ﴾ الثاني عشر: ﴿ باء القسم ﴾(1)

نحو: «بالله لأفعلنّ كذا»، وهي تستعمل مع الفعل نحو: «أُقْسِم بالله لأفعلنّ كذا» وبدونه ـ كما عرفت ـ. وتدخل على المظهر ـ كما مرّ ـ وعلى المضمر نحو: «بك لأفعلنّ كذا».

﴿ و ﴾ الثالث عشر: ﴿ واو القسم ﴾

نحو: «والله لأفعلنّ كذا»، وتستعمل بدون الفعل ـ كما مرّ ـ، ولا تدخل على

⇐ **الإعراب**: الفاء: بحسب ما قبلها. لا: زائدة قبل القسم كما في قوله تعالى: ﴿ **لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ** ﴾ ذكرت توطئة لنفي جواب القسم.

والله: الجار والمجرور متعلّق بفعل قسم مقدّر. لا: نافية.

يلقى: مضارع منفي بـ«لا».

أُناس: فاعل يلقى.

فتى: مفعول به.

حتى: حرف جرّ أفادَتْ لمدخولها قوّة كما في قولك: مات الناس حتّى الأنبياء. الكاف: مجرور بها، الجار والمجرور متعلقان بـ«لا يلقى» وهو جواب قسم.

يا: حرف نداء.

ابن: منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة.

أبي: مضاف إليه ابن، ومضاف إلى زياد.

المعنى: إنّ الناس لو طلبوا لقاء الرجل الكريم لم يجدوه البتّة وأنت أيضاً لا تلقاه مع بصيرتك وحذاقتك في الأمور.

الشاهد: دخول «حتّى» على الضمير.

(1) قال ابن هشام: وهو (أي باء القسم) أصل أحرفه ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها نحو: «أقسم بالله لَتَفْعَلَنَّ» ودخولها على الضمير نحو: «بك لأفعلنّ» واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو: «بالله هل قام زيد» أي: أسألك بالله مستحلِفاً، انتهى. (المغني ١: ١٤٣)

المضمر فلا يقال: «وك لأفعلنّ كذا»[١].

﴿ و ﴾ الرابع عشر: ﴿ تاء القسم ﴾[٢]

نحو: «تالله لأفعلنّ كذا»، وَهي تدخل على لفظة[٣] الله فقط فلا يقال

---

(١) قال ابن هشام: ولا تدخل (أي واو القسم) إلّا على مظهر، ولا تتعلّق إلّا بمحذوف نحو: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ فإن تَلَتْها واو أُخرى نحو: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾ فالتالية واو العطف وإلّا لاحتاج كلّ من الاسمين إلى جواب، انتهى. (المغني ١: ٤٧٣)

(٢) قال ابن هشام: التاء المفردة محرّكة في أوائل الأسماء ومحرّكة في أواخرها ومحرّكة في أواخر الأفعال ومسكنة في أواخرها.

فالمحرّكة في أوائل الأسماء حرف جرّ معناه القسم، وتختصّ بالتعجّب وباسم الله تعالى، وربّما قالوا: «تربّي» و«تربّ الكعبة» و«تالرَّحْمَان». قال الزمخشري في ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾: الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجّب، كأنّه تعجّب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه مع عتوّ نمرود وقهره، انتهى.

والحركة في أواخرها حرف خطاب نحو: «أنت».

والمحرّكة في أواخر الأفعال ضمير نحو: «قمت».

والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث نحو: «قامت» إلّا على قول أبي علي الحسن بن علي القيرواني فإنّه زعم أنّها اسم، انتهى بتغيير واختصار منّا.

(المغني ١: ١٥٧)

(٣) قال ابن عصفور في الممتع في باب إبدال التاء عن عدّة حروف: وأُبدلت من واو القسم في نحو: «تالله» لأنّ الأصل الباء بدليل أنّك إذا جررت المضمر، أتيت بالباء فقلت: «به» و«بك»، لأنّ المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها، ثمّ أُبدلت الواو من الباء، ثمّ أُبدلت التاء من الواو. فإن قال قائل: ولعلّها أُبدلت من الباء؟ فالجواب أنّ إبدال التاء من الواو قد ثبت ولم يثبت إبدالها من الباء فكان الحمل على ماله نظير أولى. وأيضاً فإنّ العرب لمّا لم تجرّ بها إلّا اسم الله تعالى دلّ ذلك على أنّها بدل من بدل، لأنّ العرب تخصّ البدل من بدل بشيء بعينه، انتهى. (الممتع ١: ٣٨٤)

⇐

«تربَ الكعبة» بخلاف أخويه.

﴿ و ﴾ الخامس عشر: ﴿ حاشا ﴾ للتنزيه(١)

⇐ وقال: وممّا يدلّ على أنّ الألف في «آل» بدل من الهمزة المبدلة من الهاء أنّ العرب تجعل اللفظ فيه بدل من بدل مختصّاً بشيء بعينه. ألا ترى أنّ تاء القسم لمّا كانت بدلاً من الواو المبدلة من باء القسم لم تدخل إلّا على اسم الله تعالى ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة ولا دخلت أيضاً على مضمر، وكذلك أيضاً أسنت الرجل لمّا كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو ـ لأنّ أسنت من لفظ السنة ولام سنة واو بدليل قولهم في جمعها: سنوات ـ جعلوها مختصّة بالدخول في السنة الجدبة أو غير جدبة، فكذلك الآل لمّا لم يضف إلّا إلى الشريف فيقال «آل الله» و«آل السلطان» بخلاف الأهل الذي يضاف إلى الشريف وغيره، دلّ ذلك على أنّ الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء ـ كما تقدّم ـ وإنّما خصّت العرب ما فيه بدل من بدل بشيء لأنّه فرعُ فرعٍ والفروع لا يتصرّف فيها تصرّف الأصل فكيف فرع الفرع، انتهى كلامه رفع مقامه. (الممتع ١: ٣٥٠)

(١) حاشا على ثلاثة أقسام:

١ ـ أن تكون فعلاً متعدياً متصرّفاً تقول: «حاشيته» بمعنى استثنيته.

٢ ـ أن تكون تنزيهيّة نحو: «حاش لله»، وهي عند المبرّد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إيّاها على الحرف.

قال ابن هشام: وهذان الدليلان ينافيان الحرفيّة ولا يثبتان الفعليّة.

قال ابن هشام في «حاشا» التنزيهيّة ما حاصله: والصحيح أنّها اسم مرادف للبراءة من كذا بدليل قراءة بعضهم «حاشاً لله» بالتنوين، والتنوين من خواصّ الاسم ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجارّ لا يدخل على الجارّ، انتهى.

٣ ـ أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريّين إلى أنّها حرف دائماً بمنزلة «إلّا» لكنّها تجرّ المستثنى. وذهب الجَرْمِيّ والمازِني والمبرّد والزجّاج والأخفش وأبو زيد وأبو عمرو الشيباني إلى أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمّنه معنى «إلّا» نحو قوله:

⇐

نحو: «ساء القوم حاشا زيدٍ»، وقد تستعمل للاستثناء نحو: «جاءني القوم حاشا زيداً».

﴿ و ﴾ اثنتان بقيّتان (وهما: ﴿ خلا ﴾[1] ....

⇐ حاشا أبا ثوبان إنّ به ضَنّاً على الملحاة والشتم

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل «قام القوم حاشا زيداً» فالمعنى جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيداً. (المغني ١:١٦٦)

(١) خلا على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنى ثمّ قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل: تتعلّق بماقبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجرّ والصواب عندي الأوّل لأنّها لا تعدِّي الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنّها بمنزلة «إلّا» وهي غير متعلّقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل «حاشا»، والجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك، وتقول: «قاموا خلا زيداً» وإن شئت خفضت إلّا في نحو قول لبيد:

* ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل *

وذلك لأنّ ما في هذه مصدريّة فدخولها يعيّن الفعليّة وموضع ما خلا نصب. فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: «أرسلها العراك». وقيل: «على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى «قاموا ما خلا زيداً» على الأوّل «قاموا خالين عن زيد»، وعلى الثاني «قاموا وقت خلوّهم عن زيد»، وهذا الخلاف المذكور في محلّها خافضة وناصبة ثابت في «حاشا» و«عدا».

وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب غير في «قاموا غير زيد» وزعم الجَرْمِيّ والرَّبعي والكسائيّ والفارِسيّ وابن جنّي أنّه قد يجوز الجرّ على تقدير ما زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأنّ ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو: ﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ** ﴾، ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ** ﴾، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. (المغني ١:١٧٨)

﴿ وعدا ﴾[1]) للاستثناء ومعنى الاستثناء: إخراج الشيء عما دخل فيه هو وغيره نحو: «جاءني القوم عدا زيدٍ» و«أكرمت القوم خلا زيدٍ».

واعلم أنّ الحروف الثلاثة[2] الأخيرة قد يعملن عمل النصب على أنّها أفعال.

واعلم أنّه[3] قد تحذف هذه الحروف[4] من الاسم ويقال[5] إنّه منصوب بنزع

---

(١) قال ابن هشام: «عدا» مثل «خلا» فيما ذكرناه من القسمين وفي حكمها مع «ما» والخلاف في ذلك ولم يحفظ فيها سيبويه إلّا الفعليّة، انتهى. (المغني ١: ١٨٩)

(٢) وهي: حاشا وخلا وعدا.

(٣) الضمير للشأن.

(٤) أي: حروف الجرّ. قال المحقّق الأسترآباديّ: ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلّا مع أنْ وأنّ وذلك فيهما أيضاً بشرط تعيّن الجار. ثمّ قال: وإنّما صار حذف الجار مع أنْ وأنّ قياساً لاستطالتهما بصلتهما، انتهى.

قال ابن هشام: وقد يحذف (حرف الجر) وينصب المجرور وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته، والأكثر ذكر اللام نحو: ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾، ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي ﴾.

٢ ـ وسماعي خاص بالشعر كقوله:

* كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ *

وقوله:

* آليت حَبَّ العِراق الدهر أطعمه *

أي: في الطريق وعلى حبّ العراق.

٣ ـ وقياسي، وذلك في أنّ وأنْ وكي نحو: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾. ونحو: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾، ونحو: ﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾ أي: بأنّه ومن أن جاءكم، ولكيلا، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٧٣، أوضح المسالك ٢: ١٧٩، النهجة المرضية ٤)

(٥) ويسمّونه علماء العربيّة بباب الحذف والإيصال أيضاً أي: حذف حرف الجرّ الذي عبّر

⇐

الخافض نحو: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[1] أي من قومه.

الحروف المشبّهة بالفعل

﴿النوع الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستّة أحرف﴾ وتُسمّى الحروف المشبّهة بالفعل[2] لكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً كالفعل، وفتح

⇐ عنه الشارح بالنزع وإيصال العامل إلى مدخوله أي مدخول حرف الجرّ، وهو المجرور الذي كان قبل حذف الجارّ مجروراً لفظاً ومنصوباً محلاً وبعد حذف الجار منصوباً لفظاً ومحلاً.

قال ابن الأنباري: قومه وسبعين، منصوبان مفعولان بـ«اختار» إلّا أنّه تعدّى إلى سبعين من غير تقدير حذف حرف جرّ، وتعدّى إلى قومه بتقدير حذف حرف الجرّ، والتقدير فيه «واختار موسى من قومه سبعين رجلاً» فحذف حرف الجرّ فتعدّى الفعل إليه، انتهى. (البيان ١: ٣٧٦)

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

قال ابن الحاجب مُمْلِياً مجيباً عن إيراد بعضهم على قوله: حروف الجرّ لا تحذف إلّا في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها، قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ من وجهين: أحدهما: إنّ اختار تارة يتعدّى بنفسه وتارة بحرف الجرّ كقولك: «استغفرت الله الذنب ومن الذنب» فليست «من» فيه محذوفة وإنّما هي إحدى اللغتين. الآخر: أنّه معدّى بنفسه وجاءت «من» على سبيل الزيادة، لا على أنّه معدّى بـ«من» ثمّ حذفت كقولك: «ما ضربت أحداً» و«ما ضربت من أحد»، انتهى. (الأمالي ٢: ١٠٧)

(٢) من ثلاثة أوجه:

١ ـ لفظي: لكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً كالفعل وفتح آخرها كالماضي.

٢ ـ معنىً لوجود معنى الفعل فيه.

٣ ـ عملاً أي عملها كالفعل المتعدّي في الرفع والنصب، وبهذه المشابهة التامّة سمّيت بالحروف المشبّهة بالفعل.

آخرها كالماضي، ووجود معنى الفعل فيها، وكما أنّ الفعل ترفع وتنصب فكذلك هي ترفع وتنصب[١]، وهي: ﴿إنّ وأنّ﴾ بمعنى حقّقت[٢] ﴿وكأنّ﴾ بمعنى شبّهت[٣] ﴿ولكنّ﴾ بمعنى استدركت[٤]، ﴿وليت﴾ بمعنى تمنّيت، ﴿ولعلّ﴾ بمعنى ترجّيت[٥] نحو: ....

---

(١) قال الرضي: فلمّا شابهت الأفعال المتعدية معنىً لطلبها الجزئين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظيّ بما ذكرنا، كان مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازيّة فجعل عملها أقوى بأنْ قدّم منصوبها على مرفوعها وذلك لأنّ عمل الفعل الطبيعيّ أن يرفع ثمّ ينصب فعكسه عمل غير طبيعيّ فهو تصرّف في العمل، وقيل: قدم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أوّل الأمر أو تنبيهاً بجعل عملها فرعيّاً على كونها فروعاً للفعل، وهاتان العلّتان ثابتتان في «ما» الحجازيّة ولم يقدّم منصوبها فالعلّة هي الأولى، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٤٥)

(٢) قال الرضي: ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث أنّ في إنّ وأنّ معنى حقّقت وأكّدت، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٤٥)

(٣) قال الرضي: قال الزجّاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو: «كأنّ زيداً أسد»، وللشك إذا كان صفة مشتقّة نحو: «كأنّك قائم» لأنّ الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه، والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً والمعنى: «كأنّك شخص قائم» حتّى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصحّ تشبيه أحدهما بالآخر، انتهى محلّ الحاجة من كلامه. (شرح الكافية ٢: ٣٤٥)

(٤) قال المحقّق الرضي: ومعنى الاستدراك رفع توهّم يتولّد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء ومِن ثَمّ قدّر الاستثناء المنقطع بـ«لكنّ» فإذا قلت «جاءني» فكأنّه توهّم أنّ عمراً أيضاً جاءك لما بينهما من الألْفَة فرفعت ذلك الوهمَ بقولك «لكنّ عمراً لم يجئْ»، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٤٦)

(٥) قال الرضي: وماهيّة التمنّي غير ماهيّة الترجّي، لا أنّ الفرق بينهما من جهة واحدة فقط

⇐

«إنّ زيداً قائم» و«بلغني أنّ[1] زيداً ذاهب»، والفرق بينهما أنّ إنّ المكسورة مع

⇐ وهي استعمال التمنّي في الممكِن والمحال واختصاص الترجّي بالممكن وذلك لأنّ ماهية التمنّي محبّة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو لا، والترجّي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، فمن ثَمّ لا يقال «لعلّ الشمس تغرب» فيدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق، فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو: «لعلّك تعطينا»، والإشفاق ارتقاب المكروه نحو: «لعلّك تموت الساعة»، انتهى. واختلف في «لعلّ» الواقعة في كلام الله على ثلاثة أقوال:

١ ـ ذهب محمّد بن المستنير المعروف بقُطْرُب وأبو علي الفارِسيّ إلى أنّ معناها فيه التعليل، فمعنى: ﴿ اَفْعَلُوا اَلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ لترحموا. قال الرضي: ولايستقيم ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدرِيكَ لَعَلَّ اَلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ إذ لامعنى فيه للتعليل، انتهى.

٢ ـ ذهب بعضهم إلى أنّ معناها فيه تحقيق مضمون الجملة التي بعدها. قال الرضي: ولا يطرد ذلك في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ إذ لم يحصل من فرعون التذكير، وأمّا قوله: ﴿ آمَنْتُ أَنَّهُ لاَ إِلٰهَ إِلَّا اَلَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ ﴾ فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكّراً حقيقياً لقبل منه، انتهى.

٣ ـ ذهب سيبويه والمحقّق الأستراآبادي إلى أنّ معناها هو الترجي ولكن الرجاء والإشفاق (في لعلّ التي في كلام الله) يتعلّق بالمخاطبين، لأنّ الأصل فيها أن لا تخرج عن معناها بالكلّيّة ونظير تلك «أو» المفيدة للشكّ إذا وقعت في كلام الله تعالى كانت للتشكيك والإبهام لا للشك.

(١) والتقدير: بلغني ذهاب زيد.

قال ابن هشام في بحث أنّ المفتوحة: والأصحّ أنّها فرع عن إنّ المكسورة ومن هنا صحّ للزمخشري أن يدّعي أنّ أنّما بالفتح تفيد الحصر كإنّما.

وقال: والأصحّ أيضاً أنّها موصول حرفي مؤوّل مع معموليه بالمصدر فإن كان الخبر مشتقّاً فالمصدر المؤوّل به من لفظه فتقدير «بلغني أنّك تنطلق» أو «أنّك منطلق» بلغني الانطلاق ومنه «بلغني أنّك في الدار» التقدير استقرارك في الدار، لأنّ الخبر في الحقيقة هو

⇐

اسمها وخبرها كلام تامّ بخلاف أنّ المفتوحة فإنّها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد ولا تفيد حتّى يكون قبلها فعل[١] ـ كما مرّ[٢] ـ أو اسم نحو: «حقّاً أنّ زيداً[٣] قائم»، أو ظرف نحو: «عندي أنّك قائم»[٤] وتلحقهما «ما»[٥] الكافّة فتلغيان عن

⇐ المحذوف من استقرّ أو مستقرّ، وإن كان جامداً قدّر بالكون نحو: «بلغني أنّ هذا زيد» تقديره: «بلغني كونه زيداً» لأنّ كلّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: «هذا زيد» وإن شئت: «هذا كائن زيداً» إذ معناهما واحد. وزعم السهيلي أنّ الذي يؤول بالمصدر إنّما هو «أنْ» الناصبة للفعل لأنّها أبداً مع الفعل المتصرّف و«أنّ» المشدّدة إنّما تؤول بالحديث، قال: وهو قول سيبويه ويؤيّده أنّ خبرها قد يكون اسماً محضاً نحو: «علمت أنّ الليث الأسد» وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى، وقد مضى أنّ هذا يقدّر بالكون، انتهى كلام ابن هشام. (المغني ١: ٥٩ ـ ٦٠)

(١) إذا كانت مع اسمها وخبرها في حكم المفرد، والمفرد في كلام العرب لا يبتدأ به لأنّه غير مفيد فيجب أن يكون قبلها أحد أُمور ثلاثة:

١ ـ فعل حتّى تكون هي مع معموليها فاعلاً له.

٢ ـ أو اسم حتّى تكون هي ومعموليها مبتدأ مؤخّراً.

٣ ـ أو ظرف حتّى تكون هي ومعموليها مبتدأ مؤخّراً والظرف خبراً مقدّماً.

(٢) كما مرّ أي: في «بلغني أنّ زيداً ذاهب» فـ «ـأنّ» مع اسمها وخبرها مؤوّل بالمصدر وهو «ذهاب» مضافاً إلى اسمها وهو «زيد»، والمضاف والمضاف إليه فاعل بلغ والتقدير: «بلغني ذهاب زيد».

(٣) حقّاً أنّ زيداً قائم: يستظهر من كلامهم أنّ حقّاً إذا وقع في صدر الكلام وكان منكراً يجب نصبه على المصدريّة لفعل محذوف هو الخبر في الحقيقة وقيام زيد (المصدر الذي خرج عن أنّ ومعموليها) مبتدأ مؤخّر، أو فاعل الظَرف المذكور قبله على اختلاف وقع بينهم. (أُنظر: المغني ١: ٧٩ بحث «أمّا»)

(٤) عندي أنّك قائم: «عندي» خبر مقدّم و«أنّ» مع معموليها مؤوّل بالمصدر ومبتدأ مؤخّر.

(٥) اعلم أنّ ما اسميّة وحرفيّة، الاسميّة ثلاثة أقسام:

⇐

العمل وحينئذٍ تدخلان على الجملتين[١]........................

⇐ ١ـ معرفة

٢ـ نكرة مجرّدة عن معنى الحرف

٣ـ نكرة مضمّنة معنى الحرف والحرفيّة أيضاً ثلاثة أقسام:

١ـ نافية

٢ـ مصدريّة

٣ـ زائدة، والزائدة نوعان: كافّة وغير كافّة، والكافه ثلاثة أنواع:

١ـ كافّة عن عمل الرفع، ولا تتّصل إلّا بثلاثة أفعال: ١ـ قل، ٢ـ كثر، ٣ـ طال، ولا يدخُلْنَ حينئذٍ إلّا على جملة فعليّة صُرِّح بفعلها.

٢ـ كافّة عن عمل النصب والرفع وهذه هي المراد هنا.

٣ـ كافّة عن عمل الجرّ وتتّصل بأحرف وظروف، فالأحرف: «ربّ» و«الكاف» و«الباء» و«من»، والظروف: «بعد» و«بين» و«حيث» و«إذ»، وغير الكافّة عوض وغير عوض، والعوض في نحو: «إفعل هذا إمّالا» و«أمّا أنت منطلقاً»، وغير العوض تقع بعد الرافع نحو: «شتّان ما زيد وعمرو»، وبعد الناصب والرافع نحو: «ليتما زيداً قائم»، وبعد الجازم نحو: «إمّا ينزغنّك»، وبعد الخافض حرفاً كان نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ أو اسماً نحو: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ ﴾. (أنظر: المغني ١: ٣٩٠ـ٤١٢)

(١) أي: الجملة الاسميّة كالآية الأُولى، والفعليّة كالثانية. قال ابن هشام: إنّما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهنّ «ما» الحرفيّة فإن اقترنت بهنّ بطل عملهنّ وصحّ دخولهنّ على الجملة الفعليّة، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾. ثمّ قال: ويستثنى منها «ليت» فإنّها تكون باقية مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسميّة فلا يقال «ليتما قام زيد» فلذلك أبقوا عملها وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها، وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

* قالت ألا ليتما هذا الحمام * البيت

برفع الحمام ونصبه، وقولي «ما» الحرفيّة احتراز عن «ما» الاسميّة فإنّها تبطل عملها وذلك

⇐

نحو: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾[1] و..................................

⇐ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾. فما هنا اسم بمعنى «الذي» وهو في موضع نصب بـ«إن» و«صنعوا» صلة والعائد محذوف و«كيد ساحر» الخبر، والمعنى: إنّ الذي صنعوه كيد ساحر، انتهى. (شرح القطر ١٤٩، شرح الشذور ٢٧٩)

(١) من الآية ٥٥ من سورة المائدة. وتمامها: ﴿وَٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾.

اتفق جميع أهل البيت وعلماء التفسير والحديث من الشيعة والسنّة على أنّ هذه الآية نزلت في أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام عندما تصدّق بخاتمه على المسكين وهو يصلّي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وكان ذلك مسلّماً عند الأصحاب في عهد النبيّ الكريم والتابعين والشعراء السابقين بحيث نظموه في أشعارهم وذكروه في أخبارهم وآثارهم.

أمّا الشيعة فالأمر مسلّم عندهم ولا نحتاج إلى بيان أقوالهم هنا، وأمّا السنّة فنذكر من رجالهم بعض من ذكر نزولها في عليّ بن أبي طالب عليه السلام:

١ ـ قال السيوطي في الدرّ المنثور: أخرج الخطيب في المتّفق عن ابن عبّاس قال: تصدّق عليّ بخاتمه وهو راكع فقال النبيّ: من أعطاك هذا الخاتم؟ قال: ذاك الراكع، فأنزل الله ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية.

٢ ـ وأخرج الكنجيّ الشافعيّ في كفاية الطالب: عن أنس بن مالك أنّ سائلاً في المسجد وهو يقول: من يقرض الملّي الوفيّ، وعليّ عليه السلام راكع يقول بيده خلفه للسائل أي اخلع الخاتم من يدي. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عمر! وجبت. قال: بأبي أنت وأمّي يا رسول الله! وما وجبت؟ قال: وجبت له الجنّة، والله ما خلعه من يده حتّى خلعه الله من كلّ ذنب ومن كلّ خطيئة. قال: فما خرج أحد من المسجد حتّى نزل جبرئيل عليه السلام بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية، فأنشأ حسّان بن ثابت يقول:

أبا حسنٍ تفديك نفسي ومهجتي ... وكلّ بطيء في الهدى ومسارع

أيذهب مدحيك المحبر ضائعاً ... وما المدح في ذات الإله بضائع

وأنت الذي أعطيت إذ أنت راكع ... فداك نفوس القوم يا خير راكع

⇐

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ ٱللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[١].

مواضع استمرار الكسر في همزة «إنّ»

واعلم أنّه[٢] تُكْسَرُ[٣] «إنّ» في..

⇐ فأنزل فيك الله خير ولاية   فأثبتها في محكمات الشرائع

٣ ـ وممّن روى نزول هذه الآية في أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام الفخر الرازي في تفسيره قال عند تفسيرها: روي عن عطاء عن ابن عبّاس أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب عليه السلام. روي أنّ عبدالله بن سلام قال لمّا نزلت هذه الآية: قلت: يا رسول الله! أنا رأيت عليّاً تصدّق بخاتمه على محتاج وهو راكع؛ فنحن نتولّاه.

٤ ـ وممّن روى نزولها في أميرالمؤمنين عليه السلام، الشبلنجيّ في نور الأبصار.

٥ ـ والواحديّ في أسباب النزول.

٦ ـ والزمخشريّ في الكشّاف فقال: وإنّما نزلت في عليّ كرّم الله وجهه حين سأله سائل وهو راكع في صلاته فطرح له خاتمه أنّه كان مرجاً في خنصره لم يتكلّف لخلعه كثير عمل تفسد لمثله الصلاة.

٧ ـ وروى أيضاً نزولها في عليّ عليه السلام ابن حجر في حاشية الكشّاف فقال: فقد رواه ابن أبي حاتم من طريق سلمة بن كهيل قال: تصدّق عليّ بخاتمه وهو راكع فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ الآية.

٨ ـ ورواها أيضاً فيه عليه السلام أبوبكر أحمد بن علي الرازي في أحكام القرآن.

٩ ـ والقرطبي في الجامع.   ١٠ ـ ورشيد رضا في تفسير المنار.

١١ ـ والآلوسي في روح المعاني، وغيرهم ممّن يكثر أسماءهم.

(١) من الآية ١٨ من سورة التوبة.

(٢) الضمير للشأن.

(٣) أي يتعيّن الكسر في همزتها كما قال أحمد بن أحمد السُجاعي في حاشية شرح القطر، أو يستدام كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وإلّا فالتي مكسورة كيف تُكسر؟ قال ابن ⇐

أحد عشر[1] موضعاً:

الأوّل: عند[2] الابتداء نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا﴾[3].

⇐ مالك في شرح التسهيل: إنّ بالكسر أصل:

١ ـ لأنّ الكلام معها غير مؤوّل بمفرد، وأنّ بالفتح فرع، لأنّ الكلام معها مؤوّل بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كلّ وجه أو مفرداً من كلّ وجه أصل لكونه جملة من وجه.

٢ ـ ولأنّ المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرّد من الزيادة أصل للمزيد فيه.

٣ ـ ولأنّ المفتوحة تصيرُ مكسورة بحذف ما يتعلّق به كقولك في «عرفت أنّك برّ»: «إنّك برّ»، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلّا بزيادة كقولك في «إنّك برّ» «عرفت أنّك برّ» والمرجوع إليه بحذف، أصل للمتوصّل إليه بزيادة ولكون المكسورة أصلاً. قلت: يستدام كسر «إنّ» ما لم تؤوّل هي ومعمولها بمصدر، انتهى. (شرح التسهيل ٢: ١٩، شرح الكافية ١: ٢١٤، شرح القطر ١٦٣)

(١) قال ابن هشام: تتعيّن «إنّ» المكسورة حيث لا يجوز أن يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها، و«أنّ» المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوزان إن صحّ الاعتباران، ثمّ عدّ الأوّل في عشرة مواضع، والثاني في تسعة، والثالث في تسعة أيضاً.

وقال في شرح الشذور: لـ«إنّ» ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الأمرين، ثمّ قصّر الأوّل في تسع مسائل، والثاني في ثمان، والثالث في ثلاث. (أوضح المسالك ١: ٣٣٣، شرح شذور الذهب ٢٠٤)

(٢) قال أبو حيّان: وليس وجوب كسرها مجمعاً عليه فقد ذهب بعض النحويّين إلى جواز الابتداء بـ«أنّ» المفتوحة أوّل الكلام فتقول: «أنّ زيداً قائم عندي».

قال الجامي: فكسرت إنّ في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة، انتهى. أي: العرب بل الفُرْس تبتدئ بالجُمَل لأنّ الابتداء بالمفرد غير مفيد، والتي مع معموليها في حكم الجملة هي «إنّ» المكسورة. (حاشية القطر ٦٧، شرح الكافية ٢٤٩)

(٣) من الآية ٦٢ و٢٧٧ و٢١٨ من سورة البقرة ومن الآية ١٣٧ من سورة النساء ومن الآية ٦٩ من سورة المائدة.

الثاني: بعد الموصول[١] نحو: «جاءني الذي إنّ أباه عالم.

الثالث: بعد القول[٢] نحو: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ ﴾[٣].

الرابع: بعد القسم[٤] نحو: ﴿ وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٥].

الخامس: ما يكون[٦] في خبرها اللام نحو: ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[٧]، ونحو: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّك لَرَسُولُهُ ﴾[٨]؛ لأنّ اللام للتأكيد[٩].

---

(١) قال الجامي: لأنّ صلة الموصول لا تكون إلّا جملة، انتهى.

أقول: مثال الموصول من القرآن: ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [القصص: ٧٦].

قال ابن هشام بعد ما قيّد وجوب الكسر بعد الموصول بأوّل الصلة: واحترزت بقولي أوّل الصلة من نحو: «جاء الذي عندي أنّه فاضل» فـ«أنّ» واجبة الفتح وإن كانت في الصلة لكنّها ليست في أوّلها، انتهى. (شرح الشذور ٢٠٤، شرح الكافية ٢٩٤)

(٢) قال الجامي: لأنّ مقول القول لا يكون إلّا جملة.

(٣) من الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٤) أي القسم الذي بعده اللام كما في الآية. وأمّا القسم الذي لا لام بعده فالحكم بوجهين نسب إلى النحاة كما قال ابن مالك:

بعد إذا فجائة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي

وجواب القسم الذي بعده اللام لا يكون إلّا جملة.

(٥) الآية ١ و٢ من سورة العصر.

(٦) قال ابن مالك:

وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنّه لذو تقى

واللام لام الابتداء وهي تمنع عن عمل فعل القلب فيما قبلها والواقعة في محلّ معموليه إنّما هي «أنّ» المفتوحة لا المكسورة.

(٧و٨) الآية ١ من سورة المنافقين.

(٩) أي لام الابتداء لتأكيد الجملة و«إنّ» المكسورة مع معموليها في حكم الجملة.

⇐

السادس: بعد «ثمّ»[1] نحو: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾[2].

السابع: بعد «كلّا» نحو: ﴿كَلَّا[3] إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ ﴾[4].

الثامن: بعد الأمر[5] نحو: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ..

⇐ قال ابن هشام: فاللام من «لرسوله» ومن «لكاذبون» معلِقان لفعلي العلم والشهادة أي مانعان لهما، من التسلّط على لفظ مابعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ و ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، انتهى. (شرح الشذور ٢٠٤)

(١) قال الرضي في بحث «ثمّ»: وقد تجيء في الجُمَل خاصّة لاستبعاد مضمون مابعدها عن مضمون ماقبلها، وعدم مناسبته له كما ذكر في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴾، انتهى. وانظر المطوّل: في الفصل والوصل تجد التفتازاني أخذ عبارة الرضي وكتبها فيه بلا تغيير ومع ذلك لم ينقلها عن الرضي وهذا لا يحسن من أمثاله. (المطول ٢٤٩، شرح الكافية ٢: ٣٦٧)

(٢) من الآية ١٩ من سورة القيامة.

(٣) واختلف في معناها على أقوال:

١ ـ معناها «حقّاً»، روى ذلك أبوالعبّاس أحمد بن يحيى ثعلب.

٢ ـ الردع والزجر، قاله الأخفش، وسيبويه والزجّاج.

٣ ـ ذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنّ لها معنيان:

أ ـ معنى «لا» وهو ردّ للأوّل.

ب ـ معنى «ألا» للتنبيه نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ﴾ بمعنى ألا إنّ الإنسان. وأظنّ أنّ سبب وجوب الكسر بعد «ثمّ» و«كلّا» كون مابعدهما في حكم الابتداء وهو لا يصحّ إلّا بالجملة. (اللسان ١٥: ٢٣١)

(٤) من الآية ١٥ من سورةَ المطففين.

(٥) والحقّ أنّ التي وقعت بعد الأمر يجوز فيها الوجهان لأنّها في موضع التعليل وهو من المواضع التي جوّزوا فيها الوجهين، وممّا يدلّ على أنّها في موضع التعليل قرائة الفتح فيها.

⇐

﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[(١)].

التاسع: بعد النهي[(٢)] نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[(٣)].

العاشر: بعدالدعاءنحو: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾[(٤)].

الحادي عشر: بعد النداء[(٥)] نحو: ﴿يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾[(٦)].

⇐ قال الأديب النيسابوري في تفسيره عند بيان اختلاف القرائات: «ذُق أنّك» بفتح الهمزة على حذف لام التعليل، وقال عند تفسيرها: أي: يقال له ذُق لأنّك أنت العزيز الكريم عند نفسك وفيه من التهكّم ما فيه، انتهى. المراد إذاقة العذاب.

(غرائب القرآن ٦: ١٠١ و١٠٧)

(١) من الآية ٤٩ من سورة الدخان.

(٢) إنّ المكسورة بعد النهي أيضاً في موضع التعليل فيجوز فيها الوجهان.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

واعلم أنّ قريشاً تعاقدوا على قتل رسول الله ﷺ فنزل: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فأمره أن يخرج. فخرج وأمر عليّاً عليه السلام أن يضطجع على فراشه، واشتهر ذلك بـ«ليلة المبيت» فلمّا خرج ﷺ وخرج معه صاحب الغار ـ ومعهما راعٍ في جبال مكّة اتخذه النبيّ دليلاً له ـ لم يزل صاحب الغار يفزع ويجزع، فقال له النبيّ ﷺ ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ الآية.

(٤) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٥) أي: بعد المنادي، والحقّ أنّ هذا الموضع والذي قبله كلاهما واحد؛ لأنّ الدعاء والنداء بمعنى والرّب كـ«لوط» في النداء.

(٦) من الآية ٨١ من سورة هود.

وأظنّ أنّ سبب وجوب الكسر في الموضع العاشر والحادي عشر هو كون مابعد المنادى كالجملة المستأنفة فهي في حكم الابتداء أيضاً. ويتعيّن الفتح في همزة «أنّ» في تسعة مواضع:

١ ـ أن تقع فاعلة نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾.

⇐

ومنها[1] «كأنّ» للتشبيه نحو: «كان زيداً الأسد» وقد تخفّف[2] فتلغى عن العمل نحو قول الشاعر:

[3] ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقّان[3]
ومعشوق بذي شاد كأن عيناه ظبيان

⇐ ٢ ـ أو مفعولة غير محكية نحو: ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾.
٣ ـ أو نائبة عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ آسْتَمَعَ﴾.
٤ ـ أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾.
٥ ـ أو خبراً عن إسمِ معنى غيرِ قول ولا صادقٍ عليه خبرها نحو: اعتقادي أنّه فاضل.
٦ ـ أو مجرورة بالحرف نحو: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾.
٧ ـ أو مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾.
٨ ـ أو معطوفة على شيء من ذلك نحو: ﴿أُذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ٱلَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾.
٩ ـ أو مبدلة من شيء من ذلك نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾. ويجوز الأمران في ما سواهما أي ما سوى واجب الكسر وواجب الفتح.

(١) أتى بكلمة «منها» لكثرة الفصل بين كأنّ وما قبلها ولولاها لكان ينبغي أن يقول وكأنّ كما قال: إنّ وأنّ ولكن وليت ولعلّ لقلّة الفصل بين ماقبل والتي بعد.

(٢) أي: تحذف إحدى نونيها فتلغى عن العمل لضعف الشبه بالفعل بسبب التخفيف.

(٣) البيت من بحر الهزج وهو من شواهد سيبويه وأنشده ابن هشام في الأوضح (رقم ١٥٢) وفي شرح القطر (رقم ٦٠) وشرح الشذور (رقم ١٤١ ص ٢٨٥)، وأنشده الأشموني (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (١٠٩) وابن منظور في اللسان (١٣: ٣٠ و٣٢): ولم يذكر في هذه الكتب له قائل معيّن ولا البيت الثاني منه مذكور فيها.

اللغة والرواية: «ونحر» يروى في مكانه «ووجه» و«وصدر» والصدر والنحر أولى ممّا ذكره ابن هشام في شرح الشذور (١٤١) لأنّ روايته تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله «كأن ⇐

....

⇐ ثدياه» أي كأنّ ثديا صاحبه «حقّان» تثنية حقّة وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت أو تسوّى، شبّه بهما الثديين في نهودهما واكتنازهما بـ«ذي شاد» من «الشدو» بمعنى ذا قوّة في بدنه أو ذا حسن.

المعنى: وصف امرأة بأنّ لها صدراً نقيّ اللون، حسن الرونق والبهاء حتّى أنّ النور يسطع منه. وأنّ على هذا الصدر ثديين مكتنزين ناهدين حتّى أنّهما حقّا عاج، وربّ «معشوق» أي عاشق بذي بدن قوي أو ذي حسن كأنّ عيناه عينا ظبي.

الإعراب: «ونحر» يروى برفع نحر وجرّه؛ أمّا الرفع فعلى أنّه مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة وخبره محذوف والتقدير «ولها نحر مثلاً»، وأمّا على الجرّ فعلى أنّ الواو، «واو ربّ» ونحر: مبتدأ مرفوع بضمّه مقدّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد.

«مشرق»: صفة لنحر مضاف إلى اللون، واللون مضاف إليه.

«كأن»: حرف تشبيه ملغى عن العمل.

«ثدياه»: ثديا مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمّة لأنّه مثنّى وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى النحر مضاف إليه، مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ.

«حقّان» خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمّة لأنّه مثنّى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وهذا الإعراب بعينه جار في البيت الثاني.

الشاهد فيه: قوله «كأن» حيث خفّف ولم تعمل هذا قول الشارح، وقال ابن هشام: إذا خفّفت «كأن» وجب إعمالها، كما يجب إعمال «أن»، انتهى.

أقول: فعلى قوله «اسم كأن» في البيت ضمير الشأن والتقدير: كأنّه أي الحال والشأن وجملة «ثدياه حقّان» خبر كأن.

قال ابن منظور: وقال أبوطالب النحوي فيما روى عنه المنذري، أهل البصرة غير سيبويه وذويه يقولون: العرب تخفّف «أنّ» الشديدة وتعملها، وأنشدوا:

ووجه مشرق النحر ... كأن ثدييه حقّان

⇐

و«لكن» للاستدراك[١] وهو أن يتوسّط[٢] بين الكلامين المتغايرين (بالنفي والإثبات) معنى[٣] سواء كان تغايراً لفظيّاً أو لم يكن[٤] فيستدرك بها النفي

⇐ أراد كأن فخفّف وأُعمل. قال: وقال الفراء: لم نسمع العرب تخفّف «أنّ» وتعملها إلّا مع المكنى (أي الضمير) لأنّه لا يتبيّن فيه إعراب، فأمّا في الظاهر فلا، انتهى. (اللسان ١٣: ٣٠، شرح القطر ١٥٧)

(١) اختلف في معناها على ثلاثة أقوال:
١ ـ أنّه واحد وهو الاستدراك. قال ابن هشام: وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ماقبلها، انتهى؛ وهذا هو المشهور.
٢ ـ أنّها ترد تارة للاستدراك وتارة أُخرى للتوكيد وهو قول ضياء الدين الأندلسي. قال ابن هشام: وفسّروا الاستدراك برفع ما يتوهّم ثبوته نحو: «ما زيد شجاعاً لكنّه كريم» لأنّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، وما قام زيد لكن عمراً قام وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثّلوا للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمته لكنّه لم يجِئْ» فأكّدت ما أفادته لو من الامتناع، انتهى.
٣ ـ أنّها للتوكيد دائماً ويلزم التوكيد معنى الاستدراك وهذا هو قول ابن عصفور في المقرب. ثمّ اعلم أنّها بسيطة على قول البصريّين، وأكثر الكوفيّين على أنّها مركّبة من لا، وإنّ والكاف الزائدةثمّ حذفت الهمزة تخفيفاً، وخالفهم الفرّاء في كيفيّة التركيب بعد ما وافقهم على أصله، فقال: أصلها: لكن أنّ فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين. (المغني ١: ٣٨٣ و٣٨٤)

(٢) قال ابن الحاجب: ولكنّ للاستدراك يتوسّط بين كلامين متغايرين معنى.
وقال الجامي: (يتوسّط) أي لكن (بين كلامين متغايرين) نفياً وإثباتاً (معنى) أي تغايراً معنوياً، والضروريّ هو المعنويّ ولهذا اقتصر عليه، فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمراً لم يجِئْ وقد لا يكون نحو: «زيد حاضر لكن عمراً غائب»، انتهى. (شرح الكافية ٣٠٠)

(٣) معنىً تمييز المتغايرين أي تغايراً معنويّاً.

(٤) الضروري هو التغاير المعنوي ـ كما قال الجامي ـ واللفظي قد يكون وقد لا يكون فليس بلازم.

بالإيجاب[١] نحو: «ما جائني زيد لكن عمرا جاء»[٢] و«فارقني زيد لكن بكراً حاضر»، ويستدرك[٣] بها الإيجاب بالنفي نحو: «جاءني زيد لكن عمراً لم يجِئْ»[٤] و«جاءني زيد لكن عمراً غائب».

وقد تخفّف لكن فتلغى حينئذٍ عن[٥] العمل كأخواتها، ويجوز معها[٦] ذكر الواو كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱلشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾[٧] بتخفيف لكن ورفع الشياطين، فرقاً

---

(١) أي تقع بينهما وهما متغايران.

(٢) مثل لهذا القسم (استدراك النفي بالإيجاب) بمثالين الأوّل للتغاير اللفظي والثاني للمعنوي إذ معنى المفارقة عدم المجيء، ومعنى الحضور هو المجيء.

(٣) والأولى أن يقول: «والإيجاب بالنفي».

(٤) مثل لهذا القسم «استدراك الإيجاب بالنفي عكس القسم الأوّل» أيضاً بمثالين: الأوّل للتغاير اللفظي والثاني للمعنوي.

(٥) خلافاً للأخفش ويونس.

(٦) الظاهر أنّ الضمير يرجع إلى «لكن المخفّفة عن المثقلة» أي يجوز مع لكن المخفّفة ذكر الواو لئلّا يلتبس بـ«لكن» الذي هو حرف عطف ومخفّف في أصل الوضع ولكن قال الجامي: ويجوز معها مشدّدة ومخفّفة الواو، فهي إمّا لعطف الجملة على الجملة وإمّا اعتراضيّة، وجعل الشارح الرضي الأخير أظهر، انتهى.

أقول: لكِنْ الخفيفة في أصل الوضع قسمان: قسم تدخل على الجملة وقسم تدخل على المفرد؛ أمّا الأولى فهي حرف ابتداء لمجرّد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز معها استعمال الواو (نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾) وعدم استعمالها. وأمّا الثانية فهي عاطفة بشرطين: ١ ـ أن يتقدّمها نفي أو نهي، ٢ ـ أن لا تقترن بالواو على القول الصحيح وهو قول الفارسي وأكثر النحويّين، وقال جماعة منهم: لا تستعمل لكن مع المفرد إلّا بالواو.

(٧) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

⇐

بينها وبين «لكن» الذي هو حرف عطف[1] نحو: «ماجاءني زيد لكن بكر جاء».

و«ليت» للتمنّي[2] ومعناه طلب حصول الشيء سواء كان ممكناً أو ممتنعاً؛ فالممكن نحو: «ليت زيداً قاعد»، والممتنع نحو: «ليت زيداً طائر» وقول الشاعر:

[4] ألا ليت الشباب يعود يوماً   فأُخبره بما فعل المشيب[3]

⇐ وفي الآية قراءتان:

١ ـ قراءة مشهورة وهي «لكنّ» مشدّدة النون، فالشياطين منصوب اسمها، وكفروا خبرها.

٢ ـ قراءة غير مشهورة وهي «لكنْ» مخفّفة النون فالشياطين مرفوع مبتدأ وكفروا خبرها.

والاستدراك على القراءتين فيها ظاهر إذ يتوهّم من قوله ﴿ مَاكَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ أنّ أتباعه عليه السلام أيضاً ليسوا بكافرين نظراً إلى ما شاع وذاع من قول بعض الحكماء: إنّ الناس على دين ملوكهم. ولكن الجن كفروا مع أنّهم من أتباعه عليه السلام فرفع هذا التوهّم بقوله: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾.

(١) لأنّ «لكن» الذي هو حرف عطف لا يقترن بالواو إذ لا يدخل العاطف على العاطف فظهر أنّ التي ذكر معها الواو ليست عاطفة بل مخفّفة من المثقلة.

(٢) قد ذكرنا معناه والفرق بينه وبين الترجّي في أوّل الباب؛ فراجعه.

(٣) البيت من البحر الوافر لأبي العتاهية وهو من الشعراء الإسلاميّة في الدولة العبّاسيّة، كان متّصلاً بهارون الرشيد لعنه الله، ولا يحتجّ بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة، والشارح يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل لا للاحتجاج.

اللغة: الشباب ـ بفتح الشين ـ هو وقت ازدياد القوى النامية واشتدادها في الإنسان.

يعود: يرجع.

المشيب: الوقت الذي شاخ فيه جسمه وذهبت قواه.

المعنى: يتأسّف على شبابه الماضي ويحسر على ما صار إليه كأنّه يتمنّى أن يعود إليه شبابه ليحدّثه ويشكو إليه ما لاقاه من آلام الشيخوخة.

الإعراب: ألا: أداة استفتاح.

⇐

وأجاز الفراء[1] والكسائي[2] «ليت زيداً قائماً» بنصب الجزئين، لكن

⇐ ليت: حرف تمنّ ونصب.

الشباب: اسم ليت منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

يعود: فعل مضارع، مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى الشباب والجملة من يعود وفاعله في محلّ رفع خبر «ليت».

يوماً: ظرف زمان منصوب على الظرفيّة متعلّق بـ«يعود».

فأُخبره: الفاء فاء السببيّة، أُخبر فعل مضارع منصوب بـ«أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأُخبر مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب.

بما: الباء حرف جرّ، ما اسم موصول بمعنى الذي، مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بالباء، والجار والمجرور متعلّق بـ«أُخبر».

فعل: فعل ماض، المشيب فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محلّ لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل والتقدير: فأُخبره بالذي فعله المشيب.

الشاهد: في «ليت» حيث استعملت في الممتنع.

(١) هو أبو زكريّا يحيى بن زياد الديلمي النحوي اللغوي، أعلم الكوفيّين في النحو ومن خواص أصحاب الكسائي، وكان المأمون أخذه مؤدّباً لأولاده، توفّي سنة ٢٠٧ هـ، وله معاني القرآن.

(٢) هو أبوالحسن عليّ بن حمزة الكوفي البغدادي المقرئ النحوي اللغوي أحد القرّاء السبعة ومؤدِّب أولاد الرشيد العبّاسي.

قال بحرالعلوم في الرجال: إنّه أخذ القراءة عن حمزة بن حبيب الزيّات وجاء إليه وهو ملتفّ بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟ فقيل: الكسائي؛ فبقي علماً له. وقيل: بل أحرم في كساء فنسب إليه، انتهى.

وقال ابن النديم: إنّه قرأ على عبدالرحمن بن أبي ليلى وحمزة بن حبيب فما خالف فيه الكسائي حمزة فهو بقراءة ابن أبي ليلى، وكان ابن أبي ليلى يقرأ بحرف عليّ عليه السلام، وكان

⇐

الفرّاء[١] أجرى له مجرى أتمنّى، والكسائي بتقدير كان أي «ليت زيداً كان قائماً»، فقائماً في المثال المذكور حال عند الفراء، وخبر كان عند الكسائي.

و«لعلّ» للترجّي وتستعمل في الممكن فقط، نحو: ﴿ **لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ** ﴾[٢]، فيه ترجٍّ[٣] للعباد، وشذّ الجرّ بها نحو:

⇐ الكسائيّ من قرّاء مدينة السلام وكان أوّلاً يقرىء الناس بقراءة حمزة ثمّ اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس في زمن هارون لعنه الله، ولمّا سافر الرشيد العباسيّ في سنة ١٨٩ من بغداد إلى خراسان لقتل الشيعة وأتباع آل النبيّ ﷺ سافر معه الكسائي وتوفّي بالري في السنة المذكورة.

(١) قال الرضي: ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بـ«ليت» نحو: «ليت زيداً قائماً» لأنّه بمعنى تمنّيت ومفعوله مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم أي تمنّيت قيام زيد ثمّ قال: واستشهد الفراء بقوله:

* يا ليت أيّام الصبا رواجعا *

والبصريون يحملون رواجعاً على الحاليّة وعامله خبر «ليت» المحذوف أي: يا ليت أيّام الصبا لنا رواجع. والكسائي قدّر كان أي يا ليت أيّام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لأنّ كان ويكون لا يضمران إلّا فيما اشتهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم: إن خيراً فخيراً، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٤٦)

(٢) من الآية ١٧ من سورة الشورى.

(٣) وهذا الكلام جواب عن سؤال تقديره: إنّ معنى «لعل» هو الترجي أي ترقب غير الموثوق بحصوله وهذا محال في حقّه تعالى؟ فأجاب بأنّ معنى «لعل» التي وقعت في كلامه تعالى هو الترجي لكنّه راجع إلى العباد لا إلى الله.

قال الرضي: وقد اضطرب كلامهم في «لعل» الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقّب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى. فقال قطرب وأبو علي: معناها التعليل. وقال بعضهم: هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها. والحقّ ما قاله سيبويه وهو أنّ الرجاء أو الإشفاق ⇐

[5] * لعلّ أبي المغوار منك قريب *(١)

⇐ يتعلّق بالمخاطبين وإنّما ذلك لأنّ الأصل أن لا تخرج عن معناها بالكلّيّه فلعلّ منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشفق كما أنّ «أو» المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والإبهام لا للشك تعالى الله عنه، انتهى باختصار منّا. (شرح الكافية ٢: ٣٤٦)

(١) البيت من البحر الطويل، ومن قصيدة لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه شبيباً المكنّى بـ«أبي المغوار» أوّلها:

تقول سُلَيْمى ما لجسمك شاحباً ... كأنّك يحميك الشرابَ طبيبُ
تتابعُ أحداثٍ تخرّ من إخوتي ... وشيّبن رأسي والخطوب تُشيب
لعمري لئن كانت أصابت مصيبة ... أخي والمنايا لِلرجال شَعوب
لقد كان أمّا حلمه فمُرَوّح ... علينا وأمّا جهله فغريب

ومنها:

فإن تكن الأيّام أحسن مرّة ... إليّ فقد عادت لهنّ ذُنوب

إلى أن قال:

وداعٍ دعا يا من يجيب إلى النَّدى ... فلم يستجِبْه عند ذاك مجيب
فقلتُ ادْعُ أُخرى وارفعِ الصوتَ دعوة ... لعلّ أبي المِغْوار منك قريب
يُجِبْك كما قد كان يفعل إنّه ... تجيب لأبواب العَلاء طَلوب

اللغة والرواية: أبوالمغوار: بكسر الميم وسكون الغين المعجمة، وروي أبا المغوار بالنصب على أصله. قال القالي في الأمالي: بعض الناس يروي هذه القصيدة لكعب ابن سعد الغنوي وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوي وهو من قومه وليس بأخيه، والمَرْثِي بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار واسمه هَرِم. وبعضهم يقول: اسمه شبيب، ويَحْتجّ ببيت روي في هذه القصيدة:

* أقام وخلّى الظاعنين شبيب *

وهذا البيت مصنوع والأوّل أصحّ لأنّه رواه ثقة، انتهى.

تخرّمن: يقال خرمته المنيّة وتخرّمته إذا ذهب به.

⇐

....

⇐ شعوب: بفتح الشين معرفة لا ينصرف لأنّه اسم من أسماء المنيّة وسمّيت شعوب لأنّها تشعب أي تفرّق، وشعوب في الأصل صفة ثمّ سمّي به.

مروّح: ومُراح واحد.

غريب وغارب: بعيد.

والبيت في كتب الأدب برواية أبا المغوار وهو خلاف ما في كتب النحو واللغة كما هنا بالأصل من أنّه مجرور بـ«لعلّ» في لغة عقيل وهذه المرثية إحدى مراثي العرب المشهورة.

قال الأصمعي: كعب بن سعد الغنوي ليس من الفحول إلّا في المرثية فإنّه ليس في الدنيا مثلها.

وقال أبو هلال: ليس للعرب مرثية أجود من قصيدة كعب بن سعد التي يرثي فيها أخاه أبا المغوار، انتهى.

الإعراب: دعوة: نصب على التعليل.

لعلّ: من حروف الجرّ الشبيه بالزائد.

أبي: مجرور بها وعلامة جرّه الياء النائبة عن الكسرة وهو مضاف، والمغوار مضاف إليه. والمضاف مجرور لفظيّ ومرفوع محلاًّ لأنّه مبتدأ.

منك: الجار والمجرور يتعلّق بقريب وهو خبر المبتدأ.

قال ابن هشام: واعلم أنّ مجرور «لعلّ» في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعلّ منزلة الجارّ الزائد نحو: «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل، وقوله «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ، انتهى.

الشاهد: في «لعلّ» حيث جرّ بها عقيل وهو شاذّ خارج عن القياس النحوي وموافق لاستعمال العرب.

قال ابن هشام: وزعم الفارسي أنّه لا دليل في ذلك لأنّه يحتمل أنّ الأصل لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعلّ الثانية تخفيفاً، ⇐

أحكام ما ولا المشبهتين بـ«ليس»

﴿النوع الثالث: حرفان ترفعان الاسم وتنصبان[1] الخبر، وهما: «ما» و«لا»[2]

⇐ وأُدغم الأُولى في لام الجرّ ومِن ثَمّ كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول المال لَزيدٍ بالفتح وهذا تكلّف كثير، ولم يثبت تخفيف لعلّ، ثمّ هو محجوج بنقل الأئمّة أنّ الجرّ بـ«لعلّ» لغة قوم بأعيانهم.

(المغني ١: ٣٧٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٣٦، خزانة الأدب ٤: ٣٧٠، شرح الكافية ٣٠١، الأمالي ٢: ١٥٢، جمهرة أشعار العرب ٢٥)

(١) على لغة الحجازيين وبنو تميم لا يعملونهما أصلاً.

(٢) إِعْلَمْ أنّ كُلّاً من «ما» و«لا»، تعملان هذا العمل بشروطٍ أربعة. أمّا الشروط الأربعة التي في ما:

فأحدها: أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخّراً.

وثانيها: أن لا يقترن الاسم بـ«إن» الزائدة.

وثالثها: أن لا يقترن الخبر بـ«إلّا».

ورابعها: أن لا يليها معمول الخبر وليس جاراً ومجروراً ولا ظرفاً.

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت عمل ليس سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾ فـ«أحد» اسمها، و«حاجزين» خبرها، و«منكم» متعلّق بمحذوف تقديره أعني، أو معرفتين كقوله تعالى: ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾ أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة كقوله تعالى: ﴿**مَا هَذا بَشَراً**﴾.

وقال ابن هشام: ولم يقع إعمال «ما» صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة، انتهى، ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط المذكورة.

وأمّا الشروط الأربعة المعتبرة في «لا» فهي الشروط المذكورة في «ما» بعينها إلّا الشرط الثاني وهو عدم اقتران الاسم بـ«إنْ» الزائدة فإنّه لا يأتي هنا لأنّ «إنْ» لا تزاد بعد «لا» بل الشرط الثاني في «لا» أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

المشبّهتان بـ«ليس»[1] ﴾ من حيث المعنى والعمل، نحو: «ما زيد قائماً»، و«لا رجل أفضل منك» والفرق[2] بينهما أنّ «ما» لنفي الحال بخلاف «لا» فإنّه للنفي مطلقاً وقيل: لنفي الاستقبال، وتدخل «ما» على المعرفة والنكرة[3] بخلاف «لا» فإنّها تدخل على النكرة[4] فقط، ويختصّ دخول الباء على خبر «ما» دون «لا»، نحو: «ما زيد بقائم».

---

(١) قال ابن هشام: وتخالف «لا» هذه «ليس» من ثلاث جهات:

١ ـ أنّ عملها قليل حتّى ادّعي أنّه ليس بموجود. «قال الرضي: والظاهر أنّه لا يعمل «لا» عمل «ليس»؛ لا شاذّاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» و«ليس»، انتهى».

٢ ـ إنّ ذكر خبرها قليل، حتّى أنّ الزجاج لم يظفر به فادّعى أنّها تعمل في الاسم خاصّة.

٣ ـ أنّها لاتعمل إلّا في النكرات، انتهى باختصار منّا. (المغني ١: ٣١٥، شرح الكافية ١: ١١٢)

(٢) وحاصل الكلام أنّ بينهما فرقاً من جهات ثلاث:

١ ـ أنّ «ما» لنفي الحال و«لا» للنفي المطلق أو الاستقبال.

٢ ـ أنّ «ما» تدخل على المعرفة والنكرة و«لا» تعمل في النكرة فقط.

٣ ـ أنّ الباء الزائدة تدخل على خبر «ما» النافية دون «لا».

(٣) قال ابن هشام: وندر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها بـ«لا» كقوله:

وما بأسَ لو ردّت علينا تحيّةً ... قليلٌ على مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ عابُها

(المغني ١: ٣٩٩)

(٤) خلافاً لابن جنّي وابن الشجري ويشهد لهما قول النابغة الجعدي:

وحلّت سوادَ القلب لا أنا باغياً ... سواها، ولا عن حبّها متراخيا

قال ابن هشام: وربّما عملت في اسم معرفة كقوله:

أنكرتُها بعد أعوامٍ مضين لها ... لا الدّارُ داراً ولا الجِيْرانُ جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبّي:

إذ الجود لم يُرْزَق خلاصاً من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

انتهى. (شرح الشذور ١٩٧)

نواصب الاسم

﴿النوع الرابع: حروف تنصب الاسم فقط وهي سبعة أحرف:﴾

١ ـ منها ﴿الواو﴾ بمعنى «مع»[١] نحو: «جئت وزيداً»[٢] وإن أكّدت بضمير منفصل جاز الرفع[٣]..

---

(١) قال ابن هشام: وليس النصب بها خلافاً للجرجاني، ولم يأت في التنزيل بيقين، انتهى. (المغني ١: ٤٧١)

(٢) إعلم أنّه اختُلِفَ في ناصب الاسم الواقع بعد الواو المعيّة على أقوال:

١ ـ ذهب الجمهور إلى أنّ العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسّط الواو التي بمعنى «مع» وإنّما وضعوا الواو موضع «مع» في بعض المواضع لكونه أخصر لفظاً. قال المحقّق الأسترآبادي: وأصل هذا الواو، واو العطف الذي فيه معنى الجمع ـ كما يجيء في بابه ـ فناسب معنى المعيّة، انتهى. وإليه أشار ابن مالك:

بِمَا مِنَ الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

٢ ـ والكوفيّون إلى أنّه بعامل معنوي. قال المحقّق الأسترآبادي: والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطرّ إلى المعنوي، انتهى.

٣ ـ والزجّاج إلى أنّه منصوب بإضمار فعل بعد الواو. قال المحقّق الأسترآبادي: والإضمار خلاف الأصل، انتهى.

٤ ـ والشيخ عبدالقاهر (صاحب المتن) إلى أنّه بنفس الواو. قال المحقّق الأسترآبادي: والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، انتهى.

٥ ـ والأخفش إلى أنّ نصبه نصب الظروف وذلك أنّ الواو لمّا أُقيمت مقام المنصوب بالظرفيّة والواو في الأصل حرف لا يحتمل النصب أُعطي النصب مابعدها عارية كما أُعطي ما بعد «إلّا» ـ إذا كانت بمعنى غير ـ إعراب نفس غير. (شرح الكافية ١: ١٩٥)

(٣) للإسم الواقع بعد واو المعيّة ثلاث حالات:

١ ـ وجوب النصب على المفعوليّة وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعي؛

⇐

والنصب نحو: «جئت أنا وزيد ـ وزيداً ـ»[١] وإلّا تعيّن النصب[٢] ـ كما مرّ[٣] ـ.

٢ ـ ﴿و﴾ منها ﴿إلّا﴾ للاستثناء[٤] ....

⇐ فالأوّل كقول القائل: «لا تَنْهَ عن القبيح وإتيانَهُ» وذلك لأنّك لو عطفت لصار المعنى «لا تنه عن القبيح وعن إتيانه» وهذا تناقض. والثاني كقولك: «جئتُ وزيداً» لأنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلّا بعد التوكيد بضمير منفصل.

٢ ـ رجحان النصب على المفعوليّة على العطف نحو: «كن أنت وزيداً كالأخ» وذلك لأنّك لو عطفت زيداً على الضمير في «كن» لزم أن يكون زيداً مأموراً والحال أنّك لا تريد أن تأمره وإنّما تريد أن تأمُر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ.

٣ ـ رجحان العطف على النصب وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو: «قام زيد وعمرو» لأنّ العطف هو الأصل ولا مضعّف له فيترجّح.

(١) قال الجامي: وإذا عطف على الضمير المرفوع ـ لا المنصوب والمجرور ـ المتّصل ـ بارزاً كان أو مستتراً ـ لا المنفصل، أكّد بمنفصل أوّلاً ثمّ عطف عليه، وذلك لأنّ المتّصل المرفوع كالجزء ممّا اتّصل به لفظاً من حيث أنّه متّصل لا يجوز انفصاله، ومعنىً من حيث أنّه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكّد أوّلاً بمنفصل لأنّه بذلك يظهر أنّ ذلك المتصل وإن كان كالجزء لكنّه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده ممّا اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد، لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذاالمعطوف أيضاً تأكيداً وهو باطل، انتهى. (شرح الكافية ١٥٨)

(٢) قال المحقّق الأسترآبادي: جمهور النحاة على أنّ النصب مختار هاهنا لا واجب وذلك مبنيّ على أنّ العطف على الضمير المرفوع المتّصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع ـ كما يَجيء في باب العطف ـ، انتهى. (شرح الكافية ١:١٩٦)

(٣) أي في: «جئت وزيداً» بلا تأكيد بالمنفصل.

(٤) اختلف في عامل النصب في المستثنى على أقوال:

١ ـ قال البصريّون: العامل فيه الفعل المتقدّم أو معنى الفعل بتوسّط «إلّا» لأنّه شيء يتعلّق ⇐

في كلام[1] موجب نحو: «جاءني القوم إلّا زيداً» وإن كان في كلام غير موجب جاز

⇐ بالفعل معنى، إذ هو جزء ممّا نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام، فشابه المفعول.

٢ ـ وقال المُبرِّد والزجّاج والشيخ: العامل فيه «إلّا» لقيام معنى الاستثناء به، والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي، ولكونهانائبة عن استثني، كما أنّ حرف النداء نائب عن أُنادي.

٣ ـ وقال الكسائي: هو منصوب إذا انتصب بـ«أنّ» مقدّرة بعد «إلّا» محذوفة الخبر، فتقدير «قام القوم إلّا زيداً»، «قام القوم إلّا أنّ زيداً لم يقم». قال المحقّق الأسترآبادي: وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب أنّ مع اسمها وخبرها، لأنّها في تقدير المفرد، انتهى. (شرح الكافية ١: ٢٢٦)

٤ ـ وقال الفرّاء: العامل فيه «إنّ» المكسورة قبل «لا» و ذلك لأنّه قال: «إلّا» مركّبة من «إنّ» و«لا» العاطفة حذف النون الثانية من «إنّ» وأُدغمت الأُولى في لام «لا»، فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ«إنّ» وإذا تبع ماقبلها في الإعراب فبـ«لا» العاطفة، فكان أصل «قام القوم إلّا زيداً»، «قام القوم إنّ زيداً لا قام» أي لم يقم، فلا لنفي حكم ما قبل «إلّا» ونقضه نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً.

٥ ـ وقال بعضهم: هو منصوب بـ «أستثني» كما أنّ المنادى منصوب بـ«أُنادي» و«إلّا» وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدّرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به.

٦ ـ وقال ابن الحاجب في شرح المفصّل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة «إلّا» لأنّه ربّما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو: «القوم إلّا زيداً إخوتك» هذاكلّه في المتّصل. وأمّا المنقطع ففيه قولان:

١ ـ البصريّون وإمامهم سيبويه على أنّه منتصب بما قبل «إلّا» من الكلام كما انتصب المتّصل به وذلك قوله في الكتاب.

٢ ـ والكوفيّون على أنّ «إلّا» في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتّصل.

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: وإنّما وجب النصب في المستثنى من الموجب لأنّ التفريغ لا ⇐

الرفع والنصب لكن البدل أفصح، نحو: ﴿ **مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ** ﴾[١] و«إلّا قليلاً»[٢].

٣ ـ ﴿ و ﴾منها ﴿ يا ﴾[٣] [نحو:] «يا عبدالله».

٤ ـ ﴿ وأيا ﴾[٤] نحو: «أيا عبدالله».

⇐ يجوز فيه ـ كما يجيء ـ والإبدال أيضاً لا يجوز في نحو: جاءني القوم إلّا زيداً» لأنّك لو أبدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدّي إلى التفريغ في الإيجاب فلم يبق إلّا النصب، انتهى. (شرح الكافية ١: ٢٢٧)

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) قال ابن هشام: قرأ السبعة إلّا ابن عامر برفع «قليل» على أنّه بدل من الواو في «فعلوه» كأنّه قيل: «ما فعله إلّا قليل منهم». وقرأ ابن عامر وحده «إلّا قليلاً» بالنصب، انتهى.

وقال: وارتفاع ما بعدها ـ أي ما بعد «إلّا» ـ في هذه الآية ونحوها على أنّه بدل بعض من كلّ عند البصريّين، ويبعده أنّه لا ضمير معه في نحو: «ما جاءني أحد إلّا زيد» كما في نحو: «أكلت الرغيف ثلثه» وأنّه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، انتهى. (شرح الشذور ٢٦٥، المغني ١: ٩٨)

(٣) اعلم أنّه اختلف في ناصب المنادى على أقوال:

١ ـ ذهب سيبويه إلى أنّه فعل مقدّر والمنادى مفعول به وأصل «يا زيد»: «أَدعو زيداً» فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته.

٢ ـ وذهب المبرّد إلى أنّه حرف النداء ـ كما قال الشيخ ـ لِسدّه مسدّ الفعل، وإليه مال المحقّق الأسترآبادي ﷺ.

٣ ـ وذهب أبو علي الفارسي في بعض كلامه إلى أنّه حروف النداء أسماءً لأدعو، ومال ابن هشام إلى الأوّل، فقال: وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفاً ولا بهنّ أسماء لأدعو، متحمّلة لضمير الفاعل خلافاً لزاعمي ذلك بل بأدعوا محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطراوة، النداء إنشاء وأدعو خبر، سهو منه، بل أدعو المقدّر إنشاء كـ«بعت» و«أقمت»، انتهى. (المغني ١: ٤٨٨)

(٤) قال ابن هشام: إنّه حرف لنداء البعيد، قال الشاعر:

⇐

٥ ـ ﴿ وهيا ﴾ نحو: «هيا عبدالله».

٦ ـ ﴿ وأي ﴾[1] نحو: «أي عبدالله».

٧ ـ ﴿ والهمزة المفتوحة ﴾ نحو: «أعبدالله».

وهذه الخمسة للنّداء وينصبن:

١ ـ إذا كان المنادى[2] مضافاً ـ كما عرفت ـ.

٢ ـ أو مضارعاً[3] له نحو: «يا خيراً من زيد».

⇐ أيا جبلَيْ نَعْمانَ بالله خَلِّيا ... نسيم الصَّبا يخلص إليّ نسيمها

وقد تبدّل همزتها «هاء» كقوله:

فأصاخ يرجو أن يكون حَياً ... ويقول من فرح هَيا ربّا

انتهى بالمعنى.

(١) قال ابن هشام: «أي» بالفتح والسكون على وجهين:

١ ـ حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك، قال الشاعر:

ألم تسمعي أي عبد في رونق الضّحى ... بكاء حمامات لهنّ هدير

وفي الحديث: «أيّ ربّ» وقد تمدّ ألفها.

٢ ـ وحرف تفسير، تقول: «عندي عسجد» أي ذهب، انتهى. (المغني ١: ١٠٦)

(٢) قال المحقّق الأستراَبادي: وإنّما نصب المنادى لطوله، ولأنّ المنصوبات في كلام العرب أكثر، انتهى. وحاصل الكلام أنّ المنادى ينصب في ثلاث صور:

١ ـ أن يكون مضافاً

٢ ـ وأن يكون شبيهاً به

٣ ـ وأن يكون نكرة غير مقصودة (شرح الكافية ١: ١٣٢)

(٣) قال المحقّق الأستراَبادي: ويعنون بالمضارع للمضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه إمّا معمول للأوّل نحو: «يا طالعاً جبلاً» و«يا حسناً وجهه» و«يا خيراً من زيد»، وإمّا معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد

⇐

٣ ـ أو غير معيّن كقول الأعمى: «يا رجُلاً خذ بيدي»، والفرق بينها: أنّ «يـا» أعمّ[1] للمنادى البعيد والمتوسّط والقريب دون أخواتها، و«أيا» و«هيا» وضعتا لنداء البعيد و«أي» وضعت لنداء المتوسّط، والهمزة للقريب.

⇐ نحو: «يا ثلاثة وثلاثين»، انتهى.

وقال في موضع آخر: وأجاز ثعلب ضمّ المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليهما نحو: «يا ضارب الرجل» و«يا ضارباً رجلاً» وإن لم يجز دخول اللام نحو: «يا عبدالله» و«يا خيراً من زيد» لم يجز ضمّهما، ولعلّ ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أنّ الإضافة غير حقيقيّة، وأنّ المضاف كالمفرد، ولذلك جاز «يا زيد الحسن الوجه» برفع الوصف اتفاقاً، ولم يجز في «يا زيد ذاالمال» إلّا النصب، وأجرى المضارع للمضاف إذا صلح اللام مجرى المضاف، انتهى. (شرح الكافية ١: ١٣٤ و١٣٦)

(١) قال ابن هشام: «يا» حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً. وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد. وقيل: بينهما وبين المتوسّط، وهي أكثر حروف النداء استعمالاً ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا**﴾، ولا ينادى اسم الله عزّ وجلّ والاسم المستغاث وأيّها وأيّتها إلّا بها. ولا المندوب إلّا بها أو بـ«وا». وقال الزمخشري: هي للبعيد وأمّا «يا الله» و«يا ربّ» مع كونه تعالى أقرب إلى كلّ شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعوّ تعالى، انتهى.

أقول: وحاصل كلام الشارح أنّ حروف النداء تنقسم إلى أقسام أربعة:

١ ـ موضوعة للبعيد وهي «أيا» و«هيا».

٢ ـ موضوعة لنداء المتوسّط وهي «أي».

٣ ـ وموضوعة لنداء القريب وهي الهمزة المفتوحة.

٤ ـ لا تختصّ بواحد منها بل تستعمل في كلّ واحد وهي «يا» وهي أمّ الباب في حروف النداء ولهذا اختصّت بأحكام لا تجرى في غيرها. (المغني ١: ٤٨٨، شرح الكافية ٢: ٣٨١)

نواصب المضارع

﴿ النوع الخامس: حروف تنصَب الفعل المضارع وهي أربعة أحرف: ﴾

١ ـ ﴿ أن ﴾[١] وتسمّى «أن الناصبة»[٢] وتجعل المستقبل[٣] في تأويل المصدر ويختصّ بزمان الاستقبال نحو: «أُريد أن تقوم» أي قيامك.

٢ ـ ﴿ ولن ﴾[٤] ....

---

(١) إعلم أنّ لـ«أن» المصدريّة باعتبار ماقبلها ثلاث حالات:

١ ـ أن يتقدّم عليها فعل العلم فهذه ليست بناصبة بل مخفّفة من الثقيلة نحو: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضىٰ ﴾ [المزّمّل: ٢٠] وزيادة السين للفرق بينه وبين «أن» الناصبة.

٢ ـ أن يتقدّم عليها فعل الظنّ وهذه يجوز فيها الوجهان الناصبة والمصدريّة لأنّ الظنّ باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم «أن» المخفّفة الدالّة على التحقيق وباعتبار عدم التيقّن يلائم «أن» المصدريّة فيصحّ وقوع كليهما فيجري في «أن» التي بعده الوجهان.

٣ ـ أن لا يسبقها علم ولا ظنّ فيتعيّن كونها ناصبة.

(٢) ذكر بعض الكوفيّين وأبو عبيدة معمر بن المثنّى البصري أنّ بعضهم يجزم بـ«أن» واستدلّوا بقول امرئ القيس:

إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنا ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

ولا دليل فيه لأنّه يحمل على الضرورة، وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن «لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة» وهذه هي «أن» الناصبة، أُهملت حملاً على أُختها. (اُنظر: المغني ١: ٤٥، وشرح الشذور: ٢٨٧، وشرح الرضي ٢: ٢٣٤)

(٣) قال ابن هشام: و«أن» هذه موصول حرفيّ توصل بالفعل المتصرّف مضارعاً ـ كما مرّ ـ ﴿ أَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ـ أو ماضياً نحو: ﴿ لَوْلاَ أَن مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ و﴿ لَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ ﴾، أو أمراً كحكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم»، هذا هو الصحيح، انتهى. (المغني ١: ٤٣)

(٤) وهي حرف بالإجماع، واختلف في أنّها بسيطة أو مركّبة على أقوال:

⇐

ومعناها نفي المستقبل[1] مع التوكيد نحو: «لن يضرب زيد». وقالت المعتزلة[2]

⇐ ١ ـ قال الفرّاء: أصل «لن» و«لم»، «لا» فأُبدل الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر. وردّه ابن هشام بأنّ المعروف إنّما هو إبدال النون ألفاً لا العكس كما في «لنفساً» و«ليكوناً».
٢ ـ وقال الخليل والكسائي: أصل «لن»، «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين.
٣ ـ وقال سيبويه إنّها بسيطة إذ لا معنى للمصدريّة في «لن» كما كانت في «أن»، ولأنّه جاء تقديم معمول معموله عليه نحو قول العرب: «عمراً لن أضرب». قال المحقّق الأسترآبادي: وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغيّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً إذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفرّاء، انتهى. (المغني ١: ٣٧٣، شرح الكافية ٢: ٢٣٥)

(١) هذا هو مذهب المحقّق الأسترآبادي ـ وهو الحقّ ـ، قال: هي تنفي المستقبل نفياً مؤكّداً وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم، انتهى.
قال ابن هشام: ولا تفيد «لن» توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشّافه، ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل. قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيّها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكراراً، والأصل عدمه، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٣٥، المغني ١: ٣٧٤، شرح القطر ٥٨)

(٢) **أقول**: افترق أهل الخلاف في أصول الدين إلى فرقتين المعتزلة وهم المفوّضة والأشاعرة وهم الجبريّة وفي فروعه إلى أربع فرق: الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي وللشيعة الإماميّة في الأصول والفروع مذهب واحد وهو المذهب الجعفري وهو مذهب النبيّ الكريم وأهل بيته الطاهرين، انتشر في زمن الإمام أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق فلذا نسب إليه وكان انتشاره في أواخر عهد بني أميّة وأوائل دولة بني العبّاس ولم يمكن نشره في دولة الامويّة والعباسيّة لأنّهما كانا من أعداء النبي الطاهر وآله الطاهرين.
قال ابن حزم: ذهبت المعتزلة وجهم بن صفوان إلى أنّ الله لا يُرى في الآخرة وقد روينا هذا القول عن مجاهد وعذره في ذلك أنّ الخبر لم يبلغ إليه، وروينا هذا القول أيضاً عن الحسن البصري وعكرمة، وقد روي عن عكرمة والحسن إيجاب الرؤية له تعالى.
⇐

للتأبيد لأنّ الله نفى رؤيته بقوله: ﴿لَنْ تَرَانِي يَا مُوسىٰ﴾[١]، وهو لا يرى في الدنيا والآخرة؛ لأنّه ليس في مكان ولا في جهة فرؤيته ليس ممكناً، فيكون «لن» للنفي الأبدي.

٣ـ﴿ وكي ﴾[٢] للتعليل ومعناها أن يكون ماقبلها سبباً لما بعدها نحو: «أسلمت

⇒ وذهبت المجسّمة إلى أنّ الله تعالى يرى في الدنيا والآخرة وذهب جمهور أهل السنّة والمرجئة وضرار بن عمرو من المعتزلة إلى أنّ الله تعالى يُرَى في الآخرة ولا يرى في الدنيا أصلاً. وقال الحسن بن محمّد النجّار: هو جائز ولم يقطع به، انتهى.

وقال الشهرستاني: واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، انتهى.

قال ابن منظور: وقوم من القدريّة يلقّبون المعتزلة زعموا أنّهم اعتزلوا فئتي الضلالة عندهم، يعنون أهل السنّة والجماعة والخوارج الذين يستعرضون الناس قتلاً، ومرّ قتادة بعمرو بن عبيد بن باب فقال: ما هذه المعتزلة؟ فسُمُّوا المعتزلة. وفي عمرو بن عبيد هذا يقول القائل:

برئت من الخوارج لست منهم ... من العُزّال منهم وابن باب

انتهى. (الفِصَل في الملل والأهواء والنحل ٣: ٢، الملل والنحل ٤٩، اللسان ١١: ٤٤٠)

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٢) اعلم أنّه لـ«كي» ثلاثة أحوال:

١ـأن تكون «كي» فيها مصدريّة لا غير.

٢ـأن تكون فيها تعليليّة لا غير.

٣ـأن تكون محتملة للوجهين جميعاً.

وتلخيص ضابط الحالة الأُولى: أنّ «كي» تكون مصدريّة لا غير إذا تقدّمت عليها اللام التعليليّة لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وإنّما تعيّنت «كي» في هذه الحالة للمصدريّة لأنّها لو لم تجعل مصدريّة لكانت تعليليّة في حين أنّ اللام التي قبلها للتعليل، فيلزم على اعتبارها تعليليّة أن يتوالى حرفان بمعنى

⇐

كي أدخل الجنّة» فيكون الإسلام سبباً لدخول الجنّة.

٤ ـ ﴿ وإذن ﴾[1] للجواب والجزاء كما إذا قيل لك: «أنا آتيك» فتقول:

⇐ واحد وهو غير جائز في العربيّة إلّا في باب التوكيد، وفي ضرورات الشعريّة واعتبارها مصدريّة أكثر فائدة من اعتبارها تعليليّة مؤكّدة لمعنى اللام.

وتلخيص ضابط الحالة الثانية أنّ «كي» تكون تعليليّة لا غير في إحدى حالتين: الأُولى إذا وقعت بعدها «أن» المصدريّة في اللفظ نحو قولك: «جئت كي أن تكرمني» وإنّما تعيّنت كي في هذه الحالة للتعليليّة لأنّها لو لم تكن تعليليّة لكانت مصدريّة في حين أنّ «أن» التي بعدها مصدريّة، فيلزم توالي حرفين بمعنى واحد وهو غير جائز كما ذكرنا. والثانية إذا وقعت بعدها لام التعليل نحو قولك: «جئت كي لأقرأه» وإنّما وجب اعتبارها تعليليّة لأنّنا لو لم نعتبرها تعليليّة لوجب اعتبارها مصدريّة ناصبة للمضارع بنفسها، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التي لاتقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها، وهاهنا قد فصّل بين «كي» والمضارع باللام فالذي ألجأنا إلى قبول توالي حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله.

وتلخيص ضابط الحالة الثالثة أنّ «كي» تحتمل المصدريّة والتعليليّة إذالم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ولم تذكر بعدها «أن» نحو قولك: «جئت كي أتعلّم» فيمكن اعتبارها تعليليّة وحينئذٍ تقدّر «أن» بعدها، ويمكن اعتبارها مصدريّة وحينئذٍ تقدّر اللام قبلها. ومن هنا تعلم أنّ «كي» تكون مصدريّة لا غير في موضع واحد، وتعليليّه لا غير في موضعين، ومحتملة لهما في موضع واحد. (اُنظر: شرح الشذور: ص٢٨٩)

(١) فيها مسائل: الأُولى في نوعها. قال الجمهور: هي حرف، وقال المحقّق الأستر آبادي: إنّها اسم، والأصل في «إذن أكرمك» «إذا جئتني أكرمك» ثمّ حذفت الجملة وعوّض التنوين عنها واُضمرت «أن». وعلى قول الجمهور فالصحيح أنّها بسيطة لا مركّبة من «إذ» وأن»، وعلى البساطة فالصحيح أنّها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها.

المسألة الثانية في معناها: قال سيبويه والمحقّق الأسترآبادي: معناها الجواب والجزاء. فقال الشلوبيني: في كلّ موضع، وقال أبوعلي: في الأكثر، وقد تتمحّض للجواب بدليل

⇐

«إذن أُكرمك».

وإذا وقعت بعد الفاء أو الواو فوجهان[١] كقولك مجيباً لمن قال: «أنا آتيك»:

⇐ أنّه يقال لك: «أُحبّك»، فتقول: «إذن أظنّك صادقاً» إذ لا مجازاة ضرورة، انتهى كلام أبي علي.

المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها: قال ابن هشام: إنّ نونها عنده تُبْدَلُ ألفا تشبيهاً بتنوين المنصوب. وقال المبرّد والمازني بالنون لأنّها كنون «لن» و«أن» ويبتنى على الخلاف في وقفها خلاف في كتابتها على أقوال:

١ ـ فالجمهور يكتبونها بالألف مطلقاً وكذا رسمت في المصاحف.

٢ ـ والمبرّد والمازني بالنون. ٣ ـ وفصل الفرّاء وابن خروف فقالا: إن عملت كتبت بالألف وإلّا كتبت بالنون للفرق بينها وبين «إذا» الزمانيّة.

المسألة الرابعة: في عملها وهو نصب المضارع بشروط ثلاثة:

«أ» ـ أن تكون في صدر الكلام، وعبّر ابن الحاجب في الكافية عن هذا الشرط بأن لايعتمد ما بعدها على ما قبلها. قال المحقّق الأسترآبادي: وإنّما اشترط في نصب الفعل أن لا يتوسّط «إذن» بل يتصدّر لأنّ نصب الفعل لغرض التنصيص على معنى الشرط (الجواب والجزاء) في «إذن» والشرط مرتبته التصدر فإذا توسّط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطيّة الأصليّة فمن ثمّة تقول: «والله إن أتيتني لأضربنّك» فكيف بالشرطيّة العارضة، فلمّا ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده.

«ب» ـ وأن يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء.

«ج» ـ وأن لا يكون الفعل حالاً، انتهى.

وأجاز ابن عصفور، الفصل بالظرف، وطاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، والكسائي وأبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير تلميذه الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذٍ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع. (اُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٣٥ و٢٣٧؛ والمغني ١: ٣٠؛ وشرح الشذور ٢٩٠)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: وأمّا إذا تصدر من وجه دون وجه وذلك إذا وقع بعد العاطف ⇐

«فإذن أُكرمك» جاز الرفع لاعتماد[1] ما بعدها على ما قبلها، وجاز النصب؛ لأنّ الفعل مع الفاعل لما كان مفيداً مستقلاً من غير النظر إلى حرف العطف فكأنّه غير معتمد على ما قبلها.

نصب المضارع بـ«أن» الناصبة مضمرةً

وينصب الفعل المضارع بإضمار[2] «أن» بعد خمسة أحرف وهي: ١ ـ حتّى،

⇒ كقوله تعالى: ﴿**وَإِذن لاَّ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيلاً**﴾ وكقولك: «تأتيني فإذن أُكرمك» جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك أَنّك عطفت جمله مستقلّة على جملة مستقلّة فمن حيث كون إذن في أوّل جملة مستقلّة هو متصدّر فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسّط وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ولهذا لم يقرأ «وإذن لا يلبثوا» إلّا في الشاذّ لأنّه غير متصدّر في الظاهر، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٣٧)

(١) وقد ذكرنا أنّ التعبير عن شرط التصدير بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها عبارة ابن الحاجب في الكافية. قال المحقّق الأستر آبادي: يعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع:

الأُولى: أن يكون مابعدها خبراً لما قبلها نحو: «أنا إذن أُكرمك» و«إنّي إذن أُكرمك».

الموضع الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبل «إذن» نحو: «أن تأتني إذن أُكرمك».

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو: «والله إذن لأخرجنّ» وقوله:

لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء، انتهى ملخّصاً فحاصل معنى عدم اعتماد مابعدها علىَ ما قبلها: عدم تعلّق ما بعدها بما قبلها. (شرح الكافية ٢: ٢٣٨)

(٢) إعلم أنّ «أن» الناصبة هي أُمّ الباب في الحروف الناصبة ولأصالتها في النصب عملت ⇐

⇐ ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقيّةِ النواصب، فلا تعمل إلّا ظاهرة، وقد ذكر مثال إعمالها ظاهرة في صدر الباب. وأمّا إعمالها مضمرة فعلى ضربين: لأنّ إضمارها إمّا جائز، أو واجب، فالجائز في مواضع:

١ ـ أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً**﴾ في قراءة من قرأ من السبعة بنصب «يرسل» وذلك بإضمار «أن»، والتقدير «أو أن يرسل»، و«أن» والفعل معطوفان على وحياً أي وحياً أو إرسالاً، ووحياً ليس في تقدير الفعل ولو أظهرت «أن» في الكلام لجاز، وكقولها:

* ولُبْس عباءة وتقرَّ عيني * البيت...

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإنْ على اسم خالص فعل عطف تنصبه «أن» ثابتاً أو منحذف

٢ ـ أن تقع بعد لام الجارّة التعليليّة نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ**﴾.

٣ ـ أن تقع بعد لام الجارّة المآليّة وهي التي تكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً**﴾. واللام هنا ليست للتعليل لأنّ آل فرعون لم يلتقطوا موسى عليه السلام من البحر لذلك بل ليكون لهم قرّة عين فكانت عاقبته أن صار لهم عدوّاً وحزناً.

٤ ـ أن تقع بعد لام الجارّة الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعدّ، نحو قوله تعالى في أصحاب الكساء: (وهم رسول الله وأميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب والفاطمة الزهراء والحسن والحسين عليهم السلام): ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ**﴾.

٥ ـ أن تقع بعد «كي» الجارّة، وفي هٰذه المواضع الإظهار (أي إظهار «أن») أيضاً جائز.

والواجب أيضاً في مواضع:

١ ـ بعد حتّى.

٢ ـ بعد الواو بمعنى «إلى أن» أو «إلّا أن».

⇐

٢ ـ واللام[١]، ٣ ـ و«أو» بمعنى «إلى[٢] أن»، ٤ ـ واو الجمع[٣]، ٥ ـ والفاء في جواب[٤] الأشياء الستّة وهي: ١ ـ الأمر، ٢ ـ والنهي، ٣ ـ والنَّفي، ٤ ـ والاستفهام، ٥ ـ والتمنّي، ٦ ـ والعَرْض. مثاله[٥]:

⇐ ٣ ـ بعد واو المعيّة التي عبّر عنها في الكتاب بـ«واو الجمع».
٤ ـ بعد الفاء السببيّة.
والشارح ذكر من مواضع الجواز واحداً وهو إضمار أن بعد اللام التعليليّة الجارّة، ومن مواضع الوجوب أربعة وهي بعد «حتّى» و«أو» والواو والفاء.

(١) وهي لام التعليليّة الجارّة وإضمار «أن» بعدها جائز لا واجب.

(٢) واعلم أنّ ضابط «أو» التي بمعنى «إلى أن»، هو أن يكون انقضاء ما بعدها يحصل على التدريج شيئاً فشيئاً وضابط «أو» التي بمعنى «إلّا أن» هو أن يكون ما بعدها ينقضي دفعة واحدة. واعلم أيضاً أنّ سيبويه لم يذكر أنّ «أو» ترد بمعنى «إلى» وإنّما ذكر أنّها تأتي بمعنى «إلّا» وتبعه على ذلك جماعة من المحقّقين منهم المحقّق الرضيّ. (شرح الكافية ٢: ٢٤٩)

(٣) وعبّر ابن هشام عن واو الجمع بـ«واو المعيّة» في شرحي القطر والشذور.

(٤) قال شارح النموذج للزمخشري: وينصب المضارع بإضمار «أن» بعد الحروف المذكورة أمّا بعد حتّى واللام، فلأنّهما حرفا جرّ، فيجب أن يضمر «أن» بعدهما حتّى يصير ما بعدهما في تأويل الاسم، فإنّ حرف الجرّ لا يدخل على الأفعال، وأمّا بعد «أو» فلأنّها بمعنى حرف الجرّ أيضاً أعني «إلى»، وأمّا بعد الواو والفاء، فلأنّ ما قبلهما في غير النفي «أي في غير ما تأتينا فتحدّثنا» إنشاء وما بعدهما إخبار، وعطف الإخبار على الإنشاء غير مناسب، فيجب أن يؤوّل ما قبلهما بما هو في معناه وحينئذٍ يصير المعطوف عليه بالضرورة اسماً فيلزم أن يجعل المعطوف أعني المضارع أيضاً في تأويل الاسم وذلك لا يمكن إلّا بإضمار «أن»، وأمّا في النفي «ما تأتينا فتحدّثنا» فلحمله على النهي لأنّهما أخوان من حيث أنّهما يدلّان على ترك الفعل، انتهى ملخّصاً.

(٥) أي: مثال انتصاب المضارع بإضمار «أن».

«سرت حتّى أدخل البلد»(١).

و«جئتك لتكرمني»(٢).

و«لألزمنّك أو تعطيني حقّي»(٣).

---

(١) هذا مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد «حتّى»، ولها «أي لحتّى التي ينتصب الفعل بعدها» معنيان:

١ ـ أن تكون بمعنى «كي»، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها نحو: «أسلم حتّى تدخل الجنّة».

٢ ـ أن تكون بمعنى «إلى» وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وقد تصلح لمعنيين معاً نحو قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾، يحتمل أن يكون المعنى «كي تفيء» أو «إلى أن تفيء». قال ابن هشام: والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بـ«أن» مضمرة بعد «حتّى» حتماً، لا بـ«حتّى» نفسها، خلافاً للكوفيّين لأنّها قد عملت في الأسماء الجرّ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، ﴿حتّى حين﴾ فلو عملت في الأفعال النصب، لزم أن يكون لنا عامل واحد، يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربيّة، انتهى.
فـ«حتّى» في المثال بمعنى «كي» والتقدير: «سرت حتّى دخولي إيّاها»، والأصل: «سرت حتّى أن أدخل البلد».

(٢) مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد اللام الجارّة التعليليّة والإضمار هنا جائز لا واجب، والتقدير: «جئتك لإكرامك إيّاي» والأصل: «جئتك لأن تكرمني».

(٣) مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد «أو» التي بمعنى «إلى أن» والتقدير: «لألزمنّك إلى إعطاءك حقّي»، والأصل: «أو أن تعطيني حقّي»، والمثال في شرح القطر هكذا: «لألزمنّك أو تقضيني حقّي»، وكقوله:

لاستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلّا لصابر

وذكر بعض المحقّقين لـ«أو» التي بمعنى «إلى أن» ثلاثة معان:

الأوّل: الغاية وهو الذي يعبّر عنه بأن تكون بمعنى «إلى».

⇐

و«لا تأكل السمك وتشرب اللبن»(١) أي لا تجمع بينهما.

و«زرني فأكرمك»(٢).

و﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾(٣).

و«ماتأتينا فتحدّثنا»(٤) على معنى أنّ انتفاء الجملة الأُولى سبب لانتفاء الجملة

⇐ والثاني: الاستثناء وهو الذي يعبّر عنه بأن تكون بمعنى «إلّا».

والثالث: التعليل بمنزلة «كي» كقولك: «لأدعونّ الله أو يستجيبني» أي «لكي يستجيبني»، ولا يصحّ في هذا المثال الغاية والاستثناء لأنّ كلّاً من هذين المعنيين يفيد أنّك تقطع الدعاء إذا حصلت الاستجابة.

(١) مثال لانتصاب المضارع بعد «واو المعيّة» والتقدير: «لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن»، والتأويل: «لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن» أي مع شربك اللبن.

قال ابن هشام: وتقول: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»؛ فتنصب «تشرب» إن قصدت النهي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهي عن كلّ واحد منهما، أي: «لا تأكل السمك ولك شرب اللبن» انتهى.

وقول الشارح: «أي لا تجمع بينهما» إشارة إلى أنّ الذي ينبغي هنا أن يقرء بالنصب لأنّه محلّ الاستشهاد وهو نصب المضارع بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعيّة، وهذا من الأمثلة التي يؤول فيها ما بعد الحرف وما قبله كليهما كما نقلنا عن شرح النموذج. (شرح القطر ٧٩)

(٢) مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد الفاء السببيّة التي في جواب الأمر، والتقدير: «زرني فأن أكرمك»، والتأويل: «ليكن زيارة منك فإكرام منّي».

(٣) من الآية ٨١ من سورة طه. وهي مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد الفاء التي في جواب النهي، والتقدير: «فان يحلّ عليكم غضبي»، والتأويل: «لا يكن طغيان منكم فحلول غضب منّي».

(٤) مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد الفاء التي في النفي والتقدير: «فأن تحدّثنا»، ⇐

الثانية أي: «امتنع الحديث لامتناع الإتيان»[١].

و«هل أسألك فتجيبني»[٢].

و«ليتني عندك فأفوز»[٣].

و«ألا تنزل بنا فتصيب خيراً منّا»[٤]، أي: «ليكن منك نزول فإصابة الخير منّا».

جوازم المضارع التي تجزم فعلاً واحداً

﴿النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع[٥] وهي خمسة أحرف:﴾

⇐ والتأويل: «لم يكن منك إتيان فحديث منّي»، ومعناه كما ذكره الشارح.

قال ابن هشام: ومن مجيء النصب بعد النفي قول الله عزّ وجلّ: ﴿**لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾ والنصب هنا على معنى قولك: «ما تأتينا فكيف تحدّثنا»، لا على معنى قولك: «ما تأتينا محدّثاً بل غير محدّث» وبهذا ظهر أنّ لقولك «ما تأتينا فتحدّثنا» معنيين ولذا قال الشارح: على معنى أنّ انتفاء الجملة الأولى إلى آخره لا على المعنى الآخر. (شرح الشذور ٣٠٤)

(١) يعني أنّ لهذا المثال معنيين:

١ ـ نفي الإتيان مطلقاً، اللازم منه نفي الحديث. ٢ ـ نفي الإتيان مقيّداً بالحديث يعني الذي انتفي هو الإتيان للحديث ولا يلزم منه الانتفاء المطلق بل يمكن إتيانه ولكن لا للحديث.

(٢) مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد الفاء التي في جواب الاستفهام، والتقدير: «فأن تجيبني»، والتأويل: «هل يكون سؤال منّي فإجابة منك».

(٣) مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد الفاء التي في جواب التمنّي، والتقدير: «فأن أفوز»، والتأويل: «ليت لي عندك حصولاً ففوزاً».

(٤) مثال لانتصاب المضارع بإضمار «أن» بعد الفاء التي في جواب العَرْض، والتقدير: «فأن تصيب»، والتأويل: ما ذكره الشارح.

(٥) جزم المضارع إمّا بالحروف أو بالأسماء، والحروف الجازمة خمسة؛ أربعة منها تجزم ⇐

١ ـ ﴿ لم ﴾: لقلب المضارع ماضياً ونفيه فيه نحو: «لم‌يضرب زيد أمس»[١].

٢ ـ ﴿ ولما ﴾[٢]: مثلها في قلب المضارع إلى الماضي ونفيه فيه، لكن يختصّ

⇐ فعلاً واحداً وهي: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولاء النهي، وواحدة تجزم فعلين وهي: «إن» الشرطيّة، والأسماء الجازمة عشرة ـ على قول ابن هشام في شرح القطر ـ وتسعة ـ على قول المصنّف والزمخشري ـ وإنّما تجزم المضارع لتضمّنها معنى «إن» الشرطيّة، وسيأتي تفصيلها إن شاء الله.

(١) حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً. قال المحقّق الأسترآبادي: وقد جاء «لم» في الشعر غير جازمة كقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وجاءت أيضاً في الضرورة مفصولاً بينها وبين مجزومها، قال:

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

انتهى. وزعم اللحياني أنّ بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم «ألم نشرحَ»، وكقول المنسوب إلى أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام:

في أيّ يومي من الموت أفر أيوم لم يُقْدَرَ أم يوم قُدِرْ

(شرح الكافية ١: ٢٥١)

(٢) لما على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أن تختصّ بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ«لم» إلّا أنّها تفارقها في خمسة أُمور:

١. أنّها لا تقترن بأداة شرط و«لم» تقترن بها كثيراً كقوله تعالى مهدّداً لرسوله: ﴿ **وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ﴾ أي: وإن لم تنصب عليّاً عليه السلام للإمامة بعدك فكأنّك لم تبلّغ رسالة الله أبداً.

٢ ـ أنّ منفيّها مستمرّ النفي إلى الحال ومنفيّ «لم» يحتمَل الاتّصال والانقطاع.

٣ ـ أنّ منفيّ «لما» لا يكون إلّا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفيّ «لم».

٤ ـ أنّ منفيّ «لما» متوقّع الثبوت بخلاف منفيّ «لم».

٥ ـ أنّ منفيّ «لما» جائز الحذف بخلاف «لم»، وأمّا قوله:

⇐

«لما» باستمرار نفي الفعل في الزمان الماضي إلى زمان الحال، فـ«لم» لنفي فعل[١] و«لما» لنفي «قد فعل»، تقول: «ندِم زيد ولم ينفعه النَّدَم» أي عقيب النَّدَم، و«لم» لا يلزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار، وتقول: «ندم زيد ولما ينفعه النَّدَم»، ولزم «لما» استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار، لأنّ زيادة معناها بزيادة «ما»[٢]، وتختصّ أيضاً «لما» بجواز حذف فعله نحو: «ندم زيد

⇐ إحفظ وديعتك التي استودعتها يـــوم الإغــارة إن وصــلت وإن لم

فضرورة.

الوجه الثاني: من وجوه «لما» أن تختصّ بالماضي وتسمّى «لما» الظرفيّة وهي تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأُولى ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتّفاقاً.

الوجه الثالث: أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسميّة نحو: ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾.

(١) قال ابن هشام بعد ما ذكر الفروق بين «لم» و«لما»: وعلّة هذه الأحكام كلّها أنّ «لم» لنفي فعل، و«لما» لنفي «قد فعل».

فقال الدسوقي عند توضيح قوله: قوله «إنّ «لم» لنفي فعل»: أي لأنّ «فعل» معناه: حصل فِعْل في الزمان الماضي ونفيه معناه انتفاء الفعل في الزمان الماضي وهو محتمل لاستمرار الانتفاء في الزمن الماضي لحين التكلّم، ولانقطاع انتفائه في الماضي وهذا المعنى مفادُ «لم». قوله: «قد فعل»، وذلك لأنّ «قد فعل» معناه: قد حصل الفعل في الماضي القريب من الحال، ونفيه معناه انتفاء الفعل في الماضي القريب من الحال وحينئذٍ فالانتفاء مستمرّ للحال وهذا المعنى هو مفاد «لما»، انتهى. (المغني ١: ٣٦٩، حاشية المغني ١: ٢٨٤)

(٢) قال الزمخشري: يقولون إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى، وممّا طنّ على أُذني من مُلَح العرب، أنّهم يسمّون مركباً من مراكبهم بـ«الشقدف»، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ «أردت المحمل العراقي» فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى، فقال: هذا اسمه الشقنداف فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمّى، انتهى ملخّصا. (الكشّاف ١: ٦)

ولما» أي: لما ينفعه النَّدَم، لأنّ أصله لم فزيدت عليه «ما» فنابت مناب الفعل، وأيضاً فيه معنى التوقّع لحصول الفعل المنفيّ بخلاف «لم» نحو: ﴿**لَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾[1] و«لما يركب الأمير».

٣ـ ﴿و﴾منها ﴿لام الأمر﴾[2]: التي يطلب بها الفعل نحو: «لينصر» وهي تدخل على المضارع المجهول مطلقاً أي سواء أكان غائباً أم مخاطباً أم متكلّماً[3] نحو:

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٢) قال المحقّق الأسترآبادي: يدخل فيها لام الدعاء نحو «ليغفر لنا الله» وهي مكسورة وفتحها لغة، وقد يسكن بعد الواو والفاء و«ثمّ» نحو: ﴿**وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا**﴾ و﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا**﴾ وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصالهما بما بعدهما أشدّ، لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما، وحرف المضارع ككلمة وعلى وزن فخذ وكتف، فتخفّف بحذف الكسر، وأمّا «ثمّ» فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٥١)

(٣) قال المحقّق الرضي: ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو إمّا فعل المفعول نحو: «لأضرب أنا» و«لتضرب أنت» لأنّ هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف، وإمّا فعل الغائب المذكور نحو: «ليضرب زيد» و«لتضرب هند» وهما كثيران، وإمّا فعل المتكلّم كقوله ﷺ: «قوموا فلأُصلّ معكم»، وقال تعالى: ﴿**وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ**﴾ وهذا(أي أمر الإنسان لنفسه) قليل الاستعمال، وإن استعمل فلابدّ من اللام كما رأيت، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو: «إفعلا» لحاضر وغائب و«إفعلوا» لمن بعضهم حاضر، ويجوز على قلّة إدخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصّاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً كقوله ﷺ: «لتأخذوا مصافّكم»، وقرئ في الشواذ: «فبذلك فلتفرحوا».

وقال: ثمّ اعلم أنّه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام أيضاً كالغائب، لكن

⇐

«لينصر» و«لتنصر» و«لأنصر». وإن كان معلوماً تدخل على الغائب والمتكلّم نحو: «لينصر» و«لأنصر».

٤ ـ ﴿و﴾ منها ﴿لاء النهي﴾: المطلوب بها الترك نحو: «لا يضرب» وهي تدخل على جميع أنواع المضارع المبني للفاعل أو المفعول غائباً أو مخاطباً أو متكلّماً[1]. ولا يخفى عليك أنّ لام الأمر ولاء النهي تجعلان الخبر إنشاء[2].

جوازم المضارع التي تقتضي فعلاً واحداً

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ جوازم المضارع قسمان:

١ ـ قسم يجزم الفعل الواحد وهو «لم» و«لمّا» و«لام الأمر» و«لاء النهي».

٢ ـ وقسم يجزم الفعلين ﴿و﴾ هو ﴿إن الشرطيّة﴾ و«كلم المجازاة»[3].

⇐ لمّا كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفاً وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لأنّه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوّله، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٥٢)

(١) لاء النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا تختصّ بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلّم قليلاً كـ«لام الأمر» وذلك قول أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام لمروان بن الحكم بعد ما أسره يوم الجَمَل ثمّ أطلقه وصفح عنه بشفاعة الحسن والحسين عليهما السلام: «إذهب فلا أرينّك هاهنا»، لأنّ المنهيّ في الحقيقة هاهنا هو المخاطب أي لا تكن هاهنا حتّى لا أراك، نقله عنه عليه السلام ابن أبي الحديد المعتزلي في مقدّمة شرح نهج البلاغة.

(٢) وهاتان تعملان في المضارع الخبري لفظاً ومعنى. أمّا لفظاً فلكونهما جازمتين للمضارع المرفوع، وأمّا معنى فلأنّهما للدلالة على الطلب، والطلب إنشاء إلّا أنّ لام الأمر لطلب الفعل ولاء النهي لطلب الترك.

(٣) وما يجزم الفعلين قسمان:

⇐

فـ «إنْ»[١] تجزم الفعلين المضارعين[٢] على أنّهما شرط وجزاء نحو: «إن

⇐ ١ ـ قسم يجزمهما بالأصالة وهو «إن» الشرطيّة.
٢ ـ وقسم يجزمهما بالعَرَض وهو «كلم المجازاة» إذ هي إنّما تجزم بسبب تضمّنها معنى «إن» الشرطيّة.

(١) وما يجزم الفعلين عشرة أشياء على قول الشيخ بانضمام «إن» الشرطيّة إليها، وأحد عشر شيئاً على قول ابن هشام وتقسم إلى ستّة أقسام:
١ ـ ما وضع للدلالة على مجرّد تعليق الجواب على الشرط وهو «إن» و«إذ ما» وهما حرفان. أمّا «إن» فبالإجماع، وأمّا «إذ ما» فعند سيبويه والجمهور. وذهب المبرّد وابن السرّاج والفارسي إلى أنّها اسم، وما عداهما من الأدوات أسماء وذلك بالإجماع في غير «مهما» وعلى الأصحّ فيها. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ **مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ** ﴾ فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود إلّا على اسم.
٢ ـ ما وضع للدلالة على من يعقل ثمّ ضمن معنى الشرط وهو «من».
٣ ـ ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثمّ ضمن معنى الشرط وهو «ما» و«مهما».
٤ ـ ما وضع لدلالة على الزمان، ثمّ ضمن معنى الشرط وهو «متى» و«أيّان».
٥ ـ ما وضع للدلالة على المكان ثمّ ضمن معنى الشرط وهو «أين» و«أنّى» و«حيثما».
٦ ـ ما هو متردّد بين الأقسام الأربعة وهو «أيّ» فإنّها بحسب ما تضاف إليه فهي في قولك: «أيّ غاصب تلعن ألعن» بمعنى «من»، وفي قولك: «أيّ الدوابّ تركب أركب» بمعنى «ما»، وفي «أيّ يوم تصم أصم» بمعنى «متى» وفي: «أيّ مكان تجلس أجلس» بمعنى «أين».

(٢) الشرط والجزاء هاهنا يتصوّران على أربعة أقسام:
١ ـ أن يكونا مضارعين وهو الأصل.
٢ ـ وقد يكونان ماضيين.
٣ ـ وقد يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً.
٤ ـ وقد يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً. وخصّ الجمهور هذا النوع بالضرورة، وذهب الفرّاء وابن مالك إلى جوازه في الاختيار وهو الذي أُرجّحه.
قال الرضيّ: ومثله قليل لم يأتِ في الكتاب العزيز، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٦٠)

تضربني أضربك» وقد تدخل على الماضيين وتقلب الماضي إلى معنى المستقبل ولا تعمل في لفظه[1] نحو: «إن ضربت ضربت» وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً يجزم الشرط دون الجزاءَ نحو: «إن تضرب ضربت» وإن انعكس الحال جاز في الجزاء الجزم وعدمه[2]، نحو: «إن ضربتني أضربْك وأضربُك» و«كلم المجازاة» ستذكر إن شاء الله تعالى[3].

واعلم أنّ الجزم إمّا[4] بحذف الحركة في غير ....

---

(١) أي: لا تعمل في لفظ الماضي بل تعمل في محلّ الفعل الماضي فقط لا في محلّ جملة الفعل والفاعل معاً. اُنظر المغني في الجملة الخامسة من الباب الثاني.

(٢) قال الجامي: الجزم لتعلّقه بالجازم وهو أداة الشرط، والرفع لضعف التعلّق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو: «إن أتاني زيد آته» أو «آتيه»، انتهى.

وقال المحقّق الأسترآبادي: إن كان الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ففي ذلك الجزاء وجهان: الرفع والجزم، والثاني أكثر، وعند الكوفيّين يجب الرفع لأنّ الجزم في الجواب للجوار فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب، فعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين: إمّا لكونه في نيّة التقديم وإمّا لنيّة الفاء قبل الفعل وفيه نظر لأنّ هذين الوجهين مختصّان بالضرورة وكلامنا في حال السعة.

والأولى أن يقال: تغيّرت عمل «إن» وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه، فلمّا لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء، فتكون الأداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديراً كما يجزم سائر الجوازم عملاً واحداً كـ«لم» و«لمّا» و«لام الأمر» و«لاء النهي»، انتهى محلّ الحاجة من كلامه. (الفوائد الضيائيّة ٢٦١، شرح الكافية ٢: ٢٦١)

(٣) في النوع السابع من العوامل السماعيّة.

(٤) والأولى أن يقول هكذا: واعلم أنّ الجزم في غير المعتلّ اللام إمّا بحذف الحركة وإمّا بحذف النون في التثنية والجمع المذكّر والواحدة المخاطبة وفي المعتلّ اللام بحذف الواو والألف والياء.

الناقص[١] وإمّا بحذف النون في التثنية والجمع المذكّر والواحدة المخاطبة، وإمّا بحذف الواو والألف والياء في الناقص كما علم في التصريف[٢].

ويجزم المضارع بـ«إن»[٣] مقدّرة، في جواب الأشياء الستّة[٤] التي تجاب

---

(١) أي في غير معتلّ اللام فيشمل غير الناقص الصحيح والأجوف مطلقاً والمثال واويّاً ويائيّاً، وأمّا اللفيف فهو بكلا قسميه «المفروق والمقرون» في حكم الناقص فكان عليه أن يذكره أو يعبّر بما يشمله كما ذكرنا.

(٢) أي: في علم الصرف، لا في كتاب التصريف الذي ألّفه الزنجاني كما توهّمه بعض القاصرين.

(٣) قال المحقّق الأسترآبادي: إعلم أنّ أُمّ الكلمات الشرطيّة «إن»، انتهى.

(شرح الكافية ٢: ٢٥٣)

أقول: ومن ثمّة تعمل ظاهرة ومقدّرة بخلاف البواقي فإنّها ليست بهذه المثابة.

(٤) قال شارح النموذج: ويجزم المضارع أيضاً بـ«إن» الشرطيّة حال كونها مضمرة في جواب الأشياء الستّة التي يجيء في جوابها الفاء أعني الأمر والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمنّي، والعرض، إلّا النفي منها فإنّ «إن» لا تضمر بعده. ثمّ قال: وإنّما اُضمرت «إن» بعد المذكورات لأنّ كلّاً منها يدلّ على أنّ الجزء الثاني مشروط بالجزء الأوّل فيدلّ على أنّ هنا شرطاً مقدّراً بخلاف النفي فإنّ مدخوله قطعيّ فلا يدلّ على تعليق ما بعده بشيء فلا يصير دليلاً على تقدير الشرط، انتهى.

وقال المحقّق الأسترآبادي: إعلم أنّ كلّ ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصحّ أن يجاب بمضارع مجزوم إلّا النفي لأنّ غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب أظهر في تضمّن معنى الشرط، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأنّ كلّ كلام لابدّ فيه من حامل للمتكلّم به عليه، وحامله على الكلام الخبري إفادة المخاطب بمضمونه، تقول: «ضرب زيد» أو «ما ضرب زيد» إذا قصدت إفهام المخاطب ضرب زيد، أو عدم ضربه، وأمّا الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصوداً للمتكلّم؛ إمّا لذاته أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره أنّه يتوقّف ذلك الغير على حصوله، وهذا

⇐

بالفاء إلّا النفي نحو:

١ ـ «إيتني أكرمك».

٢ ـ و«لا تكفر تدخل الجنّة» وامتنع «لا تكفر تدخل النار» خلافاً للكسائي[1] لأنّ

⇐ هو معنى الشرط، أعني توقّف غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعدها ما يصحّ توقّفه على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك، غلب على ظنّه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

وأمّا الخبر فإنّه إذا ورد جملة على المخاطب فالظاهر أنّه إنّما تكلّم به المتكلّم لإفادة المخاطب مضمونه لا على أنّ مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره إذ يخبر بشيء مع أنّ ذلك الشيء غير مقصود للمخبر، كقولك: «يضرب زيد» مع كراهتك لضربه، فلو جئت أيضاً بعد الخبر بما يصلح أن يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنّه جزاؤه إذ ذلك في الطلب إنّما كان لتبادر فهمه إلى أنّ المطلوب مقصود؛ إمّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

فلمّا تقرّر أنّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببيّة وتجزم به الجزاء كما تجزم بـ«إن». وانجزام الجزاء بهذه الأشياء لا بـ«إن» مقدّرة، ظاهر مذهب الخليل لأنّه قال: إنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره أنّ «إن» مع الشرط مقدّرة بعدها وهي دالّة على ذلك المقدّر ولعلّ ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنّه إذا جاز أن يجزم «إن»، يجزم الاسم المتضمّن معنى «إن» فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمّن معناها فعلاً واحداً؟ انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٦٥)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: يعني أنّ الكسائي يجوّز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوّز «لا تكفر تدخل النار» أي «إن تكفر تدخل النار» كما يجوّز «لا تكفر تدخل الجنّة»، ويجوّز أيضاً «أسلم تدخل النار» بمعنى «إن لا تسلم تدخل النار».

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدّر مثل المظهر نفياً وإثباتاً. وأمّا قولهم في العَرْض «ألا

⇐

التقدير «إن تكفر تدخل النار».

٣ ـ ونحو: «أين بيتك أزرك».

٤ ـ و«هل أسألك تجبني؟».

٥ ـ و«ليتني عندك أفز».

٦ ـ و«ألاَ تنزل بنا تصب خيراً منّا».

والمعنى في الجميع[1] إن وقع الأوّل وقع الثاني.

⇐ تنزل بنا تصب خيراً» أي «إن تنزل تصب خيراً» فلأنّ كلمة العرض همزة الإنكار دخلت على حرف النفي فتفيد الإثبات وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده النقل، انتهى.

قال الجامي: وأمّا عدم امتناعه عند الكسائي فلأنّه يقول: معناه بحسب العرف «إن تكفر تدخل النار» فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قويّة، انتهى.

(الفوائد الضيائيّة ٢٦٣، شرح الكافية ٢: ٢٦٧)

(١) وتوضيح الأمثلة مع التقدير على هذا الترتيب: «إيتني أكرمك» أي: إيتني فإنّك إن تأتني أكرمك. و«لا تكفر تدخل الجنّة» أي لا تكفر فإنّك إن لا تكفر تدخل الجنّة. و«أين بيتك أزرك» أي: أين بيتك فإنّي إن أعرف بيتك أزرك. و«هل أسألك تجبني؟» أي: هل أسألك فإنّي إن أسألك تجبني؟

وإنّما أتى في الاستفهام بمثالين تنبيهاً على أنّه لا فرق فيه بين الاسمي والحرفي.

و«ليتني عندك أفز» أي: ليتني عندك فإنّي إن أكن عندك أفز، و«ألا تنزل بنا تصب خيراً منّا» أي: ألاَ تنزل فإنّك إن تنزل بنا تصب خيراً منّا.

قوله: «والمعنى في الجميع إن وقع الأوّل وقع الثاني» يفهم ممّا نقلته عن الرضي ﵀ أنّ تحت هذه الفقرة المختصرة معنى كثير.

الجوازم التي تقتضي فعلين

﴿النوع السابع: أسماء تجزم الفعلين[١] على معنى «إن»﴾ للشرط[٢] والجزاء

---

(١) ويسمّى الفعل الأوّل شرطاً وذلك لأنّه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمّى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿**فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا**﴾ أي: علاماتها. والأشراط في الآية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط بسكون الراء لأنّ فعلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلّا في معتلّ الوسط كأثواب وأبيات، والفعل الثاني يسمّى جواباً وجزاء تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنّه يقع بعد وقوع الأوّل كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه.

(٢) ذكر ابن هشام في شرح الشذور لفعل الشرط ستّة شروط:

١ ـ أن لا يكون ماضي المعنى فلا يجوز «إن قام زيد أمس أقم معه».

٢ ـ أن لا يكون طلباً فلا يجوز «إن قم».

٣ ـ أن لا يكون جامداً فلا يجوز «إن عسى» و«إن ليس».

٤ ـ أن لا يكون مقروناً بحرف الاستقبال فلا يجوز إن سوف يقم».

٥ ـ أن لا يكون مقروناً بـ«قد» فلا يجوز «إن قد قام زيد».

٦ ـ أن لا يكون مقروناً بحرف النفي فلا يجوز «إن لمّا يقم» واستثني من الشرط السادس كلمتان: ١ ـ لم، ٢ ـ لا، فيجوز اقترانه بهما نحو قوله تعالى ﴿**وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ**﴾ ونحو: ﴿**إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ**﴾.

ثمّ اعلم أنّه قد اختلف في العامل في الشرط والجزاء على أقوال:

١ ـ قال أبو سعيد السيرافي: إنّ العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائهما الفعلين اقتضاء واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتّى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين، وكـ«ظننت» و«إنّ» وأخواتهما، عملت في الجزئين لاقتضائها لهما.

٢ ـ وقال الخليل والمبرّد: إنّ كلمة الشرط تعمل في فعل الشرط وهما معاً تعملان في الجزاء لارتباطهما معاً وصيرورتهما كشيء واحد، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على

⇐

﴿ وهي تسعة أسماء ﴾:

الأوّل: ﴿ من ﴾[١] ويستعمل لأُوْلي العقل غالباً نحو: «من يكرمني أكرمه»[٢]،

⇐ عملين مختلفين وهذا كما قيل إنّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر.

٣ ـ وقال الأخفش: إنّ فعل الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بفعل الشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه، وأُجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.

٤ ـ وقال الكوفيّون: فعل الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار كما أنّه جرّ بالجوار في قوله:

* كبير أُناس في بجاد مزمّل *

والجزم أخو الجر. قال الرضي: ليس بشيء لأنّ العمل بالجوار للضرورة.

٥ ـ وقال المازني: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الإسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثمّ مختصّين. (شرح الكافية ٢: ٢٥٤، شرح الشذور: ٣٣٨)

(١) «من» على أربعة أقسام:

١ ـ شرطيّة نحو قوله تعالى: ﴿ **مَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ** ﴾.

٢ ـ واستفهاميّة نحو قوله تعالى: ﴿ **مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا** ﴾.

٣ ـ وموصولة نحو قوله: ﴿ **يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي ٱلْأَرْضِ** ﴾.

٤ ـ نكرة موصوفة نحو قولهم: مررت بمن معجب لك. والشرطيّة من بينها تدخل على الفعلين.

(٢) قال ابن هشام: تقول: «من يكرمني أكرمه» فتحتمل من الأوجه الأربعة فإن قدّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهاميّة رفعت الأوّل وجزمت الثاني لأنّه جواب بغير الفاء ومن فيهنّ مبتدء، وخبر الاستفهاميّة الجملة الأُولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطيّة الأُولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول: «من زارني زرته» فلا يحسن الاستفهاميّة ويحسن ما عداها، انتهى. (المغني ١: ٤٣٣)

وقد يكون لغير أُوْلي العقل، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ﴾ (١).

﴿و﴾ **الثاني**: ﴿ما﴾ [و] تستعمل لغير أُوْلي العقل غالباً نحو: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (٢) وقد تكون للعاقل كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (٣).

---

(١) من الآية ٤٥ من سورة النور.

إعلم أنّهم أنكروا استعمال «من» الشرطيّة لغير ذوي العقول بل الاستعمال في ذوي العقول وغيرهم إنّما يتصوّر في الموصوليّة لا الشرطيّة، والشرطيّة تستعمل في أهل العلم فقط كما يستفاد من كلام ابن الحاجب في الأمالي وابن هشام في المغني وابن مالك في شرح التسهيل.

قال بعض الفضلاء المعاصرين ما حاصله: إنّ التمثيل بهذه الآية خبط إذ الكلام في «من» الشرطيّة وهذه غيرها، بدليل عدم الدخول على الفعلين أوّلاً وعدم الجزم للفعل الداخلة هي عليه ثانياً.

وأقول: لعلّ الشارح يشير إلى نكتة غفل عنها هذا الفاضل وهو أنّ مطلق «من» سواء كان شرطيّة أو موصولة أو موصوفة أو غيرها يستعمل في العاقل كثيراً وفي غيره قليلاً ولذا مثل للعاقل بالشرطيّة ولغيره بغيرها، وبعيد أن يكتب رجل مثل هذا الكتاب ويقول فيما سبق: «واعلم أنّ الجزم إمّا بحذف الحركة في غير الناقص وإمّا بحذف النون في التثنية والجمع المذكّر والواحدة المخاطبة وإمّا بحذف الواو والألف والياء في الناقص كما علم في التصريف» انتهى، ثمّ لا يفهم أنّ «يمشي» ناقص وغير مجزوم!

(٢) من الآية ١١٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥ من سورة الشمس. والتمثيل بهذه الآية للشرطيّة خطأً ظاهراً لعين ما تقدّم في «من» بل «ما» هاهنا موصولة أو مصدريّة.

قال ابن الأنباري: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ «ما» فيها على ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن تكون مصدريّة وتقديره «وبنائها».

⇐

﴿ و ﴾ [الثالث]: ﴿ أيّ ﴾ نحو: «أيّهم يأتني أكرمه».

⇐ والثاني: أن تكون بمعنى «الذي» وتقديره «والذي بناها».
والثالث: تكون بمعنى «من» وتقديره «ومن بناها».
وقد جاءت «ما» بمعنى «من» فإنّه حكي عن أهل الحجاز أنّهم يقولون للرعد: «سبحان ما سبّحت له» أي: «سبحان من سبّحت له» وهو قول لأهل النضير، انتهى.
فقد ذكر ورود «ما» الموصولة بمعنى «من» الموصولة، والكلام في «من» هو للعاقل وقد تستعمل لغيره، وفي «ما» هو لغير العاقل وقد تستعمل للعاقل إنّما هو في «من» و«ما» الموصولتين لا الشرطيّتين فإنّهما لأولي العلم كما قال ابن مالك في شرح التسهيل: فـ«من» لتعميم أولي العلم، وتكون شرطاً فتجزم كقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ** ﴾ و«ما» لتعميم الأشياء، وتكون أيضاً شرطاً فتجزم كقوله تعالى: ﴿ **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ** ﴾ انتهى.
ويؤيّد ما قلنا ابن الحاجب: «ما» لما لا يعقل كثيراً وقد جاءت لمن يعقل قليلاً، و«من» لمن يعقل كثيراً ولغيره قليلاً، وأورد عليه أنّه قد قيل: «سبحان ما سخّركنّ لنا»، و«سبحان ما سبّح الرعد بحمده» وهي مطلقة على الباري، وليس واحداً من القبيلتين؟
والجواب: أنّا ما أردنا بقولنا: يعقل إلّا «يعلم» ولذلك قال بعض النحويّين بل أكثرهم: وهي تختصّ بأولي العلم، وأمّا «سبحان ما سخّركنّ لنا» و«سبحان ما سبّح الرعد بحمده» فإنّه لمّا كانت ذات الباري غير معلومة الحقيقة صارت مبهمة بهذا الاعتبار والعرب إذا كان الشيء مبهماً أو أرادوا أن يبهموه أتوا فيه بلفظ «ما» ألا ترى أنّك تقول لشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به «ما ذاك؟» فإذا شعرت أنّه إنسان قلت «من ذاك؟) وقوله عزّ وجلّ: ﴿ **لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * ولاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ** ﴾ أمّا الأوّل فجاء على ما تقرّر، وأمّا الثاني فعنه جوابان: أحدهما أنّه على سبيل المقابلة، والثاني على ما تقرّر في «سبحان ما سخّركنّ لنا». و«من» لمن لا يعقل في قوله تعالى ﴿ **وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ** ﴾ الآية فأتى بتفصيل هذه الكلّيّة التي دلّت على العموم، انتهى.
أقول: أُنظر الأمثلة التي أوردها كلّها من الموصولة والاستفهاميّة. (البيان ٢: ٥١٦، شرح التسهيل ٤: ٦٨، أمالي ابن الحاجب ٢: ٨٨٤)

﴿ و ﴾ [الرابع]: ﴿ متى ﴾ للزمان نحو: «متى تخرج أخرج.
﴿ و ﴾ [الخامس]: ﴿ إذ ما ﴾ أيضاً للزمان[١] نحو: «إذ ما تنصرني أنصرك».
﴿ و ﴾ [السادس]: ﴿ مهما ﴾ نحو: «مهما تصنع أصنع»[٢].

---

(١) قال ابن هشام: «إذ ما» أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إن» الشرطيّة، وظرف عند المبرّد وابن السّراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافاً لبعضهم، انتهى.
أقول: اختلف في «إذ ما» على أقوال:
١ ـ قال سيبويه: هو حرف كـ«إن»، فـ«إذ ما» عنده غير مركّبة.
٢ ـ وقال بعض النحاة: أصله «إمّا» وهو لا يجيء إلّا بنون التأكيد بعده كقوله تعالى: ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾. وأمّا قوله:
إذ ما تريني اليوم أزجي ظعينتي ... أصعّد سيراً في البلاد وأفرع
فلمّا كان ينكسر البيت بالنون غيّر صورة إمّا بقلب الميم الأُولى ذالاً.
٣ ـ وقال المبرّد ومن معه: «إذ ما» باقية على اسميّتها، و«ما» كافّة لها عن طلب الإضافة مهيّئة للشرط والجزم كما في «حيث» فإنّها صارت بما، بمعنى المستقبل وجازمة. (المغني ١: ١٢٠)

(٢) اختلف في «مهما» هل هو اسم أو حرف؟ فقال المحقّق الرضي والزمخشري وابن هشام: اسم لعود الضمير إليها في قوله تعالى: ﴿ **مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا** ﴾ الآية.
قال الزمخشري: عاد عليها ضمير «به» وضمير «بها» عملاً على اللفظ وعلى المعنى.
قال ابن هشام: والأولى أن يعود ضمير «بها» لآية.
وقال السهيلي الأندلسي: حرف بدليل قول زهير:
ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم
قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إن» بدليل أنّها لا محلّ لها.
واختلف أيضاً في بساطتها وتركيبها على أقوال:
١ ـ فقال بعضهم: هي كلمة غير مركّبة على وزن فعلى فحقّها على هذا أن تكتب بالياء، ولو

⇐

﴿ و ﴾ [السابع]: ﴿ أين ﴾ للمكان، نحو: «أين تجلس أجلس».

﴿ و ﴾ [الثامن]: ﴿ أنّى ﴾ أيضاً للمكان نحو: «أنّى تقم أقم».

﴿ و ﴾ [التاسع]: ﴿ حيثما ﴾ أيضاً للمكان نحو: «حيثما تقعد أقعد»[1].

⇐ سمّي بها لم تنصرف لكون الألف زائدة. ولو قيل إنّها للتأنيث لم تنصرف بعد تنكيرها أيضاً.

٢ ـ وقال الخليل: مركّبة إذ هي «ما» اُلحقت بها «ما»، كما تلحق بسائر كلمات الشرط، ثمّ استكره تتابع المثلين فأُبدل ألف «ما» الأُولى «هاء» لتجانسهما في الهمس.

قال المحقّق الرضي: وقول الخليل قريب قياساً على أخواتها.

٣ ـ وقال الزجّاج: هي مركّبة من «مه» بمعنى «كفّ» و«ما» الشرطيّة.

٤ ـ قال ابن هشام: هي بسيطة لا مركّبة من «مه» و«ما» الشرطيّة، ولا من «ما» الشرطيّة و«ما» الزائدة ثمّ أُبدلت الهاء من الألف الأُولى دفعاً للتكرار خلافاً لزاعمي ذلك، انتهى. فهو يرجّح القول الأوّل إلّا أنّه لم يبيّن وزنها.

(١) قال ابن هشام في «حيث»: وإذا اتّصلت بها «ما» الكافّة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله:

حيثما تستقم يقدّر لك اللـ ـه نجاحاً في غابر الأزمان

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان، انتهى.

وقال المحقّق الأسترآبادي: وأمّا حيثما فنقول: «ما» فيها كافّة لحيث عن الإضافة لا زائدة كما في «متيما» و«إمّا»، وذلك أنّ «حيث» كانت لازمة للإضافة فكانت مخصّصة بسبب المضاف إليه، فكفتها «ما» عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وإنّما وجب إبهام كلمات الشرط لأنّها كلّها تجزم لتضمّنها معنى «إن» التي هي للإبهام فلاتستعمل في الأمر المتيقّن من المقطوع به، لا يقالَ مثلاً «إن غربت الشمس أو طلعت» فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن» لأنّه نوع عموم أيضاً، والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم، وأيضاً فإنّهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامّة معنى «إن» إذ كان

⇐

وأمّا الجزم بـ«كيفما» و«إذا»[1] فشاذّ، لاستحالة المعنى في «كيفما» لأنّه من المستحيل أن يكون المتكلّم على أيّ حال، يكون المخاطب عليها، نحو: «كيفما تكن أكن» فيحتمل أن يكون المخاطب مريضاً ولا يكون المتكلّم كذلك، والمنافاة[2] بين «إذا» و«إن» الشرطيّة لأنّ «إذا» للتخصيص و«إن» الشرطيّة للعموم،

⇐ يطول عليهم الكلام لو قالوا في «من ضربت ضربت»، «إن ضربت زيداً ضربت» و«إن ضربت بكراً ضربت» إلى ما لا يتناهى، انتهى. (المغني ١: ١٧٨، شرح الكافية ٢: ٢٥٤)

(١) «إذا» على وجهين:

١ ـ فجائيّة وهي حرف عند الأخفش وابن مالك وظرف مكان عند المبرّد وابن عصفور، وظرف زمان عند الزجّاج والزمخشري.

٢ ـ غير فجائيّة فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمّنة معنى الشرط وتختصّ بالدخول على الجملة الفعليّة والفعل بعدها ماض كثيراً ومضارع دون ذلك.

قال ابن هشام: ولا تعمل «إذا» الجزم إلّا في ضرورة كقوله:

استغن ما أغناك ربّك بالغنى — وإذا تصبك خصاصة فتجمّل

(٢) والمنافاة بالجرّ عطف على الاستحالة يعني الجزم بـ«إذا» شاذّ للمنافاة بينها وبين «إن» الشرطيّة وذلك أنّ الأسماء المتضمّنة معنى «إن» إنّما تعمل بسبب تضمّن معناها ولا يمكن ذلك في «إذا» لمنافاتها «إن» الشرطيّة لأنّ «إذا» لتخصيص الفعل بزمان خاصّ كتخصيص الإتيان في المثال المذكور بزمان الإحمرار بخلاف «إن» فإنّه لا يخصّص الإتيان والإكرام بزمان خاصّ بل يدلّ على وجود الإكرام عند الإتيان أي في أيّ زمان من الأزمنة اتفق الإتيان فعنده يتحقّق الإكرام.

وبعد هذا كلّه قال الجامي: وأمّا انجزام المضارع مع «كيفما» و«إذا» فشاذّ لم يجيء في كلامهم على وجه الإطّراد أمّا مع «كيفما» فلأنّ معناه عموم الأحوال فإذا قلت «كيفما تقرأ أقرأ» كان معناه: على أيّ حال وكيفيّة تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها، ومن المتعذّر استواء قرائة قاريين في جميع الأحوال والكيفيّات، وأمّا مع «إذا» فلأنّ كلمات الشرط إنّما تجزم لتضمّنها معنى «إن» التي هي موضوعة للإبهام و«إذا» موضوعة للأمر المقطوع به، انتهى.

نحو: «أنا آتيك إذا إِحْمَرّ البُسْر»[١] و«إن تأتني أكرمك».

وكلم المجازاة على ضربين: [١] ظرف [٢] وغير ظرف. والظرف: [١] إمّا أن لا يستعمل إلّا مع «ما» وهو «حيثما» للمكان و«إذما» للزمان. [٢] وإمّا أن يستعمل مع «ما» ومجرّداً عنها وهو «أين» للمكان و«متى» في الزمان. [٣] وإمّا أن لا يستعمل مع «ما» وهو «أنّى» للمكان.

وغيرالظرف: [١] من [٢] وما [٣] وأيّ [٤] ومهما، وأمثلتها ظاهرة ممّا سبق[٢].

واعلم أنّ «إن» الشرطيّة وكلم المجازاة تجعلان الخبر إنشاء.

---

(١) البُسر بضمّ الباء وسكون السين الواحدة بُسرة وزان غرفة وبُسُرة بضمّتين ففتح وجمعها بُسْرات وبُسُرات وبُسْر وبُسُر. قال ابن منظور: البسر: أوّله طَلْع، ثمّ خَلال، ثمّ بَلَح، ثمّ بُسْر، ثمّ رُطَب، ثمّ تَمر، انتهى. (اللسان ٤: ٥٨)

(٢) قال الرضي: العامل في «متى» وكلّ ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون ولا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مرّ.
ثمّ قال: وأمّا العامل في «إذا» فالأكثرون على أنّه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في «متى» وأخواته، والأولى أن نفصّل ونقول: إن تضمّن «إذا» معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من «متى» ونحوه، وإن لم يتضمّن نحو: «إذا غربت الشمس جئتك» بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محلّ الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محلّ الشرط، انتهى.
قال: وأمّا أسماء الشرط الظرفيّة فلا تكون إلّا منصوبة على الظرفيّة أبداً وما ليس بظرفيّة نحو «من» و«ما» يقع مواقع «كم» مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فالمرفوع إمّا مبتدأ نحو: «من ضرب ضربته» و«من قام قمت» وإمّا خبر ولا يكون إلّا استفهاماً نحو: «من أنت» و«ما دينك» والمنصوب مفعول به نحو: «من لقيت» و«ما فعلت» و«من ضربت أضربه» و«ما فعلت أفعله» ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً، والمجرور نحو: «غلام من أنت» و«بما مررت» و«غلام من تضرب أضرب» و«بمن تمرر أمرر» انتهى. وللكلام تتمّة فمن أراد الاطّلاع عليها فليراجع شرح الكافية (٢: ٩٩ و١١٠)

أسماء الأعداد

﴿النوع الثامن[١]: أسماء تنصب النكرات على التمييز وهي أربعة أسماء﴾:

---

(١) النحويّون يعبّرون عن هذا النوع بـ«باب العدد» والعدد في اللغة اسم للشيء المعدود كالقَبَض بمعنى المقبوض بدليل ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ والمراد به هنا الألفاظ التي تعدّ بها الأشياء، والكلام عليها في موضعين:

١ ـ حكمها في التذكير والتأنيث.

٢ ـ وفي حكمها بالنسبة إلى التمييز.

أمّا الأوّل فإنّها فيه على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: ما يذكّر مع المذكّر ويؤنّث مع المؤنّث دائماً كما هو القياس، وذلك الواحد والإثنان. تقول في المذكّر واحد، إثنان، وفي المؤنّث: واحدة واثنتان. وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو: ثالث وثالثة ورابع ورابعة إلى عاشر في المذكّر وعاشرة في المؤنّث.

القسم الثاني: ما يؤنّث مع المذكّر ويذكّر مع المؤنّث دائماً وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركّبة مع العشرة أو لا، تقول في غير المركّبة: ثلاثة رجال بالتاء إلى تسعة رجال، وتقول: ثلاث نسوة إلى تسع نساء بحذف التاء.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل وهو العشرة؛ فإن كانت غير مركّبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكّر مع المؤنّث، وتؤنّث مع المذكّر، وإن كانت مركّبة جرت على القياس؛ فذكّرت مع المذكّر، وأُنّثت مع المؤنّث، قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ وتقول: عندي أحدى عشرة امرأة، وأحد عشر رجلاً.

وأمّا الثاني ـ وهو التمييز ـ: فإنّها فيه على أقسام خمسة:

أحدها: ما لا يحتاج إلى تمييز أصلاً وهو الواحد والإثنان، لا تقول «واحد رجل» ولا «إثنان رجلين».

والثاني: ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما، تقول:

⇐

﴿أوّلها: عشرة، إذا ركّبت مع أحد واثنين، إلى تسعة وتسعين نحو: ﴿رأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[١]﴾ و﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَة﴾[٢]. وتقول في المذكّر واحد وإثنان، وفي المؤنّث واحدة واثنتان جارٍ على القياس المشهور. وتقول في المذكّر ثلاثة إلى عشرة مع التاء، وفي المؤنّث ثلاث إلى عشر بلا تاء[٣] غير جارٍ على

⇐ عندي ثلاثة رجال، وعشرة نسوة وكذا ما بينهما. ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المائة فإنّها يجب إفرادها تقول: عندي ثلاثمائة ولا يجوز ثلاث مئات، ولا ثلاث مئين إلّا في الضرورة.

والثالث: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب وهو الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾، و﴿إثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾، و﴿وَاعَدْنَا مُوسىٰ ثَلاثِينَ لَيْلَة﴾ و﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَة﴾، و﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَة﴾.

والرابع: ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والألف، تقول: عندي مائة رجل وألف رجل، ويلتحق بالعدد المنصوب تمييزه «كم» الاستفهاميّة وهي بمعنى أيّ عدد، ولا يكون تمييزها إلّا مفرداً، تقول: كم غلاماً عندك، ولا يجوز: كم غلماناً، خلافاً للكوفي، ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزه «كم» الخبريّة وهي اسم دالّ على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير، ولهذا إنّما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز، يبيّن جنس المراد به، ولكنّه لا يكون إلّا مخفوضاً. ثمّ تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتها وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقها.

والخامس: ما يحتاج إلى تمييز مفرد، منصوب أو مخفوض، وهو «كم» الاستفهاميّة المجرورة نحو: «بكم درهم اشتريت» فالنصب على الأصل والجرّ بـ«من» المضمرة لا بالإضافة خلافاً للزجّاج.

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف. (٢) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٣) أورد الحريريّ في «المقامات» مسائل مُلْغَزةً في النَّحْو، منها: وفي أيّ موطن تَلْبَس

⇐

القياس كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[1]. وإذا كان

⇐ الذُّكران بَراقِعَ النّسوان، وتَبْرُزَ رَبّات الحِجال بعمائم الرجال؟ وقال في حلّه: فهو أوّل مراتب العدد المضاف وذلك مابين الثلاثة إلى العشرة فإنّه يكون مع المذكّر بالهاء ومع المؤنّث بحذف الهاء كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ والهاء في غير هذا الموطن من خصائص المؤنّث كقولك: قائم وقائمة، وعالم وعالمة، فقد رأيت كيف انعكس في هذا الموطن حكم المذكّر والمؤنّث حتّى انقلب كلّ منهما في ضدّ قالبه وبرز في بِزّة صاحبه، انتهى.

وقال شارح النموذج في توضيح هذا الانقلاب، وذلك: لأنّ الثلاثة فما فوقها بمعنى الجماعة فهي في المعنى مؤنّث فينبغي أن يزاد علامة التأنيث أعني التاء في اللفظ ليطابق المعنى والمذكّر لكونه أصلاً هو أولى برعاية هذه المطابقة وإذا روعيت فيه ففي المؤنّث لا يمكن، وإلّا لم يبق فرق بينهما، انتهى.

أقول: وما ذكره حاصل كلام الرضي في المقام.

(١) من الآية ٧ من سورة الحاقّة. ففي الآية ذكّر العدد مع الليالي لأنّ واحدها الليلة وهي مؤنّث، وأنّثه مع الأيّام لأنّ واحدها اليوم وهو مذكّر.

قال الرضي: ينظر في تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود إن كان المعدود جمعاً، لا إلى لفظ المعدود، فإن كان الواحد مؤنّثاً حقيقة كثلاث نسوة، وطوالق، أو مجازاً كثلث غرف وعيون، حذف التاء فيهما، كما رأيت، وإن كان الواحد منه مذكّراً، ثبتت التاء فيها، سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث كـ«أربعة حمامات» و«ثلاثة بنات عرس» و«بنات آوى» والواحد حمام وابن عرس وابن آوى، أو لم تكن فيه علامة التأنيث كـ«ثلاثة رجال». وإن جاز تذكير الواحد وتأنيثه كـ«ساق» و«لسان» جاز تذكير العدد وتأنيثه نحو: «خمسة ألسنة» و«خمس ألسنة» و«خمسة سوق» و«خمس سوق». وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة. قال الله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ وإن كان المثل مذكراً، إذ المراد بالأمثال: الحسنات. وإن لم يكن المعدود جمعاً بل هو إمّا اسم جمع كخيل أو جنس نُظر فإن كان مختصّاً بجمع المذكّر كالرهط والنفر

⇐

المعدود مؤنّثاً واللفظ مذكّراً أو بالعكس فوجهان[1] نحو: «جائني ثلاثة أشخص

⇐ والقوم فإنّها بمعنى الرجال، فالتاء في العدد واجب، قال الله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ وقالوا: ثلاثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال، وإن كان مختصّاً بجمع الإناث فحذف التاء واجب نحو: «ثلاث من المخاض» لأنّها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملهما كالبطّ والخيل والغنم والإبل لأنّها تقع على الذكور والإناث، فإن نصصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النصّ فإن كان ذكوراً أثبت التاء، وإن كان إناثاً حذفتها. كيف وقع النصّ والمعدود:

١ ـ نحو: «عندي ذكور ثلاثة من الخيل».

٢ ـ أو: «عندي من الخيل ذكور ثلاثة».

٣ ـ أو: «عندي من الخيل ثلاثة ذكور».

٤ ـ أو: «عندي من الخيل ثلاثة ذكور بالإضافة».

٥ ـ أو: «عندي ثلاثة ذكور من الخيل».

إلّا أن يقع النصّ بعد المميّز، والمميز بعد العدد نحو: «عندي ثلاث من الخيل، ذكور» فحينئذٍ ينظر إلى لفظ المميز لا النصّ، فإن كان مؤنّثاً لا غير كالخيل والإبل والغنم، حذفت التاء، وإن كان مذكّراً لا غير أثبتّها، إلحاقاً للمؤنّث من هذا الجنس بجمع المؤنّث، وللمذكّر منه بجمع المذكّر، وإن جاء تذكيره وتأنيثه كالبطّ والدجاج، جاز إلحاق التاء نظراً إلى تذكيره وحذفها نظراً إلى تأنيثه، وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ فيؤنّث نحو: «خمسة من الضرب» ويذكّر نحو: «خمس من البشارة». ويجوز الأمران في نحو: «ثلاثة من النخل» و«ثلاث من النخل» لأنّه يذكّر ويؤنّث، قال تعالى: ﴿نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ و﴿نَخْلٍ خاوِيَةٍ﴾ وإنّما قلت ثلاثة أشياء ولم تنظر إلى لفظ أشياء وإن كان اسم جمع كـ«طَرْفاء»؟ لأنّه قام مقام جمع شيء فكأنّه جمع لا اسم جمع، انتهى ملخّصاً. (شرح الكافية ٢: ١٤٩)

(١) قال الرضي: يعني مثل قولك: «شخص» إذا أطلقته على امرأة، وقولك «نفس» إذا أطلقتها على رجل، ففي الأوّل المعدود وهو المرأة مؤنّث، ولفظ الشخص مذكّر، وفي الثاني ⇐

من النساء» ـ بالنظر إلى اللفظ ـ و«ثلاث أشخص من النساء» ـ بالنظر إلى المعدود ـ و«جائني ثلاث أنفس من الرجال» ـ بالنظر إلى اللفظ ـ و«ثلاثة أنفس من الرجال» ـ بالنظر إلى المعدود ـ وتركيبَ المذكّر أحد عشر رجلاً، وإثنا عشر رجلاً، على القياس المشهور. والمؤنّث إحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة على القياس المشهور. وتقول في المذكّر: ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بتأنيث الجزء الأوّل، وتذكير الجزء الثاني، وفي المؤنّث: ثلاث عشرة إلى تسع عشرة بعكس المذكّر، ويسكّن الشين أهل الحجاز وتكسرها بنو تميم لئلّا يجتمع توالي أربع فتحات في كلمة واحدة[1]. وتقول في المذكّر والمؤنّث: ....

⇐ المعدود وهو رجل مذكّر ولفظ «النفس» مؤنّث، فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم، لما ذكرنا في الموصولات فتقول: ثلاثة أشخص أي نساء، وثلاث أنفس أي رجال، ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة أنفس للرجال، وثلاث أشخص للنساء، انتهى.

وقال في الموصولات: و«من» و«ما» في اللفظ مفردان مذكّران، صالحان للمثنّى والمجموع والمؤنّث، فإن عنى بهما أحد هذه الأشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبّر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنّما كان كذلك، لأنّ اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وصلة إلى المعنى وكذلك في غير «من» و«ما» تقول: ذلك الشخص لقيته، وإن كان مؤنّثاً، قال تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وٰاحِدَةٍ﴾ والمراد آدم عليه السلام، وتقول: ثلاث أنفس من الرجال، وثلاث أشخص من النساء، فهذا أولى من العكس كما يجيء في باب العدد، انتهى ملخّصاً. (شرح الكافية ٢: ٥٥ـ١٥٥)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: (وتميم تكسر الشين) يعني شين عشرة المركب في المؤنّث، لمّا كرهوا توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيّف الذي في آخره فتحة، عدلوا من فتح وسطها إلى كسره وأمّا الحجازيّون فيعدلون من حركة الوسط إلى السكون لئلّا يكون إزالة ثقل بثقل آخر وهي الفصحى وقد تفتح الشين على قلّة، لأنّ التركيب عارض، وربّما سكن عين عشر في المذكّر المركّب بمتحرّك الآخر لاجتماع ⇐

عشرون[١] و [كذا[٢]] أخواتها إلى تسعين، وفي المذكّر أحد وعشرون رجلاً واثنان وعشرون رجلاً، وفي المؤنّث إحدى وعشرون امرأةً، اثنتان وعشرون امرأة، بتذكير المعطوف عليه في الأوّل[٣] وعكسه في الثاني[٤] وفي المذكّر ثلاثة

⇐ أربع فتحات إحداها فتحة آخر النيّف نحو: أحد عشر وثلاثة عشر بخلاف إثنا عشر، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٥٠)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: كان قياس هذه العقود أن يقال عشران (٢٠) رجلاً مثنى وثلاث عشرات (٣٠) رجلاً إلى تسع عشرات (٩٠) رجلاً، فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف إليه أعني لفظ «عشرات»، وكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لأنّهما معاً عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة وألف: فكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة مؤنّثة بالتاء، فلمّا حذف المضاف إليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عِزَة وثُبَة وقُلَة، وسيجيء في باب الجمع أنّ جمع المؤنّث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون، نحو: قُلُوْنَ وثُبُوْنَ ومِئُوْنَ، فقيل: عشرون وثلاثون، تشبيهاً لها بهذه المحذوفة اللام، وابتدئ بتغيير عشران (المثنّى) إلى لفظ عشرون، المصوغ صيغة المجموع، ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في أخواتها التي بعده، إذ جمع المثنّى غير قياسي لم يجيء إلّا مضافاً (لفظاً أو معناً) إلى مثنىً آخر، كما في قوله تعالى: ﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾.
وإنّما غيّر لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف أخواته فإنّه لم يجز فيها تغيير؟ لإمكان معنى الجمع في ثلاثون مثلاً فإنّه جمع ثلاثة أيضاً إذ هو ثلاثة؛ عشر مرّات، وكذا أربعون وغيره، ولا يمكن دعوى جمعيّة العشرة في عشرون بوجه فقصدوا بتغييره إلى جعله كبناء مستأنف، فالواو والنون في عشرون وأخواته كالجبر ممّا حذف كما قيل في عِزُوْنَ وكُرُوْنَ، وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين كما قال بعضهم لأنّ التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء، والطويلون في الرجال والجمال، وأنت تقول: عشرون امرأة وعشرون جملاً، بلى يمكن دعوى التغليب في نحو: عشرون رجلاً وامرأة، وعشرون رجلاً وجملاً. (شرح الكافية ٢: ١٥١)

(٢) من عندنا لتستقيم العبارة. (٣) أي في المذكّر.

(٤) أي تأنيث المعطوف عليه في المؤنّث.

وعشرون رجلاً، إلى تسعة وتسعين بتأنيث المعطوف عليه، وفي المؤنّث ثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين بتذكير المعطوف عليه على غير القياس.

وتقول في [المذكّر والمؤنّث][1] مائة وألفاً ومائتين وألفين نحو: مائة رجل، ومائتا رجل، وألف رجل، وألفا رجل، ومائة امرأة، ومائتا امرأة، و[ألف[2] امرأة]، وألفا امرأة، وإذا جاوزت مائة[3] يستعمل مازاد عليها على ما عرفت من واحد إلى تسعة وتسعين، وتعطفه على مائة فتقول: مائة وخمسة رجال، ومائة وخمس نسوة، وفي ثماني عشرة فتح الياء، وجاز إسكانها، وقيل: حذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء وقد شذّ فتح النون[4].

---

(١) من عندنا لتستقيم العبارة.

(٢) من عندنا.

(٣) قال المحقّق الأسترآبادي: وأصل مائة مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضاً منها كما في عِزَة وثُبَة، ولامها ياء، لما حكى الأخفش: رأيت مئيا بمعنى مائة، وإنّما يكتب مائة بالألف بعد الميم حتّى لا يشتبه بصورة منه خطّاً فإذا جمع أو ثُنّي حذف الألف، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٥٢)

(٤) قال المحقّق الأسترآبادي: (وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز إسكانها وشذّ حذفها بفتح النون) أمّا الفتح فلأنّ الياء تحتمل الفتح لخفّته كما في: «رأيت القاضي» وجاء إسكانها كثيراً لتثاقل المركّب بالتركيب كما اُسكنت في: «معدي كرب»، و«قالي قلى»، و«بادي بدا» وجوباً، وجاز حذف الياء مع قلّته للاستثقال أيضاً، وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرها، ليوافق أخواته لأنّها مفتوحة الأواخر، مركّبة مع العشرة، ويجوز كسرها لتدلّ على الياء المحذوفة، وقد يحذف الياء في ثماني في غير التركيب أيضاً ويجعل الإعراب على النون، قال:

لها ثنايا أربع حسان وأربع فثغرها ثمان

وفي الحديث: (صلّ ثمان ركعات) بفتح النون، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٥٢)

أحوال المميّز في العدد

ومميّز الثلاثة إلى العشرة مجرور[١] ومجموع لفظاً نحو: «ثلاثة رجال» أو معناً[٢] نحو: «ثلاثة رهط» إلّا[٣] في نحو: ثلاثمائة إلى تسعمائة، لأنّ قياسها مآت

---

(١) قال الرضي: أمّا خفضه بالإضافة فلأنّ الكلمة تصير بها أخفّ على ما مرّ قبل وقد يترك الإضافة في ثلاثة أكلب على البدل، وربّما جاء في الشعر نحو: «ثلاثة أثواباً»، وإنّما شذّ النصب لأنّ المعدود في الأصل كان موصوفاً وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات، وأمّا الإضافة إلى الجمع فلأنّ ذلك المضاف إليه كان في الأصل كما تقدّم موصوفاً ثمّ أُضيف العدد إليه للتخفيف وأصل موصوف الثلاثة فما فوقها أن يكون جمعاً، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٥٣)

(٢) قال المحقّق الأسترآبادي: الجمع المعنوي إمّا اسم الجنس كالتمر والعسل أو اسم الجمع كالرهط والقوم، والأكثر أنّه إذا كان المفسّر إحداهما فصل بـ«من» نحو: «ثلاثة من الخيل»، و«خمس من التمر» وذلك لأنّهما وإن كان في معنى الجمع لكنّهما بلفظ المفرد فكره إضافة العدد إليهما بعد ما تمهّد من إضافته إلى الجمع.

وقال الأخفش: لا يجوز إضافة العدد إليهما وهو باطل لقوله تعالى ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾.

ثُمَّ نقول: إن لم يكن للمعدود إلّا جمع قلّة أُضيف العدد إليه، وإن لم يكن له إلّا جمع كثرة أُضيف إليه كثمانية أقلام وأربعة رجال، وإن كان له الجمعان معاً أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلّة لمطابقة العدد للمعدود قلّة نحو: ثلاثة أجبال وقد جاء ثلاثة قروء، مع وجود أقراء وليس بقياس.

وقال المبرّد: يجوز قياساً ثلاثة كلاب بتأويل ثلاثة من كلاب، وليس بمشهور، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٥٣)

(٣) استثناء من قوله «مجموع» لأنّ «المائة» المضاف إليها «ثلاثة» إلى «تسعة» مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلاث مئات، لأنّ للمائة جمعين: أحدهما في صورة جمع المذكّر السالم وهو مئون والعدد لا يضاف إليه إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات

⇐

-إن أُريد غير المذكّر العاقل -أو مئين -إن أُريد المذكّر العاقل - ومميّز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب[1] مفرد كما مرّ. ومميّز مائة وألف..................

⇐ قاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للعموم. فلم يبق إلّا مئات يضاف إليها لعوز التكسير كما في ثلاث عورات لكنّهم كرهوا أن يلي التميز المجموع بالألف والتاء بعد ما تعدّد المجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون، أعني عشرين إلى تسعين، فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر، وارتفاع اللبس.

قال المحقّق الأستراآبادي: وثلاثة وأخواتها إذا أُضيفت إلى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميّز المائة مذكّراً أو مؤنّثاً، نحو: «ثلاثمائة رجل أو امرأة» وإذا أُضيفت إلى آلاف وجب إثبات التاء سواء كان مميّز الآلاف مذكّراً أو مؤنّثاً نحو «ثلاثة آلاف رجل أو امرأة» لأنّ مميّزها المائة والآلالف لا من أُضيف إليه المائة والآلاف، انتهى.

ويجمع لفظ «المائة» مميّزاً بالواو والنون تارة وبالألف والتاءِ أُخرى لكن في الضرورة الشعريّة كما أشرنا إليه فيما سبق. قال عمرو بن حممة الدوسي:

كبرتُ وطال العمرُ حتّى كأنّني ... سليمٌ يراعي ليله غير مودعِ
فلا الموتُ أفناني ولكن تتابعَتْ ... عَلَيَّ سِنون مِنْ مَصِيْفٍ ومَرتعِ
ثلاث مئاتٍ قد مَرَرْنَ كواملاً ... وها أنا ذا قد أرتجي مرّ أربعِ

وقال زهير بن أبي سلمى في معلّقته:

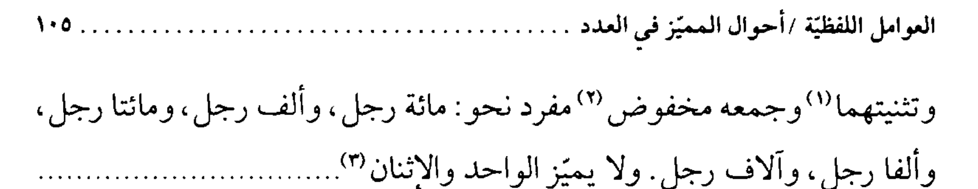
تعفي الكلوم بالمئين فأصبحت ... ينجمها من ليس فيها بمجرم

(شرح الكافية ٢: ١٥٣، إعلام الورى ٢: ٣٠٨)

(١) أمّا نصبه فلتعذّر الإضافة إليه، لكراهتهم أن تجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد.

قال الرضي: وأمّا إفراده فلأنّ جمعيّته الأصليّة التي كانت له حين كان موصوفاً إنّما حوفظ عليها حال الإضافة إليه لأنّ المضاف إليه غير فضلة، بل من تمام الأوّل كالموصوف، فما بقيت الجمعيّة له مضافاً كما كانت له موصوفاً، فلمّا تعذّرت الإضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتّى يجب مراعاة حاله والجمعيّة مفهومة من العدد المتقدّم والمفرد أخصر فاقتصر عليه، انتهى.

⇐



وتثنيتهما[١] وجمعه مخفوض[٢] مفرد نحو: مائة رجل، وألف رجل، ومائتا رجل، وألفا رجل، وآلاف رجل. ولا يميّز الواحد والإثنان[٣]..........................

⇐ وقال الجامي: وأمّا إفراده لأنّه لمّا صار منصوباً صار فضلة، فاعتبر إفراده لتكون الفضلة قليلاً، انتهى.

(١) أي تثنية المائة والألف وجمع الألف، إذ المائة لا تجمع مضافاً إليها ثلاث وأخواته كما مرّ، وإن لم يضف إليها ثلاث وأخواته جمعت واُضيف ذلك الجمع إلى المفرد نحو: «مئات رجل».

(٢) قال المحقّق الأستراَبادي: أمّا خفضه فعلى الأصل كما ذكرنا في نحو ثلاثة رجال، وأمّا إفراده فلمّا جرّأهم عليه إفراد المميّز المنصوب الذي قبله، مع أنّه أخفّ من الجمع، ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع، ومرتبة الآحاد جمع قلّة وحكم جمع القلّة عندهم حكم الإفراد في كثير من الأشياء كتصغيرهم له على لفظه، وجمعه له مرّة بعد أُخْرى جمع التكسير، وأمّا هذه المرتبة فمشهور كثرتها لا كمرتبة الآحاد فأغنت عن جمع تمنيزها وقد يجمع مميّز المائة نحو: «مائة رجال» وقد يفرد منصوباً، قال:

* إذ عاش الفتى مائتين عاماً *

وقال الجامي: مخفوض مفرد لأنّه لمّا كانت مائة والف (من أُصول الأعداد)، كالآحاد ناسب أن يكون مميّزهما على طبق مميّزها لكنّه لمّا كانت الآحاد في جانب القلّة من الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة منها اختير في مميّزها الجمع الموضوع للكثرة، ومميّزهما المفرد الدالّ على القلّة رعاية للتعادل، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٥٤، الفوائد الضيائيّة ٢١٣)

(٣) قال المحقّق الأستراَبادي: إنّما لم يميّز واحد واثنان لأنّ ألفاظ العدد قصد بها الدلالة، على نصوصيّة العدد لمّا لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا رجال، لم يعلم عددهم، ولو قالوا ثلاثة واقتصروا لم يعلم ما هي، فلمّا كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً، استغني عن ذكر لفظ العدد معه، فلم يقولوا: واحد رجل، ولا واحد رجلين، ولا واحد رجال، لأنّ لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة، والمعدود، ولم يقولوا: اثنا رجلين ولا اثنا رجال، لأنّ لفظة رجلين تفيد الاثنينيّة، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٥٦)

استغناء بلفظ[١] معدودهما عنهما، فإنّ رجلاً يدلّ على الواحد ورجلين يدلّ على الإثنين، بخلاف الجمع فإنّه لا يدلّ على المعدود المعيّن.

واعلم أنّ مميّز العشرة فما دونها حقّه أن يكون جمع قلّة[٢] نحو: «ثلاثة أثواب»

---

(١) قال المحقّق الرضي الأستراآبادي: «قوله: استغناء بلفظ التمييز عنهما) يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لأنّ التمييز الأوّل يفيد الوحدة، والثاني يفيد الاثنينيّة، وهذا الاستدلال، لا يستمرّ في نحو: واحد رجال واثنا رجال، وثنتا حنظل، انتهى. (شرح الكافية ٢:١٥٦)

(٢) الجمع على ضربين: مصحّح ومكسّر. المصحّح قسمان: مذكّر سالم وهو بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، ومؤنّث سالم وهو بالألف والتاء، رفعه بالضمّة، والنصب والجرّ بالكسرة. والمكسّر أيضاً قسمان: قلّة وكثرة، أمّا جمع القلّة فهو محدود لفظاً ومعناً، إذ ألفاظه أربعة وإليها أشار ابن مالك بقوله:

أفـعِلة افـعُل ثـمّ فِـعْلَه ... ثُـمَّةَ أفـعال جـموع قِـلَّهْ

وبـعض ذي بكـثرة وضـعاً يـفي ... كأرجـل والعكس جـاء كـالصُّفي

ومعناه أيضاً محدود يطلق على العشرة فما دونها. وأمّا جمع الكثرة فهو غير محدود لفظاً ومعنى؛ أمّا لفظاً فهو كلّ ما عدا أوزان جمع القلّة، وأمّا معنى فابتداؤه من العشرة ولانهاية له أي يطلق على العشرة فما فوق.

قال الزمخشري: والجمع المصحّح مذكّره ومؤنّثه للقلّة، وما كان من المكسّر على وزن أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة فهو جمع قلّة وما عدا ذلك جمع كثرة، انتهى.

وقال المحقّق الرضي الأستراآبادي: قالوا: مطلق الجمع على ضربين: قلّة وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدّان داخلان وبالكثير مافوق العشرة، قالوا: وجمع القلّة من المكسّر أربعة: أفعل وأفعال، وأفعلة وفعلة، وزاد الفرّاء فَعَلة كقوله «هم أكَلَة رأس» أي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد، وليس بشيء إذ القلّة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة، انتهى.

أقول: وذهب في باب الجمع من شرح الشافية إلى ما ذهب إليه الزمخشري من انقسام ⇐

و«عشرة أفلس» إلّا إذا أُعوز نحو: «ثلاثة شسوع»[١].

﴿ وثانيها: «كم»[٢] ﴾ الاستفهاميّة ومميّزها منصوب مفرد، نحو: «كم رجلاً

⇐ المكسّر وحده إلى قلّة وكثرة. ولا يخفى أنّ دلالة القلّة على العشرة وما دونها والكثرة على العشرة وما فوقها إنّما تكون مع عدم القرينة وأمّا مع القرينة فيستعمل كلّ منهما في موضع الآخر. (شرح الكافية ٢: ١٩١)

(١) قال شارح النموذج: وسببه أنّ العدد لمّا كان من مرتبة الآحاد التي هي أقلّ مراتب العدد جعل مميّزه ما يطابقه في القلّة إلّا إذا أُعوز، أي: فقد جمع القلّة بأن لا يكون من ذلك المميّز مسموعاً من العرب فيؤتى بجمع الكثرة نحو ثلاثة شسوع فإنّه لم يسمع عن العرب جمع القلّة من الشِسْع وهو زمام النعل، انتهى.

(٢) قال ابن هشام: «كم» على وجهين: خبريّة بمعنى كثير، واستفهاميّة بمعنى: أيّ عدد، ويشتركان في خمسة أُمور: الاسميّة، والإبهام، والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير، ويفترقان في خمسة أُمور:

١ ـ أنّ الكلام مع الخبريّة محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهاميّة.

٢ ـ أنّ المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنّه مخبر والمتكلّم بالاستفهاميّة يستدعيه لأنّه مستخبر.

٣ ـ أنّ الاسم المبدل من الخبريّة لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهاميّة يقال في الخبريّة: كم عبيد لي خمسون بل ستّون، وفي الاستفهاميّة: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟

٤ ـ أنّ تمييز «كم» الخبريّة مفرد أو مجموع، تقول: كم عبد ملكتَ، وكم عبيد ملكتَ؟ ولا يكون تمييز الاستفهاميّة إلّا مفرداً خلافاً للكوفيّين.

٥ ـ أنّ تمييز الخبريّة واجب الخفض وتمييز الاستفهاميّة منصوب، ولا يجوز جرّه مطلقاً خلافاً للفرّاء والزّجاج وابن السّراج وآخرين، بل يشترط أن تجرّ «كم» بحرف جرّ فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرّ خلافاً لبعضهم وهو بـ«من» مضمرة وجوباً لا بالإضافة خلافاً للزجاج. وتلخّص أنّ في جرّها أقوالاً:

١ ـ الجواز مطلقاً

⇐

....

⇐ ٢ ـ المنع مطلقاً
٣ ـ التفصيل
فإن جرّت هي بحرف جرّ نحو: «بكم درهم اشتريت» جاز وإلّا فلا. وزعم قوم أنّ لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبريّة، إذا كان الخبر مفرداً، انتهى ملخّصاً.
وقال بعض الفضلاء المعاصرين: الفرق بين «كم» الاستفهاميّة وتمييزها و«كم» الخبريّة وتمييزها من عشرة أوجه:
الأوّل: أنّ الأصل في تمييز الاستفهاميّة النصب وفي الخبريّة الجرّ وقد يختلف الحال في كلّ منهما.
والثاني: أنّ تمييز الاستفهاميّة يكون مفرداً لا غير، وتمييز الخبريّة يكون مفرداً ويكون جمعاً.
والثالث: أنّ الفصل بين الاستفهاميّة ومميّزها جائز في سعة الكلام، والفصل بين الخبريّة ومميّزها لا يقع إلّا في الضرورة.
والرابع: أنّ الاستفهاميّة لا تدلّ على التكثير، والخبريّة تدلّ عليه وفي كلّ منهما خلاف ولكن ما ذكرناه هو مذهب الجمهور.
والخامس: أنّ الخبريّة يعطف على تمييزها بـ«لا»، تقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين، والاستفهاميّة لا يجوز فيها ذلك.
والسادس: أنّ الاستفهاميّة تحتاج إلى جواب والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ويجوز فيه الرفع مطلقاً، والخبريّة لا تحتاج إلى جواب.
والسابع: أنّ الخبريّة تختصّ بالماضي، مثل ربّ، أمّا الاستفهاميّة فلا تختصّ به فتقول: «كم عبداً سأملكه» على معنى الاستفهام.
والثامن: أنّ الخبريّة يتوجّه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهاميّة.
والتاسع: أنّ البدل من الاستفهاميّة يقترن بهمزة الاستفهام بخلاف الخبريّة فلا يقترن البدل منها بالهمزة.

⇐

عندك؟»، وإذا كانت خبريّة فمميّزها مجرور، مفرد، أو مجموع، نحو: «كم رجل عندي؟»، أو «كم رجال عندي؟» وتدخل «من» في مميّز «كم» الاستفهاميّة والخبريّة نحو: «كم من رجل ضربت؟» و﴿**كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا**﴾[١] ولهما صدر الكلام.

﴿ **وثالثها: «كأي»**[٢] ﴾ **الخبريّة** نحو: «كأيّن رجلاً عندي»، وقد تدخل «من»

⇐ والعاشر: أنّ تمييز الاستفهاميّة يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جارّ ومجرور كما هو أصله، فأمّا تمييز الخبريّة فإنّه إذا فصل منها بأحدهما (ولا يكون فصله منها إلّا في الضرورة كما قدّمنا) فإنّه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهاميّة ويجوز جرّه إمّا بحرف الجرّ وإمّا بالإضافة على الأصل، انتهى. (المغني ١: ٢٤٣)

(١) من الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٢) قال ابن هشام: «كأي»: اسم مركّب من كاف التشبيه و«أي» المنوّنة ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون الأصليّة، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف، وتوافق «كأي» «كم» في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة، وهو الغالب نحو: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ**﴾ والاستفهام أُخرى، وهو نادر، ولم يثبته إلّا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّ عليه بقول أُبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما «كأي تقرأ سورة الأحزاب آية؟» فقال: ثلاثاً وسبعين.

وتخالفها في خمسة أُمور:

أحدها: أنّها مركّبة و«كم» بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنّها مركّبة من الكاف و«ما» الاستفهاميّة، ثمّ حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: أَنّ مميّزها مجرور بـ«من» غالباً حتّى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويردّه قول سيبويه «وكأي رجلاً رأيت» زعم ذلك يونس، و«كأي قد أتانا رجلاً» إلّا أنّ أكثر العرب لا

⇐

في مميز «كأيّن» نحو: ﴿وَكَأَيِّنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[(١)].

﴿ورابعها: «كذا»﴾ وهي كناية عن العدد المبهم نحو: «عندي كذا درهماً»[(٢)].

⇒ يتكلّمون به إلّا مع «من».

ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نبِيٍّ﴾، ﴿وَكأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ﴾، ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دٰابَّـةٍ﴾ ومن النصب قوله:

أُطرد اليأس بالرجا فكأيّ آلماً حم يسرّه بعد عسر

وقوله:

وكائن لنا فضلاً عليكم ومنّة قديماً ولا تدرون ما منّ منعم

والثالث: أنّها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور وقد مضى.

والرابع: أنّها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بـ«كأيّ تبيع هذا الثوب؟»

والخامس: أنّ خبرها لا يقع مفرداً. (المغني ١: ٢٤٦)

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٢) قال ابن هشام: كذا ترد على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما: «كاف» التشبيه و«ذا» الإشاريّة كقولك: رأيت زيداً فاضلاً ورأيت عمراً كذا. وقوله:

وأسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أُنس

وتدخل عليها «هاء» التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهٰكَذا عَرْشُكِ﴾.

٢ ـ والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركّبة من كلمتين، مكنياً بها عن غير عدد كقول أئمّة اللغة: «قيل لبعضهم: أمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال: بلى وجاذاً» فنصب بإضمار أعرف وكما جاء في الحديث: إنّه يقال للعبد يوم القيامة: «أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا».

٣ ـ الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركّبة مكنياً بها عن العدد فتوافق «كأي» في أربعة أُمور: التركيب والبناء والإبهام، والإفتقار إلى التمييز. وتخالفها في ثلاثة أُمور:

⇐

أسماء الأفعال

﴿النوع التاسع: كلمات تُسمّى أسماء الأفعال[1]، ....

⇐ ١ ـ أنّها ليس لها الصدر، تقول: قبضت كذا وكذا درهماً.

٢ ـ أنّ تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرّه بـ«من» اتفاقاً ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثوابٍ قياساً على العدد الصريح ولهذا قال فقهائهم: إنّه يلزم بقول القائل: له عندي كذا درهم، مائة وبقوله: كذا دراهم ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهماً أحد عشر، وبقوله: كذا درهماً عشرون، وبقوله: كذا وكذا درهماً، أحد وعشرون حملاً على المحقّق من نظائرهنّ من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل (غير مسألتي الإضافة) المبرّد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور، ووهم ابن السِيْد فنقل اتفاق النحويّين على إجازة ما أجازه المبرّد ومن ذكر معه.

٣ ـ أنّها لا تستعمل غالباً إلّا معطوفاً عليها كقوله:

عِدِ النفس نُعْمى بعد بؤساك ذاكراً   كذا وكذا لطفاً به نُسِيَ الجُهد

وزعم ابن خروف أنّهم لم يقولوا: كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً، وذكر ابن مالك أنّه مسموع ولكنّه قليل، انتهى. (المغني ١: ٢٤٧)

(١) وهي على ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يسمّى به الأمر وهو الغالب فلهذا بدأ به ومثّل له بستّة أمثلة. وهي «رويد» بمعنى أمهله و«بله» بمعنى دع كقول الشاعر في صفة السيوف:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها   بله الأكفَّ كأنّها لم تخلق

أي: دع الأكفّ وذلك في رواية من نصب الأكفّ، أمّا من خفضها فقبله مصدر بمعنى ترك الأكفّ، وأمّا من رفعها وهو شاذّ فهي اسم استفهام بمنزلة «كيف» وما بعدها مبتدأ وهي خبره. و«دونك» بمعنى خذه و«عليك» بمعنى ألزمه نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي: الزموا شأن أنفسكم و«ها» و«حيّهل».

⇐

بعضها تنصب »[1] وهو ما كان بمعنى الأمر، « **وبعضها تَرفع** » وهو ما كان بمعنى الماضي[2] « **وهو تسع كلمات**[3]. **الناصبة منها ستّ كلمات** »:

الأُولى: « رويد »[4] نحو: «رويد زيداً» أي أمهله.

⇐ ٢ ـ وما سمّي به الماضي وهو أكثر ممّا سمّي به المضارع، فلهذا قدم عليه ومثّل له بثلاثة أمثلة «سرعان» «مثلّث الفاء على قول المحقّق الأسترآبادي» بمعنى سرع و«هيهات» «مثلث التاء» بمعنى بعد، قال الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

و«شتّان» بمعنى افترق، وأنشد أميرالمؤمنين قول الأعشى في الخُطْبَةِ الشِّقْشِقِيّة في نهج البلاغة:

شتّان ما يومي على كورها ... ويومُ حيّان أخي جابر

٣ ـ وما سمّي به المضارع نحو «أوْهِ» بمعنى أتوجّع، و«أُف» بمعنى أتضجّر، والمصنّف أسقط هذا القسم ولم يورد منه مثالاً وبعضهم أسقطه كالمصنّف وفسّر هذين بتوجّعت وتضجّرت وهو المحقّق الأسترآبادي في شرح الكافية ٢: ٦٥.

(١) أسماء الأفعال لازمة ومتعدّية، واللازمة أسماء لأفعال الماضية اللازمة والمتعدّية أسماء للأفعال الأمريّة، وهي تنصب المفعول بعد أن ترفع الفاعل المضمر المستتر وجوباً.

(٢) أي: بمعنى فعل الماضي اللازم لا المتعدّي وسيأتي مثاله.

(٣) أي: النوع التاسع تسع كلمات: ستّ منها رافعة وناصبة وهي أسماء الأفعال الأمريّة، وثلاث منها رافعة وهي أسماء الأفعال الماضويّة.

(٤) وهو في الأصل تصغير إرواداً ـ مصدر أرود، أي: رفق ـ تصغير الترخيم، أي: إرفق رفقاً، وإن كان تصغيراً قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير رود بمعنى الرفق، عدّي إلى المفعول به مصدراً، أو اسم فعل، لتضمّنه الإمهال وجعله بمعناه، وله ثلاثة استعمالات:

١ ـ المصدر المطلق وهو الأصل نحو: «رويد زيد» بالإضافة إلى المفعول، و«رويد زيداً» كضرباً زيداً.

٢ ـ المصدر الفاعلي أي المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل إمّا صفة نحو: «سر سيراً رويداً» ⇐

﴿ و ﴾[الثانية]: ﴿ بله ﴾[1] نحو: «بله زيداً» أي دعه، ويستوي فيهما لفظ الواحد

⇐ أي مروداً، أو حالاً نحو: «سيروا رويداً» أي مرودين، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى: ﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدَاً ﴾ يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال.

٣ ـ اسم الفعل المنقول من المصدر لكثرة الاستعمال، بأن يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو: «رويد زيداً» بنصب زيداً، وإنّما فتح رعاية لأصل الحركة الإعرابيّة. قال صاحب اللسان: الرَّود، المهلة في الشيء، وقالوا: رويداً أي مهلاً. قال ابن سيدة: هذه حكاية أهل اللغة، وأمّا سيبويه، فهو عنده اسم للفعل وقالوا رويداً أي أمهله، ولذلك لم يثنّ ولم يجمع ولم يؤنّث. ثمّ قال: واعلم أنّ رويداً تلحقها الكاف، وهي في موضع أفعِلْ وذلك قولك رويدك زيداً، ورويدكم زيداً، فهذه الكاف التي اُلحقت لتبيين المخاطب في رويداً، ولا موضع لها من الإعراب لأنّها ليست باسم ورويد غير مضاف إليها وهو متعدّ إلى زيد، لأنّه اسم سمّي به الفعل يعمل عمل الأفعال، وتفسير رويد مهلاً وتفسير رويدك أمهل، لأنّ الكاف إنّما تدخله إذا كان بمعنى أفعل دون غيره، وإنّما حرّكت الدال لالتقاء الساكنين فنصب، نصب المصادر، وهو مصغّر مأمور به لأنّه تصغير الترخيم من إرواد، مصدر أرود يرود وله أربعة أوجه: اسم للفعل وصفة وحال ومصدر:

فالاسم نحو قولك: «رويد عمراً» أي أرود عمراً بمعنى أمهله، والصفة نحو قولك: «سيروا سيراً رويداً»، والحال نحو قولك: «سار القوم رويداً» لما اتصل بالمعرفة صار حالاً لها، والمصدر نحو قولك: «رويد عمرو» بالإضافة كقوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾، انتهى. (لسان العرب ٣: ١٨٩)

(١) قال ابن هشام: بله على ثلاثة أوجه: اسم لـ«دع»، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لـ«كيف»، وما بعدها منصوب على الأوّل ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأوّل والثالث، وإعراب على الثاني، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله يصف السيوف:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها   بله الأكفّ كأنّها لم تخلق

وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن، وقطرب له، وإذا قيل: بله

⇐

والجمع والمذكّر والمؤنّث، نحو: «يارجل رويد زيداً» أو «بله زيداً» و«يا رجال رويد زيداً» أو «بله زيداً، و«يا امرأة رويد رويداً» أو «بله زيداً».

﴿ و ﴾ [الثالثة][1]: ﴿ دونك ﴾ نحو: «دونك زيداً» أي: خذه.

﴿ و ﴾ [الرابعة]: ﴿ عليك ﴾[2] نحو: «عليك زيداً» أي: إلزمه.

⇐ الزيدين أو المسلمين أو أحمدَ أو الهندات، احتملت المصدريّة واسم الفعل، انتهى. (المغني ١: ١٥٦، شرح الكافية ٢: ٧٠)

(١) قال ابن منظور: «دون» كلمة في معنى التحقير والتقريب، يكون ظرفاً فينصب، ويكون اسماً فيدخل حرف الجرّ عليه، فيقال: هذا دونك، وهذا من دونك، ثمّ قال: ودونك الشيء ودونك به أي: خذه، ويقال في الإغراء بالشيء: دونكه، انتهى. (لسان العرب ١٣: ١٦٤)

(٢) قال ابن منظور: و«عليك» من أسماء الفعل المغرَىْ به، تقول: «عليك زيداً» أي خذه، و«عليك بزيد» كذلك. قال الجوهري: لمّا كثر استعماله صار بمنزلة هلمّ، وإن كان أصله الارتفاع، وفسّر ثعلب معنى قوله «عليك بزيد» فقال: لم يجِئْ بالفعل، وجاء بالصفة، فصارت كالكناية عن الفعل، فكأنّك إذا قلت عليك بزيد، قلت: إفعل بزيد، مثل ما تكني عن ضربت فتقول: فعلت به، وفي الحديث: عليكم بكذا أي افعلوه، وهو اسم للفعل بمعنى خُذ، يقال: عليك زيداً، وعليك بزيد أي خُذه. قال ابن جنّي: ليس زيداً من قولك عليك زيداً، منصوباً بـ«خُذ» الذي دلّت عليه عليك، إنّما هو منصوب بنفس عليك، من حيث كان اسماً لفعل متعدّ، انتهى.

وقال الرضي: وأسماء الأفعال حكمها في التعدّي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، إلّا أنّ الباء تزاد في مفعولها كثيراً نحو: «عليك به» لضعفها في العمل فتعمد بحرف، عادته إيصال اللازم إلى المفعول، ولا يتقدّم عند البصريّين، منصوباتها عليها نظراً إلى الأصل، لأنّ الأغلب فيها إمّا مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها، وإمّا صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدريّة، ثمّ منها إلى اسم الفعل وإمّا ظرف أو جارّ ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً، لكون عملهما لتضمّنهما معنى الفعل وقال أيضاً: ومعاني أسماء

⇐

﴿ و ﴾ [الخامسة]: ﴿ ها ﴾ نحو: «ها درهماً» أي: خذه، وذلك للواحد والإثنين والجمع، نحو: ﴿ هَاؤُمُ ٱقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ (١).

ويقال(٢): هاءِ يا امرأة، وهاؤنّ يا نسوة، والهمزة فيها بمنزلة كاف الخطاب،

⇐ الفعل، أمراً كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال: إنّ هذه الأسماء بمعناها. أمّا ما كان مصدراً في الأصل، والأصوات الصائرة مصادر ثمّ أسماء أفعال، فلِمَا تبيّن في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياساً، وأمّا الظروف والجارّ والمجرور، فلأنّ نحو أمامك ودونك زيداً بنصب زيد، كان في الأصل أمامك زيد، ودونك زيد فخذه، فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل، لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أن يتباعد عنه زيد، وكذا كان أصل «عليك زيداً». (لسان العرب ١٥: ٨٨، شرح الكافية ٢: ٦٨)

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقّة.

(٢) قال ابن منظور: وفي «هاء» بمعنى خذ، لغات معروفة. قال ابن السكّيت: يقال: هاء يا رجل، وهاؤما يا رجلان، وهاؤم يا رجال، ويقال: هاء يا امرأة، مكسورة بلا ياء، وهائيا يا امرأتان، وهاؤنّ يا نسوة. ولغة ثانية: هَأْ يا رجل، وهاءا بمنزلة هاعا، وللجمع هاؤوا، وللمرأة هائي، وللتثنية هاءا، وللجمع هَأْنَ بمنزلة هَعْنَ، ولغة أُخرى: هاء يا رجل بهمزة مكسورة، وللاثنين هائيا، وللجمع هاؤوا، وللمرأة هائي، وللثنتين هائيا، وللجمع هائين. ثمّ قال: ومن العرب من يقول: هاك هذا يا رجل، وهاكما هذا يا رجلان، وهاكم هذا يا رجال، وهاكِ هذا يا امرأة، وهاكما هذا يا امرأتان، وهاكنّ يا نسوة. أبو زيد: يقال هاءَ يا رجل، بالفتح، وهاءِ يا رجل بالكسر، وهاءا للاثنين في اللغتين جميعاً بالفتح، ولم يكسروا في الاثنين، وهاؤوا في الجمع، وأنشدوا:

قوموا فهاؤوا الحقّ ننزل عنده   إذ لم يكن لكم علينا مفخر

ويقال هاءٍ بالتنوين، وقال:

ومربح قال لي هاء، فقلت له   حيّاك ربّي، لقد أحسنت بي هائي

قال الأزهري: فهذا جميع ما جاز من اللغات بمعنى واحد، انتهى.

⇐

وقد تحذف الهمزة، وتلحق الكاف[1] فيقال: هاك، هاكما، إلى هاكنّ.

⇐ وقال ابن هشام: «ها» على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً لفعل، وهو خذ، ويجوز مدّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يستغني عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال هاء للمذكّر بالفتح وهاء للمؤنّث بالكسر، وهاؤما وهاؤنّ وهاؤم، ومنه: ﴿هَاؤُمُ ٱقْرَؤُواكِتَٰبِيَهْ﴾، انتهى.

والثاني هاء الضمير، والثالث هاء التنبيه، انتهى باختصار.

وقال المحقّق الأسترآبادي: وفيه ثماني لغات:

الأُولى: «ها» ـ بالألف مفردة ساكنة ـ للواحد والإثنين والجمع، مذكّراً كان أو مؤنّثاً.

الثانية: أن تلحق هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفيّة كما في ذلك وتصرّفها نحو: «هاكَ» «هاكما» «هاكم» «هاكِ»، «هاكنّ».

الثالثة: أن تلحق الألف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف، نحو: «هاء، هاؤما، هاؤم، هاء، هاؤما، هاؤنّ».

الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب، وتصرّف الكاف.

الخامسة: هأ بهمزة ساكنة بعد الهاء للكلّ.

السادسة: أن تصرف هذه الخامسة تصرّف «ذَرْ» و«دَعْ».

السابعة: أن تصرفها تصريف خف.

الثامنة: أن تلحق الألف همزة وتصرفها تصريف «ناد»، والثلاث الأخيرة أفعال غير متصرّفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست بأسماء أفعال، انتهى ملخّصاً. (اللسان ١٥: ٤٨٢، شرح الكافية ٢: ٦٨، المغني ١: ٤٥٥)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: وليس لحاق كاف الخطاب، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياساً، بل سماع فيقتصر على المسموع، فنقول: الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء، نُظِر: فإمّا أن يكون متصلاً بما هو ظرف، أو حرف جرّ في الأصل، نحو: «أمامك» و«إليك» أو لا، فهو في الأوّل اسم مجرور، نظراً إلى أصله، وفي الثاني ينظر، فإن كان الاسم الذي ⇐

﴿ و ﴾ [السادسة]: منها ﴿ حيّهل ﴾[1] ....

⇐ اتصل به الكاف ممّا جاء مصدراً مضافاً، واسم فعل معاً، نحو: «رويد زيد وزيداً» احتمل أن يكون الكاف اسماً مجروراً، نظراً إلى كون الاسم مصدراً مضافاً إلى فاعله. وأن يكون حرف خطاب، نظراً إلى كون الاسم اسم فعل نحو: «رويدك زيداً» وإن لم يجز كون الكاف مضافاً إليه فهو حرف خطاب كما في «هاك»، إذ لم يأت «ها زيد» بالإضافة، كما جاء «رويد زيد». وقال الفرّاء: الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل، وليس بشيء، لأنّا نعرف أنّ الكاف في عليك وإليك ودونك، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجروراً. بلى، يمكن دعوى ذلك في نحو «حيهلك» و«هاك» لأنّ الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل، مع أنّ وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل وينبغي له أن يقول إنّ في نحو «رويد» و«ها» مجرّدين عن الكاف ضميراً مستتراً كما في إضرب، ولا يقول بحذف الكاف لأنّ الفاعل لا يحذف. وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب، وهو أضعف، لأنّ المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً نحو: «رويدك زيداً» و«عليك زيداً». وقال ابن بابشاذ: الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما أورد على الفرّاء، انتهى. شرح الكافية ٢: ٦٨)

(١) قال ابن منظور: وحيّهل وحيّهلاً وحيّهلا، منوّناً وغير منوّن كلّه: كلمة يستحثّ بها، قال مزاحم:

بحيّهلاً يُزْجُونَ كلّ مطيّة　　　أمام المطايا، سيرها المتقاذف

قال بعض النحويّين: إذا قلت حيّهلاً فنوّنت قلت حثّاً، وإذا قلت حيّهلا فلم تنوّن فكأنّك قلت الحثّ، فصار التنوين علم التنكير، وتركه علم التعريف، وكذلك جميع ما هذه حاله من المبنيّات، إذا اعتقد فيه التنكير نوّن وإذا اعتقد فيه التعريف حذف التنوين، انتهى.

وقال المحقّق الأسترآبادي: وقد يركّب حيّ مع هلا، الذي بمعنى أسرع واستعجل، فيكون المركّب بمعنى أسرع أيضاً فيعدّى إمّا بـ«إلى» نحو: «حيّهل إلى الثريد» وإمّا بالباء نحو: «حيّهلا بعمر» أي أسرع بذكره، والباء للتعدية كذهب به أو بمعنى أقبل فيتعدّى بـ«على» نحو: «حيّهل على زيد» أو بمعنى «ايت» فيتعدّى بنفسه نحو: «حيّهل الثريد».

⇐

نحو: «حيّهل الثريد» أي ايته[١].

﴿ **والرافعة منها ثلاث كلمات** ﴾:

[**الأُولى**]: ﴿ **هيهات** ﴾[٢] نحو: «هيهات زيد» أي بعد، وهيهات أبلغ في

⇐ وفي المركّب لغات: حيّهل بحذف ألف هلا، للتركيب، حتّى يكون كخمسة عشر، وقد يسكّن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيّهل كما قيل خمسة عشر، وقد يلحقهما التنوين مركّبين فيقال: حيّهلا حيّهلا بفتح الهاء وسكونها، وإذا وقفت على هذين المنوّنين، قلبت نونهما ألفاً، وإثبات الألف فيهما في الوصل لغة رديّة، وقول لبيد:

يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيّهلْ

سكّن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف. وفي كتاب الشعر لأبي علي: حيّهل بكسر اللام وتنوينه، وعند أبي علي حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو: «حُلْوٌ حامِضٌ» يعني أنّ في كلّ منهما ضميراً كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث، هو فاعل مجموع المركّب، لكون المجموع بمعنى أسرع أو أقبل أو ائت، وعند غيره أنّ فيهما ضميراً واحداً وليس في كلّ واحد منهما ضمير، لأنّه انمحى عن كلّ منهما بالتركيب، حكم الاستقلال، انتهى. (اللسان ١٤: ٢٢١، شرح الكافية ٢: ٧٢)

(١) قال السيوطي في شرح الألفيّة: وما لِمَا تنوب عنه من عمل ثابت لها، فترفع الفاعل ظاهراً ومستتراً، وتتعدّى إلى مفعول بنفسها وبحرف جرّ، ومن ثمّ عدّي حيّهل بنفسه لمّا ناب عن ائت وبالباء لمّا ناب عن عجّل، وبـ«على» لمّا ناب عن أقبل، انتهى.

(٢) قال المحقّق الرضي في بحث حذف عامل المفعول المطلق وجوباً: ثمّ اعلم أنّ هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة، إمّا أن يتوغّل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها تقديراً، بل يصير المصدر عوضاً منه وقائماً مقامه كالمصادر الصائرة أسماء أفعال كما يجيء في بابها نحو: «هيهات» و«رويد» و«شتان»، فتبنى لقيامها مقام المبني، ولا يكون لها إذن محلّ من الإعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح أكثر إذن، لتبقى مبنيّة على الأعراب الذي استحقّه حال المصدريّة فيرجع إذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا عليه مع

⇐

....

⇐ الفعل، لصيرورة المصدر كالفعل فيقال: «هيهات زيد»، ويجوز أن يراعى أصلها في المصدريّة، مع كونها أسماء أفعال، فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر، قال الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ فهو بمنزلة بعداً لما توعدون استعمالاً.

وأمّا في المعنى فـ«هيهات» اسم فعل وإلّا لم يبن، وإمّا أن لا يتوغّل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدّراً قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة هاهنا، وهذه المصادر كأنّها قائمة مقام الفعل كالمصادر الأُولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها لكنّها ليست قائمة مقام أفعالها إذ لو قامت مقامها لم تقدّر قبلها فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أنّ الفعل مقدّر قبلها، وببناء الأُولى عرفنا قيامها مقام أفعالها، وقد يجوز في بعض المصادر أن يستعمل الاستعمالين أعني يكون مصدراً واسم فعل نحو: «رويد زيد» و«رويد زيداً» و«بله زيد» و«بله زيداً»، انتهى.

وقال في أسماء الأفعال: ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر «هيهات»، وفي تائها الحركات الثلاث، وقد تبدّل هاؤها الأُولى همزة مع تثليث التاء أيضاً، وقد تنوّن في هذه اللغات الست، وقد تسكن التاء في الوصل أيضاً لإجرائه فيه مجراه في الوقف، وقد يحذف التاء نحو: «هيها» و«أيها»، وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب نحو: «أيهاك»، وقد تنوّن أيضاً نحو: «أيْهاً» وقد يقال: «أيْهانَ» بهمزة ونون مفتوحتين. وقال صاحب المغني بنون مكسورة، وقال بعض النحاة: إنّ مفتوحة التاء مفردة وأصلها «هيهية» كزلزلة نحو: «قوقاة» قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، والتاء للتأنيث، فالوقف عليها إذن بالهاء. وأمّا مكسور التاء فجمع مفتوحة التاء كـ«مسلمات» فالوقف عليها بالتاء وكان القياس «هيهيات» كما تقول «قوقيات» في جمع «قوقاة» إلّا أنّهم حذفوا الألف لكونها غير متمكّنة كما حذفوا ألف هذا، وياء الذي في المثنّى، والمضمومة التاء، تحتمل الإفراد والجمع، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء، وهذا كلّه توهّم وتخمين، بل لا منع أن نقول التاء والألف فيها زائدتان فهي مثل «كوكب»، ولا منع ⇐

الإبعاد[1] من فعله.

﴿ و ﴾ [الثانية]: ﴿ شتّان ﴾ نحو: «شتّان زيد وعمرو»[2] أي: افترقا.

﴿ و ﴾ [الثالثة]: ﴿ سرعان ﴾ نحو: «سرعان زيد»[3] أي: سرع، إلّا أنّ سرعان

⇐ أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة، مع زيادة التاء فقط، وأصلها «هيهية».
ونقول: فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً، وكسرت للساكنين، لأنّ أصل البناء السكون. وأمّا الضمّ فللتنبيه بقوّة الحركة على قوّة معنى البعد فيه، إذ معناه ما أبعده كما ذكرنا وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير ـ أعني أنّ أصله «هيهية» في الأحوال ـ أن لا يوقف عليه إلّا بالهاء وإنّما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى من الوجه الأوّل وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين لأنّ باب قلقال أكثر من باب سلس، انتهى.
ومن كلام السبط الشهيد الحسين بن علي عليه السلام في يوم العاشوراء: «هيهات منّا الذلّة، يأبى الله ذلك لنا ورسوله والمؤمنون وحجور طابت وطهرت وأُنوف حميّة ونفوس أبيّة من أن نؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام». أورده ابن طاووس في اللهوف. (شرح الكافية ١: ١١٧ و٢: ٧٣)

(١) قال المحقّق الرضي: ومعاني أسماء الأفعال أمراً كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إنّ هذه الأسماء بمعناها، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٦٨)

(٢) قال الرضي: شتّان بمعنى افترق مع تعجّب، أي: ما أشدّ الافتراق فيطلب فاعلين فصاعداً، كافترق، نحو: «شتّان زيد وعمرو» وقد يزاد بعده «ما» نحو: «شتّان ما زيد وعمرو». ثمّ قال: وما كناية عن البون أو المسافة أي: بعد ما بينهما من المسافة أو البون، ويجوز أن يكون «ما» زائدة، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٧٤)

(٣) وقالت فاطمة بنت رسول الله عليها السلام في خطاب القوم الذين اجتمعوا على باب دارها وأحرقوها وقالوا لها: قولي لعليّ يَخْرُجْ يدعوك خليفة رسول الله أبوبكر للبيعة: «سرعان ماكَذِبْتُمْ على رسول الله صلى الله عليه وآله». أورده ابن قتيبة في الإمامة والسياسة.
وقالت أيضاً في الخطبة المعروفة في مسجد رسول الله في جماعة من المهاجرين
⇐

أبلغ في التأكيد منه.

أفعال الناقصة

﴿النوع العاشر: الأفعال الناقصة[1] وهي ثلاثة عشر فعلاً، ترفع الاسم

⇐ والأنصار: «أما قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: المرء يُحفَظ في ولده، سرعان ما أجدبتم فأكديتم، وعجلان ذا إهانة» أورده أحمد بن أبي طاهر البغدادي المتوفّى سنة ٢٨٠ في بلاغات النساء ٢٩.

خاتمة:

اعلم أنّه اختلف في أسماء الأفعال أله محلّ من الأعراب أم لا؟ ذهب المحقّق الأسترآبادي إلى الثاني وقال: اسم الفعل كان له في الأصل محلّ من الإعراب، فلمّا انتقل إلى معنى الفعليّة والفعل لا محلّ له من الإعراب في الأصل، لم يبق له أيضاً محلّ من الإعراب. وذهب جماعة إلى الأوّل وهؤلاء بعد اتفاقهم على أصل الإعراب اختلفوا في نوعه فقال بعضهم: مرفوعة المحلّ على أنّها مبتدأت لا أخبار لها كما في المبتدأ الوصفي. وقال بعض آخر: منصوبة المحلّ على المصدريّة.

(١) يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ، ويسمّى اسمهنّ حقيقة وفاعلهنّ مجازاً، وينصبن الخبر ويسمّى خبرهنّ حقيقة ومفعولهنّ مجازاً.

قال ابن الحاجب: لا يصحّ التعلّق بالأفعال الناقصة لأنّها لم يقصد بها في التحقيق نسبةُ حدث محقَّق إلى فاعلها. ومعنى قولنا: حدث محقَّق، يعني أنّه لم يُرَدْ أنّ زيداً، ثبت، وإنّما أريد أنّ القيام المنسوبَ إلى زيد وهو خبره، ثبت، وذلك حاصل لو لم تذكر «كان» وإنّما قصد بالإتيان بها على المبتدأ والخبر، وتفيد الخبر معنى بالنسبة إلى المبتدأ مع بقائه في الحقيقة مخبراً عنه على ما كان عليه في الابتداء، ولذلك توهّم كثير من النحويين أنّه لا دلالة لها على الحدث أصلاً وإنّما وضعت للدلالة على مجرّد الزّمان فلذلك لم تأت عاملةً في شيءٍ غير الاسم والخبر. انتهى. (الأمالي ٢: ٨٥١، شرح الشذور ١٨٤)

وتنصب[١] **الخبر**﴾. وإنّما سمّيت هذه الأفعال[٢] ناقصة لأنّه لا يتمّ الكلام بالفاعل[٣]، بل يحتاج إلى خبر منصوب. وهي: ﴿**كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وما زال، وما برح، وما انفكّ، وما فتئ، وما دام،**

---

(١) إعلم أنّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس.

٢ ـ وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّم عليه نفي أو شبهه وهو النهي والدعاء وهو أربعة: زال وبرح وفتئ وانفكّ.

٣ ـ وما يعمله بشرط أن يتقدّم عليه «ما» المصدريّة الظرفيّة وهو: دام نحو: ﴿**مَا دُمْتُ حَيّاً**﴾ أي: مدّة دوامي حيّاً، وسمّيت «ما» هذه مصدريّة لأنّها تقدّر بالمصدر وهو الدوام، وظرفيّة لأنّها تقدّر بالظرف وهو المدّة.

(٢) قال المحقّق الأسترآبادي: إنّما سمّيت ناقصة لأنّها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامّة فإنّها تتمّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب. (شرح الكافية ٢: ٢٩٠)

(٣) قال المحقّق الرضي الأسترآبادي: تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها، إذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، ولهذا لا تحذف أخبارها غالباً، حذف خبر المبتدأ، لكون الفاعل مضمونها مضافاً إلى الاسم فكما لا يسمّى منصوبها المشبّه بالمفعول مفعولاً فالقياس أن لا يسمّى مرفوعها المشبّه بالفاعل فاعلاً لكنّهم سمّوه فاعلاً على القلّة ولم يسمّوا المنصوب مفعولاً، لما مهّدوا من أنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل، وقد يستغنى عن المفعول، انتهى.

أقول: أنكر المحقّق الرضي تسمية منصوبها مفعولاً ولم يطّلع على كلام معاصره ابن هشام الأنصاري المصري تسميته مفعولاً في كلّ من شرحي الشذور والقطر. (شرح الكافية ٢: ٢٩٢)

وليس ﴾، وما يتصرّف منهنّ وألحق بعضهم خمسة أفعال بها[١]، وهي: آض، وعاد، وغدا، ووقع، وراح.

ويكون لـ«كان» معانٍ[٢]:

[١] أحدها [أن تكون] ناقصة نحو: «كان زيد قائماً» وقد تجيء[٣] للماضي نحو: **﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾**[٤]، وقد تجيء للمستقبل، نحو: **﴿ وَكَانَ**

---

(١) بعضهم زاد على هذه أيضاً وبعضهم نقص فمن أراد الاطّلاع عليها فليقرأ شرح الرضي على الكافية.

(٢) ترد كان في العربيّة على ثلاثة أقسام:

[١] ناقصة، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو: **﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً ﴾**.

[٢] وتامّة فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: **﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾**.

[٣] وزائدة؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

(٣) قال المحقّق الرضي رضوان الله عليه: فـ«كان» تكون ناقصة بمعنيين:

أحدهما: ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي يدلّ عليه صيغة الفعل الناقص إمّا ماضياً أو حالاً أو استقبالاً، فكان للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال، وذهب بعضهم إلى أنّ «كان» يدلّ على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي، وشُبْهته قوله تعالى: **﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾** وذهل أنّ الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً لا من لفظ «كان»، ألا ترى أنّه يجوز «كان زيد نائماً نصف ساعة فاستيقظ» وإذا قلت «كان زيد ضارباً» لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال أن يكون «كن ويكون» أيضاً للاستمرار، وقول المصنّف دائماً أو منقطعاً ردّ على هذا القائل يعني أنّه يجيء دائماً كما في الآية، ومنقطعاً كما في قولك «كان زيد قائماً» ولم يدلّ لفظ «كان» على أحد الأمرين بل ذاك إلى القرينة.

والمعنى الثاني أن تكون بمعنى صار، انتهى ملخّصاً. (شرح الكافية ٢: ٢٩٣)

(٤) من الآية ٤٨ من سورة النّمل.

يَوْماً عَلَى ٱلْكَافِرِينَ عَسِيراً﴾[(١)]، وقد تجيء للحال نحو: **﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيّاً﴾**[(٢)]، وقد تجيء جامعة لذلك نحو: **﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾**[(٣)]، أي: لم يزل عليماً حكيماً في الزمان الماضي والحال والاستقبال.

[٢] وقد تكون تامّة[(٤)] أي: لا تحتاج إلى الخبر، إذا كانت بمعنى وقع[(٥)]، نحو: «كان الأمر»[(٦)] أي وقع الأمر.

[٣] وقد تكون[(٧)] زائدة إذا وقعت بين «ما» التعجّب وفعل ....

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٣) من الآية: ١٧ و٩٢ و١٠٤ و١١١ و١٧٠ من سورة النساء و ٤ من سورة الفتح. ولكن الدلالة على جميع الأزمنة في الآيات من سورة النساء والفتح إنّما استفيدت من قرينة علم الله وحكمه لا من «كان» على ما أشار إليه المحقّق الرضي في نظير الآية.

(٤) إعلم أنّه يختصّ ما عدا «فتئ» و«زال» وليس من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تامّاً ومعنى التمام على قول المحقّق الرضي وابن هشام الأنصاري أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب، وما فسّرا به التمام هو الصحيح. وعن أكثر البصريّين أنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا، لم سمّي ناقصاً؟ فعلى ما اختاره الرضي وابن هشام سمّي ناقصاً لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنّه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان؛ والصحيح الأوّل.

(٥) وكذا ثبت ونحوه من أفعال العموم. قال الرضي: وتكون تامّة بمعنى ثبت وقد تقدّم ما يرشدك إلى أنّ الناقصة أيضاً تامّة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم فوزانهما وزان «علم» الناصب لمفعول واحد، و«علم» الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد، ونقل أنّ «كان» تجيء بمعنى كفل وعزل، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٣)

(٦) وكذا إذا كان بمعنى حصل وثبت.

(٧) وشرط زيادتها أمران:

⇐

التعجّب[١] نحو: «ما كان أحسن زيداً».

[٤] وتكون بمعنى «صار»[٢] نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٣].

[٥] وقد يكونُ فيها ضمير الشأن[٤]، وحينئذٍ تقع بعدها جملة تفسّر ذلك

⇐ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي.

والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً كقولك: ما كان أحسن زيداً، أصله: ما أحسن زيداً، فزيد كان بين «ما» وفعل التعجّب.

قال ابن هشام: ولا نعني بزيادتها أنّها لم تدلّ على معنى البتّة، بل أنّها لم يؤت بها للإسناد، انتهى.

وقال المحقّق الرضي: إعلم أنّ «كان» تزاد غير مفيدة لشيء إلّا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب. ثمّ قال: وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ أنّها زائدة غير مفيدة للماضي وإلّا فأين المعجز؟ وصبيّاً على هذا حال، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٣)

(١) قال الرضي: ثمّ اعلم أنّ الزائدة والمجرّدة للزمان أعني غير العاملة لا تقعان أوّلاً لأنّ البداية تكون باللوازم والأصول، والمجرّدة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر وتقعان في الحشو كثيراً، وفي الأخير على رأي نحو قولك: حضر الخطيب كان، ولا تزاد ولا تجرّد إلّا ماضية لخفّتها، وقد أجاز أبوالبقاء زيادة مضارع كان في قول حسّان:

كأنّ سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجها عسل وماء

على رواية رفع مزاجها وعسل وماء، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٤)

(٢) هذا أيضاً نوع من الناقصة. قال الرضي: فـ«كان» تكون ناقصة بمعنيين: أحدهما ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي يدلّ عليه صيغة الفعل الناقص، والمعنى الثاني أن يكون بمعنى «صار» وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأوّل نحو قوله:

بتيهاء قفر والمطيّ كأنّها ... قطا الحزن قد صارت فراخاً بيوضها

انتهى ملخّصاً. (شرح الكافية ٢: ٢٩٣)

(٣) من الآية ٣٤ من سورة البقرة.

(٤) أي: يكون في «كان» الناقصة ـ على أيّ معنى كانت من معنييها ـ ضمير الشأن مقدّراً ⇐

الضمير، نحو: «كان زيد قائم» أي: كان الشأن زيد قائم.

و«صار» للانتقال[١] من حال إلى حال إمّا باعتبار العوارض نحو: «صار البشر أميراً» وإمّا باعتبار الحقائق؛ نحوَ: «صار الماء هواء» وقد تكون تامّة إذا كانت بمعنى «ذهب» نحو: «صار زيد إلى عمرو» أي: ذهب إليه.

و«أصبح» نحو: «أصبح زيد غنيّاً»، وقد تكون تامّة نحو: «أصبح زيد» أي: دخل في وقت الصباح، وقد تكون بمعنى: «صار» نحو: «أصبح زيد فقيراً»، و«أمسى» نحو: «أمسى زيد عابداً»، و«أضحى» نحو: «أضحى زيد راكباً».

واعلم أنّ هذه الأفعال الثلاثة الأخيرة تجيء على ثلاثة معان:

أحدها: اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصّة التي هي الصباح والمساء والضحى[٢] كما قرنت غنى زيد بالصباح، وعبادة زيد بالمساء، وركوبه بالضحى،

⇐ فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحلّ خبراً لـ«كان». وقال بعضهم: «كان» المضمر فيها ضمير الشأن تامّة فاعلها ذلك الضمير أي: وقعت القصّة ثمّ فسّرت القصّة بالجملة. قال الرضي: والأوّل أولى لأنّه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن إلّا مبتدأ في الحال نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أو في الأصل كاسم «إنّ» وأوّل مفعولي «ظننت» نحو: «إنّه زيد قائم» و«ظننته زيد قائم»، انتهى.

(١) قال الرضي: هذا معناها إذا كانت تامّة ـ كما تقدّم ـ ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد أن لم يثبت، ومعنى «يصير» يكون بعد أن لم يكن، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٤)

(٢) قال الرضي الأستراَبادي: هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامّة، والناقصة بمعنيين: إمّا بمعنى «صار» مطلقاً من غير اعتبار الأزمنة التي يدلّ عليها تركيب الفعل أعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدلّ عليه صيغة الفعل أعني الماضي والحال والاستقبال، وإمّا بمعنى كان في الصبح، وكان في المساء، وكان في الضحى، فيقترن في هذا المعنى ⇐

....

⇒ الأخير مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم بزماني الفعل، أعني الذي يدلّ عليه تركيبه والذي يدلّ عليه صيغته فمعنى أصبح زيد أميراً أنّ إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي، ومعنى يصبح قائماً أنّ قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال. وتكون تامّة كقولك أصبحنا والحمد لله، وأمسينا والملك لله، أي وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا أضحينا فيدلّ أيضاً كلّ منهما على الزمانين، انتهى كلامه.
فائدة: وردت «أصبح» تامّة في كلام فاطمة بنت رسول الله ﷺ من بعد أن غصبوا حقّها وحقّ زوجها وأحرقوا دارها وأمسى في كلام عليّ بن الحسين السجّاد بعد أن قتلوا الحسين بن عليّ عطشاناً وسبوا أهله وعياله.
أمّا ورود «أصبح» تامّة في كلام فاطمة فقد أورده أحمد بن أبي طاهر البغدادي في بلاغات النساء فقال: وحدّثني هارون بن مسلم بن سعدان، عن الحسن بن علوان، عن عطيّة العوفي قال: لمّا مرضت فاطمة عليها السلام المرضة التي توفّيت بها، دخل النساء عليها، فقلن: كيف أصبحتِ من علّتك يا بنت رسول الله؟ قالت: «أصبحتُ والله عائفة لدنياكم، قالية لرجالكم، لفظتُهم بعد أن عجمتُهم، وشنِئتُهم بعد أن سَبَرتُهم، فقبحاً لفلول الحدّ، وخور القنا، وخطل الرأي، وبئسما قدّمت لهم أنفسُهم أن سخِط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون» انتهى.
وأمّا ورود «أمسى» تامّة في كلام الإمام الرابع عليّ بن الحسين عليه السلام، فقد أورده ابن طاووس في اللهوف قال: وخرج زين العابدين عليه السلام يوماً يمشي في أسواق دمشق فاستقبله المنهال بن عمرو، فقال له: كيف أمسيت يابن رسول الله؟ فقال: «أمسينا كمثل بني إسرائيل في آل فرعون؛ يُذبّحون أبنائهم، ويستحيون نسائهم. يا منهال، أمست العرب تفتخر على العجم بأنّ محمّداً عربي، وأمست قريش تفتخر على سائر العرب بأنّ محمّداً منها، وأمسينا معشر أهل بيته ونحن مغصوبون مقتولون مشرّدون فإنّا لله وإنّا إليه راجعون ممّا أمسينا فيه يا منهال»، انتهى. قال ابن طاووس: ولله درّ مهيار حيث قال:

يعظّمون له أعواد منبره   وتحت أرجلهم أولاده وَضَعُوْا

⇐

واثنتان بقيّتان ذكرتا في بيان «أصبح»[١].

و«ظلّ» للاستمرار[٢] في النهار نحو: «ظلّ زيد عابداً». و«بات»[٣] للاستمرار في الليل نحو: «بات زيد مصلّياً» وقد تكونان بمعنى «صار» نحو: ﴿ **ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا** ﴾[٤] فإنّه لا يختصّ زماناً دون زمان، و«بات زيد فقيراً» أي صار[٥]. و«ما زال» نحو: «ما زال زيد أميراً»[٦]..

⇐ بأيّ حكم بنوه يتبعونكم وفخركم أنّكم صحب له تَبَعُ

انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٤، بلاغات النساء ٣٢، اللهوف ١١٢)

(١) هكذا في الخطّيّة وغيرها والظاهر: واثنان باقيان ذكرا في بيان «أصبح» إذ الواحد والإثنان يذكّران مع المذكّر ويؤنّثان مع المؤنّث.

(٢) قال الرضي: معنى «ظلّ زيد متفكّراً» كان في جميع النهار كذلك، فاقترن مضمون الجملة وهو تفكّر زيد بجميع النهار، مستغرقاً له، ويقترن أيضاً بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي الماضي أو الحال أو الاستقبال، وتصريفه: ظلّ يظلّ ظلولاً. قالوا: ولم تستعمل ظلّ إلّا ناقصة. وقال ابن مالك: تكون تامّة بمعنى طال أو دام، والعهدة عليه. وقال بعد سطور: وقد جاء ظلّ ناقصة بمعنى: صار مجرّداً من الزمان المدلول عليه بتركيبه، قال تعالى: ﴿ **ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا** ﴾، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٥)

(٣) قال الرضي: وقولك «بات زيد مهموماً» أي كان في جميع الليل كذلك، فاقترن همّ زيد بزماني بات، وهما جميع الليل، والزمن الماضي، ومصدره البيتوتة، ومضارعه: يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب، وتجيء تامّة بمعنى أقام ليلاً، ونزل سواء نام أو لم ينم.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة النحل.

(٥) قال الرضي: وأمّا مجيء «بات» بمعنى «صار» ففيه نظر، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٥)

(٦) قال ابن هشام: ويشترط في زال شرط آخر (زيادة على الشرط الأوّل وهو تقدّم النفي عليها) وهو أن يكون ماضي يزال، فإنّ ماضي يزول فعل تامّ قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ**

⇐

و«ما فتئ» نحو: «ما فتئ[1] زيد عالماً». و«ما برح» نحو[2]: «ما برح زيد عاقلاً». و«ما انفكّ» نحو: «ما انفكّ زيد عالماً».

واعلم أنّ هذه الأفعال الأربعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها، مذ كان قَبِلَه أي في زمان يمكن قبول الخبر في المعتاد، مثل: «ما زال زيد أميراً» أي: مذ كان قابلاً للإمارة لا في حال كونه طفلاً فيلزمها النفي ليدلّ على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الأفعال حينئذٍ بمنزلة «كان»[3]، لكون هذه الأفعال للنفي، ودخول

⇐ **مِن بَعْدِهِ﴾** و«إنِ» الأُولى في الآية شرطيّة، والثانية نافية. وماضي يزيل فعل تامّ متعدّ بمعنى ماز يميز، يقال: «زال زيد ضأنه من معز فلان» أي ميّزه منه، انتهى.

وقال في شرح الألفيّة: وقيّدتُ زال بماضي يزال، احترازاً من زال ماضي يزيل فإنّه فعل تامّ متعدّ إلى مفعول، ومعناه: ماز، تقول: «زِلْ ضَأنك عَن مَعْزِك» ومصدره الزيل، ومن ماضي يزول، فإنّه فعل تامّ قاصر، ومعناه الانتقال ومنه: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا**﴾ ومصدره الزوال، انتهى.

أقول: وزال التي بمعنى انفصل ومضارعه يزال ليس له مصدر وهي من الأفعال الناقصة.

وقال المحقّق الرضي: و«ما زال» الناقص، واويّ، مضارعه «ما يزال» كخاف يخاف، فأمّا «زال يزول» كقال يقول، وقولك: «زاله يزيله» أي فرّقه، من الياء، فتامّان، انتهى. (شرح الشذور ١٨٤، أوضح المسالك ١: ٢٣٧، شرح الكافية ٢: ٢٩٢)

(١) من باب منع وعلم أيضاً.

(٢) هذا أيضاً جاءت من بابي منع وعلم، وفي الدعاء للإمام المنتظر عجّل الله فرجه الشريف: «إلَهي عظم البلاء وبرح الخفاء وانكشف الغطاء وانقطع الرجاء وضاقت الأرض ومنعت السماء فأنت المستعان وإليك المشتكى وعليك المعوّل في الشدّةوالرخاء» وبرح بمعنى زال، ولمّا لم يقصد منها الاستمرار لم يتقدّمها النفي في الدعاء.

(٣) قال الرضي: وأصل «ما زال» و«ما برح» و«ما فتئ» و«ما انفكّ» أن تكون تامّة بمعنى ما انفصل فتعدّي بـ«من» إلى ما هو مصدر خبرها، فيقال في موضع «ما زال زيد عالماً»، «ما

⇐

حرف النفي على النفي مستلزم للإثبات لأنّ حرف النفي إذا دخلت على النفي أفادت الإثبات[١] ولهذا[٢] لم يجز أن يقال: «ما زال زيد إلّا قائماً» كما لم يجز أن يقال «كان زيد إلّا عالماً».

⇐ زال زيد من العلم» أي ما انفصل منه لكنّها جعلت بمعنى «كان» دائماً، فنصبت الخبر نصب «كان» وإنّما جعلت بمعناه لأنّه إذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلاً له دائماً، انتهى ملخّصاً. (شرح الكافية ٢: ٢٩١)

(١) قال الرضي: وإنّما أفاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لأنّ نفي النفي إثبات، وإذا قيّدت نفي الشيء بزمان وجب أن يعمّ ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات فإنّك إذا قيّدت إثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزمان إذا قلت مثلاً «ضرب زيد» كفى في صدق هذاا لقول وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي، وأمّا قولك «ما ضرب» فإنّه يفيد استغراق نفي الضرب بجميع أجزاء الزمن الماضي، وذلك لأنّهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيّدان بزمن واحد في طرفي نقيض، فلو جعل النفي كالإثبات مقيّداً بوقوعه (أي وقوع النفي) في جزء غير معيّن من أجزاء ذلك الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات إذ يمكن كون الجزء الذي يقيّد الإثبات به غير الجزء الذي يقيّد به النفي، فلا يتناقضان، فاكتفى في الإثبات بوقوعه مطلقاً ولو مرّة، وقصدوا في النفي الاستغراق إذ استمرار الفعل أصعب وأقلّ من استمرار الترك فصار نحو: ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئيّة والسالبة الكلّيّة اللتين تناقض إحداهما الأُخرى فتبيّن بهذا أنّ النهي يفيد التكرار على ما ذهب إليه أكثر الأُصوليّين، فحصل من هذا كلّه أنّ نفي النفي يكون أيضاً دائماً ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم وهو المقصود، انتهى ملخّصاً. (شرح الكافية ٢: ٢٩١)

(٢) قال الرضي: ولكون «ما زال» وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتّصل أداة الاستثناء بخبرها لأنّ الاستثناء المفرّغ لا يكون في الموجب إلّا في الفضلات ـ كما مرّ في بابه ـ وخبر المبتدأ ليس بفضلة، فلا يجوز «ما زال زيد إلّا عالماً» لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلّا العلم، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٩٥)

و«ما دام» لتوقيت[١] أمر بمدّة ثبوت خبرها لاسمها نحو: «إجلس مادام زيد جالساً»، ومن ثمّ[٢] احتاجت إلى كلام فيما قبلها لأنّها ظرف، والظرف يحتاج إلى كلام لأنّه فضلة، والفضلة لا تجيء إلّا بعد المسند والمسند إليه.

و«ليس»[٣] لنفي مضمون الجملة حالاً عند أكثرهم[٤] لاستعمال العرب كذلك،

---

(١) قال الرضي: أي لتوقيت فعل بمدّة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك «إجلس ما دام زيد قائماً أبوه» موقّت لجلوس المخاطب بمدّة ثبوت قيام أبي زيد وكذا إن كان فاعل الخبر ضمير اسم «مادام» نحو: «إجلس مادام عمرو نائماً». (شرح الكافية ٢: ٢٩٦)

(٢) قال الرضي: أي: ومن أجل كونه توقيتاً لشيء يكون ظرفاً لذلك الشيء والظرف فضلة فلابدّ من تقدّم جملة اسميّة كانت أو فعليّة، لفظاً أو تقديراً كغيره من الفضلات و«ما» التي في أوّل «ما دام» مصدريّة والمضاف الذي هو الزمان محذوف أي: مدّة دوام قيام زيد، انتهى.

(٣) وزنه «فِعِل» بالكسر كهيب، كما يقال: عَلْمَ في عَلِمَ، وألزموا تخفيفها بالإسكان، وترك قلب يائها ألفاً كما هو القياس في «هاب» الماضي، لمخالفتها أخواتها في عدم التصرّف، ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء «فَعَلَ» إذ الفتحة لا يحذف من العين تخفيفاً، ولا مضموم الياء «فَعُلَ» لأنّه لم يوجد في يائي العين إلّا في «هَيُؤَ» على ما فصّلناه في كتابنا في التصريف الموسوم بـ«قرّة الطرف في تبيين قواعد وأبواب الصرف» وسمع لُسْتُ «بضمّ اللام» فيكون على هذه اللغة كـهَيُؤَ. واختلف في نوعها على قولين: فسيبويه والمحقّق الأسترآبادي وابن هشام على أنّها فعل غير متصرّف لدلالة اتصال الضمائر بها عليها وهي لا تتّصل بغير صريح الفعل إلّا نادراً، وابن السّراج وأبو عليّ في أحد قوليه وابن شقير وجماعة على أنّها حرف، إذ لو كان مخفّف فعل كـ«صَيد» في «صيد» لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كـ«صيدت»، ولو كان كـ«هاب» لكسرت الفاء كَـ«هِبْتُ». وأجابهم المحقّق الأسترآبادي بأنّ ذلك لمفارقتها أخواتها في عدم التصرّف.

(٤) اختلف في معناها على أقوال:

⇐

نحو: «ليس زيد قائماً الآن» ولا تقول: «غداً». وقيل[١]: مطلقاً أي حالاً كان أو غيره كما قال الله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٢] أي: العذاب، فهذه لنفي المستقبل، لكون العذاب غيرَ مصروف عنهم يوم القيامة[٣].

واعلم أنّه يجوز تقديم أخبارها كلّها على أسمائها[٤] نحو: «كان زيد قائماً» لكونها أفعالاً، وجواز تقديم المنصوب على المرفوع لقوّتها.

وفي تقديم الأخبار[٥] على الأفعال ثلاثة أقسام:

⇐ ١ ـ ذهب سيبويه وابن السّراج إلى أنّها للنفي مطلقاً، قالا: تقول: «ليس خلق الله مثله» في الماضي، وقال الله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ في المستقبل.

٢ ـ وابن هشام وجمهور النحاة إلى أنّها لنفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو: «ليس خلق الله مثله».

٣ ـ وفصّل الأندلسي فقال: ليس بين القولين تناقض لأنّ خبر «ليس» إن لم يقيّد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: «زيد قائم» وإذا قيّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيّد به.

ثمّ اعلم أنّ المراد بالحال هو الحال الصرفي أي: زمان التكلّم، وبالأكثر جمهور النحاة.

(١) القائل هو سيبويه وابن السّراج.

(٢) من الآية ٨ من سورة هود.

(٣) يجوز في هذا الباب أن يتوسّط الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدّم المفعول على الفاعل، ومنع ابن درستويه تقديم خبر «ليس» وابن معط تقديم خبر «دام» فقال:

ولا يجوز أن تقدّم الخبر   على اسم مادام وجاز في الأُخر

(٤) وفي المخطوطة: على اسمها والصحيح ما أثبتناه.

(٥) للخبر ثلاثة أحوال:

أحدها: التأخير عن الفعل واسمه وهو الأصل.

⇐

[١] قسم يجوز وهو من «كان» إلى «بات» نحو: «قائماً كان زيد».

[٢] وقسم لا يجوز، وهو ما أوّله «ما» فإنّه لا يتقدّم عليه معموله، ولكن يتقدّم على اسمه فحسب[١] خلافاً لابن كَيْسان[٢] وأتباعه فإنّه يجوّز تقديم أخبار هذا

⇐ الثاني: التوسّط بين الفعل واسمه.

الثالث: التقدّم على الفعل واسمه، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿**أَهؤلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ**﴾ فـ«إيّاكم» مفعول «يعبدون» وقد تقدّم على «كان» وتقدّم المعمول يؤذن بجواز تقدّم العامل، ويمتنع ذلك في خبر «ليس» و«دام»؛ أمّا امتناعه في خبر دام فبالاتّفاق لأنّك إذاقلت: لا أصحبك ما دام زيد صديقك، ثمّ قدّمت الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لأنّ «ما» هذه موصول حرفيّ يقدّر بالمصدر، وإن قدّمته على «دام» دون «ما» لزم الفصل بين الموصول الحرفيّ وصلته، وذلك لا يجوز، وإنّما يجوز ذلك في الموصول الاسميّ غير الألف واللام وأمّا امتناعه في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيّين والمبرّد وابن السّراج وابن هشام، واستدلّوا بدليلين: أحدهما: عدم السماع عن العرب، وثانيهما: جمودها، فأشبهت «عسى» وخبرها لا يتقدّم باتّفاق. وذهب أبو علي الفارسي وأبوالفتح ابن جنّي إلى الجواز مستدلّين بقوله تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**﴾ وذلك لأنّ «يوم» متعلّق بـ«مصروفاً» وقد تقدّم على «ليس» وتقدّم المعمول يؤذن بجواز تقدّم العامل. والجواب أنّهم توسّعوا في الظروف ما لم يتوسّعوا في غيرها. ونقل ابن هشام عن سيبويه القول بالجواز، والقول بالمنع.

(١) قال الرضي: وأمّا «ما دام» فلا خلاف في امتناع تقدّم خبرها عليها، وأمّا غير «ما دام» ممّا في أوّله «ما» من هذه الأفعال فأجاز الكوفيّيون (غير الفرّاء ووافقهم ابن كيسان) تقديم خبرها عليها قالوا: لأنّ «ما» لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كجزئها بخلاف نحو «ما فارق» و«ما انفصل» فإنّها لم تلزمها بل جاز حذفها لفظاً ومعنى، والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الأفعال، ولم يجوّز ذلك غيرهم نظراً إلى لفظ «ما» ولولم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام. (شرح الكافية ٢: ٢٩٧)

(٢) هو أبوالحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي النحوي تلميذ أبي العبّاس المبرّد

⇐

القسم على نفسه غير «ما دام».

[٣] وقسم مختلف فيه وهو «ليس».

أفعال المقاربة

﴿النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة﴾[١]، وإنّما سمّيت هذه الأفعال أفعال المقاربة، لأنّها وضعت لدنوّ الخبر إلى فاعلها[٢] رجاء أو حصولاً، أو أخذاً فيه

⇐ وأحمد بن يحيى ثعلب، كان مجلس درسه كثير الفائدة، وكان يدرّس فيها أنواع العلوم، واتفق كثيراً أن اجتمع بباب داره قرب ثلاثمائة دابّة كلّها من الأشراف والرؤساء يشاركون في درسه، توفّي سنة ٢٩٩ هـ.

(١) قال ابن هشام: وهذا من باب تسمية الكلّ باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة، وحقيقة الأمر أنّ أفعال الباب ثلاثة أنواع:

ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة: «كاد» و«أوشك» و«كرب».

وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة: «عسى» و«اخلولق» و«حرى».

وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير ومنه: «أنشأ» و«طفق» و«جعل» و«علق» و«أخذ»، انتهى.

وقال السيوطي: وفي تسميتها بذلك تغليب إذ منها ما هو للشروع وما هو للرجاء، انتهى.

(أوضح المسالك ١: ٣٠١)

(٢) قال الجامي: لدنوّ الخبر: أي للدلالة على قرب حصوله للفاعل، رجاء: منصوب على المصدريّة بتقدير مضاف أي دنوّ رجاء بأن يكون ذلك الدنوّ بحسب رجاء المتكلّم وطمعه حصول الخبر له، لا بجزمه به، فـ«عسى» في قولك: عسى زيد أن يخرج، يدلّ على قرب حصول الخروج لزيد، بسبب أنّك ترجو ذلك، وتطمعه، لا أنّك جازم به، أو وضع لدنوّ الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً أي: دنوّ حصول بأن يكون إخبار المتكلّم بذلك الدنوّ، لإشراف الخبر على حصوله للفاعل، فـ«كاد» في قولك: «كاد زيد يخرج» ⇐

﴿ وهي أربعة أفعال[١] ﴾:

الأوّل: ﴿ عسى ﴾.

﴿ و ﴾ الثاني: ﴿ كاد ﴾.

﴿ و ﴾ الثالث: ﴿ كرب ﴾.

﴿ و ﴾ الرابع: ﴿ أوشك ﴾.

وعملها[٢] كعمل «كان» لأنّها من أخوات «كان» لكونها أيضاً لتقرير[٣] الفاعل

⇐ يدلّ على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله أو وضع لدنوّ الخبر، وقرب حصوله للفاعل أخذاً فيه، أي: دنوّ أخذ وشروع في الخبر بأن يكون ذلك الدنوّ بسبب جزم المتكلّم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدّي لما يفضي إليه فطفق في قولك «طفق زيد يخرج» يدلّ على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلّم بشروعه فيما يفضي إليه، انتهى. (الفوائد الضيائيّة: ٢٧٧)

(١) عدّها ابن هشام ثلاثة عشر فعلاً كالأفعال الناقصة، وما ذكره هاهنا هو أُصولها لا تمامها. (شرح شذور الذهب ١٨٩)

(٢) قال ابن هشام: فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل «كان» فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلّا أنّ خبرها لا يكون إلّا فعلاً مضارعاً ثمّ منه ما يقترن بـ«أن» ومنه ما يتجرّد عنها، ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لـ«كان» وأخواتها لم تنفرد بباب على حِدَة، انتهى باختصار. (شرح شذور الذهب ١٨٩)

(٣) عرّف ابنُ الحاجب الأفعالَ الناقصة بأنّها ما وضعت لتقرير الفاعل على صفة فقال الرضي: كان ينبغي أن يقيّد الصفة فيقول: على صفة غير مصدره فإنّ «زيد» في «ضرب زيد» أيضاً متّصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعِال التامّة. وأمّا الناقصة فهي لتقرير الفاعل على صفة هي متّصفة بمصادر الناقصة فمعنى: «كان زيد قائماً» إنّ زيداً متّصف بصفة القيام المتّصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، ومعنى «صار زيد غنيّاً» إنّ زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل، لتقرير

⇐

على صفة بسبيل المقاربة رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه، إلّا أنّه أفردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها، وجواز تقديم خبر «كان» عليها[1]، أمّا «عسى»[2] فهي غير متصرّفة[3] وخبرها فعل المضارع مع

⇐ الفاعل على صفة أي جعله وتثبيته عليها، انتهى. وقاس الشارح الأفعال المقاربة بالناقصة فقال: لكونها أي أفعال المقاربة أيضاً كالأفعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة. (انظر: شرح الكافية ٢: ٢٩٠)

(١) سبب انفراد أفعال المقاربة عن الناقصة أمران:

١ ـ اختصاص خبر المقاربة بالمضارع.

٢ ـ وامتناع تقديم خبرها عليها.

قال الرضي: ولكون أفعال المقاربة أي «كاد» ومرادفاته، وأفعال الشروع أي «طفق» ومرادفاته فروعاً لكان، ومحمولة عليها، لم يتقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدّم خبر «كان» عليه، انتهى.

أقول: أي لو قدّم لزم مزيّة الفرع على الأصل أو تساويهما وكلاهما باطلان. (شرح الكافية ٢: ٣٠٥)

(٢) قال المحقّق الأسترآبادي: الذي أرى أنّ «عسى» ليس من أفعال المقاربة إذ هو طمع في حقّ غيره تعالى وإنّما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوّ ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إنّ معناه رجاء دنوّ الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنّف، أي: إنّ الطامع يطمع في دنوّ مضمون خبره فقولك: «عسى الله أن يشفي مريضي» أي: إنّي أرجو قرب شفائه وذلك لأنّ «عسى» ليس متعيّناً بالوضع للطمع في دنوّ مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً سواء ترجي حصوله عن قريب أو بعيد، مدّة مديدة، تقول: «عسى الله أن يدخلني الجنّة» و«عسى النبيّ ﷺ أن يشفع لي»، فإذا قلت: «عسى زيد أن يخرج» فهو بمعنى لعلّه يخرج ولا دنوّ في «لعلّ» اتفاقاً، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٠٦)

(٣) قال ابن هشام: «عسى» فعل مطلقاً، لا حرف مطلقاً، خلافاً لابن السّراج وثعلب، ولا حين ⇐

«أن»[١]، نحو: «عسى زيد أن يخرج»[٢] وقد يحذف[٣] «أن» تشبيهاً بـ«كاد» نحو:

⇐ يتّصل بالضمير المنصوب كقوله:

* يا أبتا علّك أو عساكا *

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي ومعناه الترجّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿**وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ**﴾، انتهى. (المغني ١: ٢٠١)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: وأمّا التزامهم في خبر عسى كونه مضارعاً بـ«أن» ومنعهم من أن يكون مصدراً نحو: «عسى زيد القيام» وكذا منعوا من «عسى قيام زيد» فلأنّ المضارع المقترن بـ«أن» للاستقبال خاصّة، والطمع والإشفاق مختصّان بالمستقبل، فهو أليق بـ«عسى» من المصدر ومن ثمّة قد يحمل «لعلّ» وإن كانت من أخوات «أن» عليه، نحو: «لعلّك أن تقوم»، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٠٥)

(٢) قال ابن الحاجب: إنّما أوقعت «أن» في خبر «عسى» دون السين وسوف لأمرين:
أحدهما: إنّها تؤوّل بالاسم الذي هو المصدر والمعنى عليه، فكانت أولى ممّا لا يؤوّل بذلك وهما السين وسوف.
والثاني: «أن عسى» فيها معنى الإنشاء والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلّان جملة خبريّة بخلاف «أن» مع فعلها فإنّها لا تستقلّ جملة أصلاً، فكان وقوع ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في حيّزه أولى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الإنشاء والخبر، أمّا امتناع «لا» و«لن» فواضح لأنّهما للنفي وهذه للإثبات وهما متنافيان، انتهى. (الأمالي ٢: ٨٦٥، الإملاء ١٨٩)

(٣) كقول هدبة بن خشرم:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

قال الرضي: وهو قليل، وذلك لشبه «عسى» بـ«كاد» عند من قال هو خبر، وذلك عند الكوفيّين بتقدير «أن» ويتعيّن في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل أخبارها ضميراً عائداً إلى اسمها، انتهى باختصار. (شرح الكافية ٢: ٣٠٤)

«عسى زيد يخرج» وقد تقع «أن»[١] مع الفعل المضارع فاعلالها ويقتصر عليه وحينئذٍ تكون تامّة، نحو: «عسى أن يخرج زيد».

و«كاد» نحو: «كاد زيد يخرج» وخبر كاد الفعل المضارع بغير[٢] «أن»،

---

(١) قال ابن هشام: الاستعمال الثاني أن تسند إلى «أن» والفعل، فتكون فعلاً تامّاً، هذا هو المفهوم من كلامهم. وقال ابن مالك: عندي أنّها ناقصة أبداً ولكن سدّت «أن» وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزئين كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ إذ لم يقل أحد أنّ «حسب» خرجت في ذلك عن أصلها، انتهى. (المغني ١: ٢٠٢)

(٢) هذا الحكم لا يختصّ بـ«كاد» بل يجري في أفعال الشروع كلّها أي يجب تجرّد أخبارها عن «أن».

قال الرضي: وإنّما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرّداً عن «أن» دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بـ«أن» لأنّ المضارع المجرّد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعليّة يدلّ على الحدوث دون الاسم بدليل أنّك إذا قلت: «كان زيد وقت الزوال قائماً» لم يدلّ على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهوره في الحال يدلّ على كونه مشتغلاً به دون الماضي بدليل أنّك إذا قلت «كان زيد وقت الزوال قام» دلّ على أنّه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: «كان زيد وقت الزوال يقوم» دلّ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلمّا حملت هذه الأفعال على «كان» وقصد المعنيان أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلاً به، وجب أن لا يكون اسماً، ولا ماضياً، ولا مضارعاً بـ«أن» وإنّما غلب في أفعال المقاربة أعني «كادَ» ومرادفاته، كون أخبارها كذلك، وجوّز اقترانها بـ«أن» لكونها من شدّة القرب الذي فيها كأنّها للاشتغال والشروع أيضاً فهي ليست متضمّنة لمعنى «كان» مثل أفعال الشروع بل محمولة عليه مْن حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بـ«أن» كقوله:

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال (أي فعل الشروع)، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٠٥)

وقد تدخل «أن» على خبر «كاد» تشبيهاً بـ«عسى»[١] نحو: «كاد زيد أن يخرج» و«أوشك» نحو: «أوشك زيد يخرج» ويستعمل استعمال «عسى» و«كاد» نحو: «أوشك زيد أن يخرج» و«أوشك زيد يخرج»، و«كرب» يستعمل استعمال «كاد» نحو: «كرب زيد يخرج».

ثمّ اعلم أنّ معنى[٢] «عسى» مقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: «عسى الله أن يشفي المريض» تريد أنّ قرب شفائه مرجوّ من عند الله.

ومعنى «كاد» مقاربة الأمر على سبيل الحصول، نحو: «كادت الشمس تغرب» تريد أنّ قربها من الغروب قد حصل.

---

(١) قال الجامي: وقد يدخل «أن» على خبر «كاد» تشبيهاً له بـ«عسى» كما أنّه يحذف «أن» عن خبره تشبيهاً له بـ«كاد» كقولهم:

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

فلمّا كان كلّ واحد منها مشابهاً للآخر أُعطي لكلّ منها حكم الآخر من وجه، انتهى. (الفوائد الضيائيّة ٢٧٩)

(٢) يريد أن يبيّن معنى الأفعال المقاربة والفرق بينها، وحاصل الكلام أنّ «عسى» و«كاد» معناهما مقاربة الأمر أي الخبر إلى الاسم، والفرق بينهما أنّ المقاربة في «عسى» على سبيل الرجاء، وفي «كاد» على سبيل الحصول، ومعنى «أوشك» معنى «كاد» في إثبات قرب الحصول وهي في اللفظ تستعمل مرّة استعمال «عسى» أي يكون خبرها فعل المضارع مع «أن» وأُخرى استعمال «كاد» أي يكون خبرها فعل المضارع من دون «أن» وذلك لمشاركتها لهما في أصل المقاربة أي مقاربة الخبر إلى الاسم مع غضّ النظر عن أن يكون على سبيل الرجاء أو الحصول، وأمّا «كرب» فهي مخالفة لـ«عسى» لانتفاء معنى الرجاء والطمع فيه، ومخالفة لـ«كاد» أيضاً لحصول الشروع في خبرها وقرب الحصول في خبر «كاد».

وأمّا «أوشك» فمعناه[١] معنى «كاد» في إثبات قرب الحصول، وليس معناه معنى «عسى» لأنّه ليس فيه معنى الرجاء والطمع، وإنّما استعمل «أوشك» في اللفظ استعمال «عسى» و«كاد» لمشاركته لهما في أصل باب المقاربة وكان القياس أن يستعمل استعمال «كاد» لموافقته بـ«كاد» في المعنى وهو إثبات قرب الحصول.

وأمّا «كرب» فمعناه دنوّ الخبر على معنى الأخذ والشروع في الخبر، فـ«كرب» مخالف لـ«عسى» لانتفاء معنى الرجاء والطمع فيه، ومخالف لـ«كاد» أيضاً لحصول الشروع في خبر «كرب» بخلاف «كاد» فلم يستعمل «كرب» إلّا بالفعل المضارع مجرّداً عن «أن» لأنّ «أن» للاستقبال، وخبر «كرب» محقّق في الحال[٢] فتحقّق خبر كرب في الحال أكثر من تحقّق خبر «كاد» في الحال، لأنّ الخبر في «كاد» يصحّ تقديره مستقبلاً على وجه[٣] يصحّ دخول «أن» لذلك، وهاهنا لا وجه لتقديره مستقبلاً لكونه مشروعاً فيه، فقد تحقّق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول «أن» في خبرها وجه، لأنّ «أن» للاستقبال.

وقيل: أفعال المقاربة سبعة فَأَلْحَقَ بها: «جعل» و«طفق» و«أخذ» وهي مثل «كاد» لقرب معناها من معنى «كاد»، تقول: «طفق زيد يفعل»، و«جعل زيد يقول» و«أخذ بكر ينصر».

---

(١) إعلم أنّه يجوز في الضمير الراجع إلى الأفعال والحروف التذكير باعتبار اللفظ والتأنيث باعتبار الكلمة والمادّة، وهي الأولى.

(٢) قد تقدّم سبب منافاة أفعال الشروع مع «أن» عن الرضي فانظر إليه في حاشية الباب.

(٣) تقدّم توضيحه عن الرضي في الحاشية في «كاد».

وإذا دخل النفي على «كاد»[١] فهو كالأفعال على الأصحّ[٢] فكما أنّ الأفعال المثبتة إذا دخل عليها النفي، كانت للنفي، فكذلك تكون «كاد». وقيل: تكون للإثبات[٣] ماضياً كان أو مستقبلاً. وقيل: تكون في الماضي للإثبات وفي المضارع كالأفعال تمسّكاً[٤] بقوله تعالى: ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾[٥] وقد ذبحوا فالذّبح يدلّ على الفعل فيكون «وما كادوا» للإثبات، وبقول ذي الرمّة[٦]:

---

(١) اختلف في معناها بعد دخول النفي عليها على ثلاثة أقوال:

«أ» قال ابن هشام: حكمها حكم سائر الأفعال في أنّ نفيها نفي، وإثباتها إثبات.

«ب» وقال بعضهم: للإثبات مطلقاً ماضياً كان أو مضارعاً.

«ج» وفصّل بعضهم فقال: في الماضي إثبات وفي المضارع كالأفعال.

(٢) وهو قول ابن هشام في المغني ٢: ٨٦٨.

(٣) أمّا في الماضي فكقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾ فإنّ المراد إثبات الفعل لا نفيه، بدليل ﴿**فَذَبَحُوهَا**﴾، وأمّا في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمّة:

* لم يكد رسيس الهوى من حبّ مية يبرح *

بأنّه يدلّ على زوال «رسيس الهوى» ولتسليمه تخطئتهم، وتغييره قوله «لم يكد» بقوله «لم أجد» فلولا كان نفي «كاد» للإثبات لما خطّأوه ولما غيّر لتخطئتهم.

(٤) أي: في الدعوى الأُولى وهي كونها في الماضي للإثبات بقوله تعالى.

(٥) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٦) أي تمسّكاً في الدعوى الثانية وهي كونها في المضارع كالأفعال بقول ذي الرمّة.

قال الرضي: والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾ أنّ إثبات الفعل مفهوم من القرينة أي قوله تعالى: ﴿**فَذَبَحُوهَا**﴾، لا من «كادوا»، ولهذا لم يفد الإثبات في قولنا «مات زيد» و«ما كاد يسافر» لمّا لم تكن قرينة. وأمّا الجواب عن تخطئة الشعراء فبأن نخطّئهم ونصوّب ذا الرمّة في بديهته بناء على الدليل المذكور، أي: إنّ نفي القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له، وقد خطّأ المخطئين وذا الرمّة في رويّته من قال حين سمع تلك الحكاية: أصابت بديهته وأخطأت رويّته، انتهى.

⇐

....

⇐ قال ابن هشام: في الباب السادس في التحذير من أُمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها. الثامن عشر: قولهم: إنّ «كاد» إثباتها نفي ونفيها إثبات فإذا قيل: كاد يفعل فمعناه أنّه لم يفعل، وإذا قيل: لم يكد يفعل فمعناه أنّه فعله، دليل الأوّل ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ وقوله:

* كادت النفس أن تفيض عليه *

ودليل الثاني: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، وقد اشتهر ذلك بينهم حتّى جعله المعرّي لغزاً:

أنحويَّ هذا العصر ما هي لفظة   جَرَتْ في لساني جُرهُم وثمودِ
إذا استعملَتْ في صورة الجحد أثبتت   وإن أثبتت قامت مقام جحود

والصواب أنّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنّ نفيها نفي وإثباتها إثبات، وبيانه: أنّ معناها المقاربة، ولا شكّ أنّ معنى «كاد يفعل» قارب الفعل، وأنّ معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل، فخبرها منفى دائماً، أمّا إذا كانت منفيّة فواضح، لأنّه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ ولهذا كان أبلغ من أن يقال: لم يرها، لأنّ من لم ير قد يقارب الرؤية، وأمّا إذا كانت المقاربة مثبتةً فلأنّ الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله وإلّا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله لا بمقاربة حصوله إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلّى: قارب الصّلاة، وإن كان ما صلّى حتّى قارب الصّلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد» و«يكاد» فإن أورد على ذلك ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ مع أنّهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ فالجواب أنّه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر، فإنّهم كانوا أوّلاً بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنّتهم وتكرّر سؤالهم، ولمّا كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أوّلاً ثمّ فعله بعد ذلك توهّم من توهّم أنّ هذاالفعل بعينه هو الدالّ على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وإنّما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، انتهى.

قال الرضي: قال بعضهم في «كاد» أنّ نفيه إثبات، وإثباته نفي بخلاف سائر الأفعال؛ أمّا

⇐

[6] إذا غيّر الهجر المحبّين لم يكد رسيس الهوى من حبّ مية يبرح[١]

⇐ كون إثباته نفياً فإن أرادوا به أنّك إذا قلت «كاد زيد يقوم» وأثبت الكود أي القرب فهذا الإثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه، بل في «كاد زيد يقوم» إثبات القرب من القيام بلا ريب، وإن أرادوا أنّ إثبات «كاد» دالّ على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحقّ لأنّ قربك من الفعل لا يكون إلّا مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذاً في الفعل لا قريباً منه.

وأمّا كون نفيه إثباتاً فنقول أيضاً: إن قصدوا أنّ نفي الكود أي القرب في «ما كدت أقوم» إثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته، وكذا إن أرادوا أنّ نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون بل هو أفحش، لأنّ نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، فإنّ «ما قربت من الضرب» آكد في نفي الضرب من «ما ضربت» بل قد يجيء مع قولك «ما كاد زيد يخرج» قرينة تدلّ على ثبوت مضمون خبر «كاد» في وقت بعد وقت انتفائه، وانتفاء القرب منه، لا لفظ «كاد»، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وإنّما التناقض بين ثبوت الشّيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون إذن نفي «كاد» مفيداً لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر «كاد» بعد انتفائه كما في قوله تعالى: ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾ أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم، وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق، قبل ذلك من تعنّتهم في قولهم: ﴿**أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً**﴾، ﴿**ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ**﴾، ﴿**ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا**﴾ وهذا التعنّت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً، وإن لم يثبت قرينة هكذا كقولك «مات زيد» و«ما كاد يسافر» قلنا: بقي مضمون خبر «كاد» على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**﴾ وقوله: «إذا غيّر النأى» البيت، إذ ليس في هذه المواضع ما يدلّ على حصوله بعد انتفائه، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال: إنّ نفي «كاد» إثبات، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣٠٦، المغني ٢: ٨٦٨)

(١) البيت لذي الرُّمة غَيلان بن عُقْبة العَدَوي، المتوفّى سنة ١١٧ هـ وهو من البحر الطويل، ⇐

....

⇐ وهو في ديوانه هكذا:

إذا غـيّر النأى المـحبّين لم أجـد ... رسيس الهوى من ذكر ميّة يبرح

وهو من قصيدة مطلعها:

أمـنزلتي مـيّ سـلام عـليكما ... عـلى النأى والنـائي يـودّ ويـنصح

وبعده:

فلا القـرب يـبدي مـن هـواهـا مـلالة ... ولا حـبّها، إن تـنزح الدار يـنزح

أتـقرح أكـباد المـحبّين كـلّهم ... كـما كـبدي مـن ذكـر مية تـقرح

إلى أن قال:

هـي الشـبه أعـطافاً وجـيْداً ومُـقْلةً ... ومـية أبـهى بَـعْدُ مـنها وأمـلح

لهـا كَـفَلٌ كـالعانك اسـتنّ فـوقه ... أهـاضيب لبـدن الهـذاليـل نُـضَّح

وذو عُـذَر فـوق الذنـوبين مُسْبَل ... على البان يُطوى بـالمدارى ويُسرح

ومنها:

هـي البـرء والأسـقام والهـمّ ذكـرها ... ومـوت الهـوى لولا التـنائي المـبرِّح

ومنها:

بكـى زوجُ مـيّ أن أنـيخت قـلائص ... إلى بـيت مـيّ آخـر الليـل طُـلَّح

فَـمُتْ كـمداً يـا بـعل مـيّ، فـإنّها ... قـلوب لمـى أمَّـن الغـيب نُـصَّح

فـلو تـركوها والخـيار تـخيّرت ... فـما مـثل مـيّ عـند مثلك يَصْلُح

ومنها:

لئـن كـانت الدنـيا عَـلَيّ كـما أرى ... تـباريح مـن مـيّ فـلَلْموت أَرْوَح

ومنها:

لهـا أُذن حشـر وذِفْـرى أسـيلة ... وخـدّ كـمرآة الغـريبة أسـجح

وعـينا أحـمّ الرَوْق فـرد ومِشْـفَر ... كَسِبْتِ اليماني جاهل حين تمرح

ورِجْـل كـظلّ الذِّئْب ألحق سـدوها ... وظـيف أمـرّته عـصا السـاق أروح

⇐

أفعال المدح والذمّ

﴿النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذمّ﴾ وهي ما وضع لإنشاء[1] مدح أو ذمّ

⇒ **اللغة**: «رسيس الهوى» مسّه و«النأي» البعد، و«الهجر» بمعناه، وذلك أنّ الرجل إذا بعُد أخلق ودّه فيقول: ودّي لا يُخلِق، فهو ثابت، «لم يكد» بمعنى «لم يجد» على قول الرضي الأستراَبادي، والبديهة «لم يكد» ثمّ اعترض عليه الشعراء فغيّر إلى «لم أجد» والصحيح الأوّل.

الإعراب: «إذا» زمانيّة شرطيّة، «غيّر» فعل ماض من التغيير فعل الشرط، «الهجر» فاعل غيّر، مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة. «المحبّين» منصوب على أنّه مفعول غيّر، وعلامة نصبه الياء المكسور ماقبلها.

ثمّ اعلم أنّ المفعول في الحقيقة هي «ال» الموصولة ولكنّها لمّا كانت غير قابلة للإعراب بسبب البناء انتقل الإعراب منه إلى ما بعده وظهر النصب فيه. قال المحقّق الأستراَبادي: كان حقّ الإعراب أَنْ يكون على الموصول فلمّا كانت اللام الموصولة في صورة اللام الحرفيّة نقل إعرابها إلى صلتها ـ كما في «إلّا» اذا صارت صفة بمعنى «غَيْر» ـ فقلت: جاءني الضارب (برفع الضارب)، ورأيت الضارب (بنصب الضارب)، ومررت بالضارب (بجرّ الضارب)، انتهى باختصار.

«لم» حرف جزم «يكد» مجزوم بها، «رسيس» اسم يكاد مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة وهو مضاف و«الهوى» مضاف إليه، «من حبّ مية» الجار والمجرور متعلّقان بـ«يبرح» وهي خبر يكاد والجملة جواب الشرط. الشاهد في دلالة «كاد» في المضارع للإثبات وإلّا لانقلب الفخر عيباً. (الديوان ٢: ٦٥)

(١) قال الرضي: وذلك أنّك إذا قلت «نعم الرجل زيد» فإنّما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذاالكلام إيّاه حتّى يكون خبراً، بلى تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته، الحاصلة خارجاً، ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته، خارجاً، لدخله التصديق والتكذيب، انتهى.

⇐

﴿ وهي أربعة أفعال ﴾:

فمنها: ﴿ نعم وبئس ﴾[1] يدخلان على اسمين مرفوعين أحدهما يُسمّى

⇐ وقال الشريف الجرجاني: الإنشاء قد قيل على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وقد يقال على فعل المتكلّم أعني إلقاء الكلام الإنشائي، والإنشاء أيضاً إيجاد الشيء الذي يكون مسبوقاً بمادّة ومدّة، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣١١، التعريفات ٤٠)

(١) اختلف فيهما أهما اسمان أم فعلان؟ ذهب الفرّاء وجماعة إلى الأوّل، واستدلّوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم وقد بشّر ببنت: «والله ما هي بنعم الولد» وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: «نعم السير على بئس العير». وذهب الرضي وابن هشام والجمهور إلى الثاني وقالوا: الدليل على ذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما كقوله ﷺ: من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل، والمعنى: من توضّأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء. وتقول: «بئست المرأة حمّالة الحطب».

وأجابوا عن دليل الكوفيّين بأنّه مؤول على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير، فحرف الجرّ في الحقيقة إنّما دخل على اسم محذوف، انتهى.

قال الرضي: إعلم أنّ «نعم» و«بئس» في الأصل فعلان على وزن «فَعِلَ» بكسر العين وقد اطّرد في لغة تميم في «فعل» إذا كان فاؤه مفتوحاً، وعينه حلقيّاً أربع لغات «سواء كان اسماً كرجل لعث أو فعلاً كشهد»:

إحداها: فَعِلَ وهي الأصل.

والثانية: فَعْلَ بإسكان العين مع فتح الفاء.

والثالثة: فِعْل بإسكان العين مع كسر الفاء.

والرابعة: فِعِل بكسر الفاء إتّباعاً للعين.

وكذا اطّرد اتّباع الفاء للعين في «فعيل» إذا كان عينه حلقيّاً لمشاكلة العين، قالوا: رغيف وشهيد وشعير. والأكثر في هذين الفعلين (نعم وبئس) خاصّة كسر الفاء وإسكان العين إذا

⇐

الفاعل، والثاني المخصوص بالمدح أو الذمّ نحو: «نعم الرجل زيد» و«بئس الرجل بكر».

وشرطهما[١] أن يكون معرّفاً باللام ـ كما مرّ[٢] ـ أو مضافاً إلى المعرّف بها

⇐ قصد بهما المدح والذمّ عند بني تميم وغيرهم. قال سيبويه: كان عامّة العرب اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل طرفة على الأصل في قوله:

* نعم الساعون في الأمر المبرّ *

ومنه قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ بفتح الفاء وكسرها على القرائتين ولم يجز إسكان كسرة العين مع «ما» لقصد الإدغام. وقرأ يحيى بن وثاب في الشاذّ: «نَعْمَ عقبى الدار» بفتح النون وسكون العين. ولم يأت «بئس» في القرآن إلّا مكسور الفاء ساكن العين، وإنّما لم يتصرّف فيهما لكونهما علمين في المدح والذمّ. انتهى.

(شرح الكافية ٢: ٣١٢، شرح القطر ٢٧)

(١) قال الرضي: وكان الأصل تنكير فاعل «نعم» و«بئس» لأنّه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص فكان القياس أن يقال: «نعم رجل زيد» و«نعم رجلان الزيدان»، و«نعم رجال الزيدون» إذ معنى «نعم الرجل زيد» زيد رجل جيّد، لكنّهم التزموا أن يكون الفاعل معرّفاً باللام تعريفاً لفظيّاً كما في «اشتر اللحم» أو ضميراً مفسّراً بما بعده وهو أيضاً منكر في المعنى لداع لهم إلى ذلك وهو أنّهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام إذ له في النفوس وقع، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذمّ، في الظاهر مصوغاً على وجه لا ينكر لأنّ مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمّه لا فائدة فيه فبنوا أمر المدح والذمّ من أوّل الأمر على وجه يصحّ في الظاهر والجملة الفعليّة كما ذكرنا في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لأنّه سلب من الفعل معنى الزّمان والحدوث، فصار معنى «نعم» جيّد فكأنّه صفة مشبّهة. (شرح الكافية ٢: ٣١٣)

(٢) أي: في «نعم الرجل زيد». قال الرضي في «نعم الرجل زيد»: إنّ «زيد» مبتدأ، و«نعم الرجل» خبره أي: زيد رجل جيّد، ولم يحتج إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ لأنّ الخبر في

⇐

نحو: «نعم غلام الرجل زيد» أو مضمراً مميّزاً[1] بنكرة منصوبة نحو:

⇐ تقدير المفرد، انتهى.

وقال أيضاً: ولا يؤكّد فاعل «نعم» الظاهر، تأكيداً معنوياً لأنّه لا يكون إلّا للمعارف كما هو مذهب البصريّين وهذا المعرّف باللام في معنى النكرة كما بيّنا، ويجوز تأكيده لفظاً نحو: «نعم الرجل الرجل زيد»* وقد يوصف كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودِ﴾، انتهى.

وقال شارح النموذج: وحقّ فاعل فعلي المدح والذمّ إذا كان مظهراً أن يكون معرّفاً بـ«لام الجنس» لكونهما موضعين للمدح والذمّ العامّين، ولام الجنس يفيد العموم. (شرح الكافية ٢: ٣١٧)

(١) قال الرضي: إعلم أنّ الضمير المبهم في «نعم» و«بئس» على الأظهر الأغلب لا يثنىَ ولا يجمع ولا يؤنّث اتفاقاً بين أهل المصرين (البصرة والكوفة) لعلّتين:

إحداهما: عدم تصرّف «نعم» و«بئس» فلم يقولوا: «نعما رجلين»، و«نعموا رجالاً»، و«نعمت امرأة»، لأنّ ذلك نوع تصرّف ولهذا أجازوا «نعم المرأة هند»، و«بئس المرأة دعد»، كما أجازوا: «نعمت المرأة»، لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع لأنّها تلحق بعض الحروف أيضاً كـ«لات» و«ثمة» و«ربّة» و«لعلّة» فلذلك اطّردت «نعمت المرأة» ولم يطّرد «نعما رجلين» و«نعموا رجالاً».

والعلّة الثانية: أنّ الضمير المفرد المذكّر أشدّ إبهاماً من غيره لأنّك لا تستفيد منه (إذا لم يتقدّمه ما يعود عليه) إلّا معنى شيء، وشيء يصلح للمثنّى والمجموع، والمذكّر والمؤنّث، ولو ثنّيته وجمعته وأنّثته لتخصّص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث، والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى.

وأمّا تمييز هذا الضمير فيتصرّف فيه إفراداً وتثنية وجمعاً وتأنيثاً نحو: نعم رجلاً أو رجلين أو رجالاً، أو امرأة أو امرأتين أو نسوة، اتفاقاً منهم أيضاً، انتهى.

أقول: إعلم أنّه اختلف في الضمير في «ربّه رجلاً» فالبصريّون يلتزمون إفراده والكوفيّون يجعلونه مطابقاً لما يقصد، فيثنّونه ويجمعونه ويؤنّثونه، واختار قولهم المحقّق الرضي.

واختلف في تمييزه أيضاً، فالجزولي وأتباعه يلتزمون إفراده، وابن الحاجب وابن مالك والمحقّق الرضي وأهل المصرين يجعلونه مطابقاً لما قصد. (شرح الكافية ٢: ٣١٥)

«نعم رجلاً[١] زيد»، أو مميّزاً بـ«ما» نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٢]، فما هنا نكرة[٣] بمعنى

---

(١) إعلم أنّه لا يجوز الفصل بين مثل هذاالضمير المبهم وتمييزه إلّا بالظرف، لشدّة احتياجه إليه، قال تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾، وأيضاً لا يجوز لهذا الضمير الإتيان بالتوابع كالبدل والتأكيد والعطف بكلا قسميه لأنّه من شدّة الإبهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود.

وقال شارح النموذج: وإنّما يجب التفسير (التمييز) لئلّا يبقى مبهماً، وإنّما يفسّر بالنكرة لأنّ الغرض يحصل بها، فلو عرفت لبقي التعريف ضائعاً، انتهى.

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٣) اختلف في «ما» هذه على أقوال: قال بعضهم: هي كافّة هيّأت «نعم» و«بئس» للدخول على الجمل وردّه بعضهم بأنّ الفعل لا يكفّ وإن كان غير متصرف لقوّته، وإنّما ذلك في الحروف. وقال الأستراآبادي: إنّما جاز أن يكفّ «نعم» و«بئس» مع فعليّتهما لعدم تصرّفهما ومشابهتهما للحرف إلّا أنّه يحتاج إلى تكلّف في إضمار المبتدأ والخبر في نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾.

وقال أبو زكريّا الفرّاء وأبو علي الفارسي: هي موصولة بمعنى «الذي» فاعل لـ«نعم» و«بئس» والجملة بعدها صلتها، ففي قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ «ما» فاعل و«أن يكفروا» مخصوص، وفي قوله تعالى: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ المخصوص محذوف، وضعّف هذا القول المحقّق الأستراآبادي بقلّة وقوع «الذي» مصرّحاً به فاعلاً لـ«نعم» و«بئس»، ولزوم حذف الصلة بأجمعها في ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ لأنّ «هي» مخصوص أي: نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم: «دققته دقّاً نعما».

وقال سيبويه والكسائي: «ما» معرفة تامّة بمعنى الشيء فمعنى ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ نعم الشيء هي، فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام، وهي مخصوص، ويضعّفه عدم مجيء «ما» بمعنى المعرفة التامّة بل يجيء بمعنى شيء إمّا موصوفة نحو ﴿ هٰذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ أو غير موصوفة نحو: «ما أحسن زيداً» عند سيبويه، وأيضاً يلزم حذف الموصوف أي المخصوص وإقامة جملة مقامه في نحو: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ و﴿ لَبِئْسَ ما شَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾.

⇐

شيء، موضعها النصب على التمييز وهو مميّز لفاعل «نعم» أي: فنعم شيئاً هي، و«هي» ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح وبعد ذكر الفاعل على أيّ[١] وجه يذكر المخصوص لأنّ ذكر الشيء مبهماً ثمّ مفسّراً أوقع في النفوس[٢].

والمخصوص مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف[٣]؛ فعلى الأوّل جملة واحدة، وعلى الثاني جملتان، وشرط المخصوص أن يكون مطابقاً للفاعل[٤] في

⇐ وقال الزمخشري والفارسي في أحد قوليه: «ما» نكرة مميّزة منصوبة المحلّ إمّا موصوفة بالجملة، والمخصوص إمّا محذوف كما في قوله ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ أو مذكور كما في قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا شَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ أو نكرة غير موصوفة كما في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وقولهم: «دققته دقّاً نعما».

(١) سواء كان الفاعل معرّفاً باللام أو مضافاً إلى المعرّف بها أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة.

(٢) وفي الأدب الفارسي:

چه خوش باشد كه بعد از انتظارى ... به اميدى رسد اميدوارى

وقال الشّيخ مصلح الدّين السّعديّ:

تو قدر آب چه دانى كه در كنار فراتى ... سَلِ المصانع رَكْباً تلوح في الفَلَوات

أي: سل عن المصانع وهي الحياض.

(٣) هاهنا ثلاثة أعاريب:

الأوّل: المخصوص مبتدأ وما قبله خبره، فالجملة اسميّة مقدّمة الخبر.

الثاني: المخصوص خبر مبتدأ محذوف وجوباً، فالكلام مركّب من جملة فعليّة واسميّة مستأنفة محذوفة المبتدأ وجوباً. وهذان القولان للجمهور.

الثالث: المخصوص مبتدأ، محذوف الخبر، وهو الممدوح أو المذموم، وهذا القول لابن عصفور المحقّق.

(٤) أي: شرط صحّة وقوعه مخصوصاً مطابقته الفاعل أو مطابقة الفاعل إيّاه لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى.

⇐

الجنس[١] والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث؛ تقول: «نعم الرجل زيد»، و«نعم الرجلان الزيدان»، و«نعم الرجال الزيدون»، و«نعمت المرأة هند»، و«نعمت المرأتان الهندان»، و«نعمت النساء الهندات». وقد يحذف المخصوص إذا عُلِمَ[٢] نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[٣]، و﴿نِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ﴾[٤].

﴿وساء﴾[٥] تجري[٦] مجرى «بئس» نحو: «ساء الرجل زيد» و«ساء رجلاً

⇐ قال الجامي: ويجوز أن يقال: «نعم المرأة هند» و«بئس المرأة هند» لأنّهما كانا غير متصرّفين، أشبها الحرف فلم يجب إلحاق العلامة بهما.

وقال الرضي: وقد يؤنّث «نعم» و«بئس» وإن كان فاعلهما مذكّراً لكون المخصوص مؤنّثاً، نحو: «نعمت الإنسان هند»، وكذا يؤنّث الفعل وإن كان المميّز للضمير مذكّراً لتأنيث المخصوص كقوله تعالى: ﴿سَاءَتْ مُسْتَقَرّاً﴾ و﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرّاً﴾، انتهى ملخّصاً. (شرح الكافية ٢: ٣١٨، الفوائد الضيائيّة ٢٨٥)

(١) أي: إن كان الفعل من ذوي العقول يجب أن يكون المخصوص أيضاً من ذوي العقول نحو: «نعم الرجل زيد»، وإن كان الفاعل من غير ذوي العقول كان المخصوص أيضاً كذا مثل: «نعم الركوب الفرس».

(٢) أي: إذا كان ما يدلّ عليه، وحصل العلم به، قال ابن مالك:

* وحذف ما يعلم جائز *

أي: إذا وجدت القرينة جاز الحذف.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص. والمخصوص فيها محذوف وهو أيّوب بدليل ما قبله، أي: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً﴾ حيث يمدح الله نبيّه الصابر أيّوب.

(٤) من الآية ٤٨ من سورة الذاريات.

(٥) مهموز اللام الأجوف الواوي من سوء، والأصل سوَء، قُلِبت الواو ألفاً فصارت ساء.

(٦) قال شارح النموذج: وإنّما لم يجعله من أفعال الذمّ لأنّه ربّما يستعمل من غير استعمال «بئس» فيقال في الخبر «ساءني فلان» بمعنى نقيض سرّني، بخلاف «بئس» فإنّه لا يستعمل إلّا في الإنشاء.

بكر»[1]، وقد يستعمل في الإخبار[2] أيضاً نحو: «ساءني هذا الأمر» وهو نقيض سرّني، و«ساءت المرأة هند» كما تقول: «بئست المرأة هند».

﴿و﴾ منها: ﴿حبّذا﴾[3] وهو مركّب من «حبّ» و«ذا»، وفاعله «ذا»[4]

---

(١) أورد مثالين أحدهما للفاعل المظهر، وثانيهما للفاعل المضمر.

(٢) الإخبار ـ بكسر الهمزة ـ مصدر أخبر من باب الإفعال في مقابل الإنشاء، أي: إنّ «ساء» تستعمل في الجملة الخبريّة كما تستعمل في الجملة الإنشائيّة.

(٣) «حبّ» مضاعف مضموم العين من باب شرف يشرف، ولم يأت المضاعف مضموم العين في الماضي والمضارع على قول الشريف الجرجاني حيث قال بأنّه لم يأت إلّا من الأُصول لا من الفروع، وهذا من الفروع فقوله مردود إليه.

قال شارح النموذج: «حبّ» أصله «حبب» بضمّ العين، فأُدغم ثمّ ركّب مع فاعله وهو «ذا» للتخفيف فصار كالكلمة الواحدة، ومعناه صار محبوباً جدّاً، وإنّما لم يجعله من أفعال المدح بل جعله جارياً مجرى «نعم» لامتيازه بأُمور:

منها: أنّ فاعله لا يكون إلّا «ذا» لأنّ الغرض أعني الإبهام في المدح يحصل به فإنّه من المبهمات.

ومنها: أنّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لأنّه كالمثل، والأمثال لا تتغيّر.

ومنها: أنّه لا يجب ذكر التفسير بعد إضمار فاعله بل يجوز أن يقال: «حبّذا رجلاً زيد»، و«حبّذا زيد» بخلاف «نعم» فإنّه يجب ذلك التفسير فيه، لأنّ الفاعل في حبّذا مذكور وفي نعم مستتر، فجعل التمييز في نعم كالبدل عنه. وهذا الاستعمال (أعني حبّذا الرجل زيد) إنّما هو عند من لم يجعل «ذا» فاعلاً له، بناءً على أنّه صار كالجزء منه بالتركيب فخرج عن الفاعليّة، وأمّا من يجعل «ذا» فاعلاً له فلا يأتي بعده فاعلاً بلفظ الرجل، لأنّ الفاعل لا يكون إلّا واحداً، انتهى.

(٤) قال ابن مالك:

ومثل «نعم»، «حبّذا»، الفاعل «ذا»   وإن ترد ذمّاً فقل «لا حبّذا»

وأوّل ذا المخصوص أيّاً كان لا   تعدل بذا، فهو يضاهي المثلا

⇐

ويراد به[١] المشار إليه في الذهن، كما يراد بالرجل في «نعم الرجل زيد» ولا يتغيّر[٢] لفظه، سواء كان المخصوص مفرداً، أو مثنّى، أو مجموعاً أو مذكّراً أو مؤنّثاً نحو: «حبّذا زيد والزيدان والزيدون»، و«حبّذا هند والهندان والهندات»،

⇐ وقال ابن الحاجب: إنّما كان فاعل حبّذا اسم الإشارة دون غيره؟ لأنّ الغرض إبهام الفاعل ليفسّر بالمخصوص على سبيل التأكيد والتعظيم على وجه لا يحتاج إلى تمييز، فلم يجدوا أشبه من «ذا» لإبهامها، ولما فيها من الاختصار.

وقال أيضاً: وإنّما أضمروا في باب «نعم» و«بئس» دون «حبّذا»؟ لأنّ «نعم» و«بئس» كثرتا، فاستعمل فيهما ما هو أخصر لوجوب الاستتار ولأجل الاختصار التزموا الإفراد حتّى لا يؤدّي إلى زيادة لفظ عند الإبراز، بخلاف «حبّذا» فإنّه لم يكثر، فاغتفروا فيها التلفّظ بهذا مع كونهم وفّوا بأصل المعنى في الإبهام والتفسير.

وقال ابن الأنباري: فإن قيل: فلم جاز الإضمار فيهما قبل الذكر؟ قيل: إنّما جاز الإضمار فيهما قبل الذكر، لأنّ المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لأنّه لا يعلم إلى أيّ شيء يعود حتّى يفسّر، ونعم وبئس لا يكون فاعلهما معرفة محضة، فلمّا ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما فإن قيل: فلم فعلوا ذلك؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز، لأنّهم أبداً يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف، والإضمار على شريطة التفسير؟ قيل: لأنّ التفسير إنّما يكون بنكرة منصوبة نحو: نعم رجلاً زيد، والنكرة أخفّ من المعرفة. (الأمالي ٢: ٨٨٨، أسرار العربيّة ٤٠٨)

(١) أي: يراد بكلمة «ذا» الشيء الذي يشار إليه في الذهن كما يراد بالرجل في «نعم الرجل زيد» الرجل المعهود في الذهن.

(٢) قال الرضي: يعني لا يثنّى «ذا» ولا يجمع ولا يؤنّث بل يقال: «حبّذا الزيدان»، و«حبّذا الزيدون»، و«حبّذا هند»، ولا يقال: حبّ ذان، ولا حبّ أولاء، ولا حبّ تا، لأنّه مبهم كالضمير، في «نعم» و«بئس»، فألزم الإفراد مثله، وخلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فـ«حبّذا» بمعنى حبّ الشيء، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٣١٨)

وبعده المخصوص بالمدح[١] وإعرابه كإعراب مخصوص «نعم»، في جواز كون المخصوص[٢] مبتدأ وماقبله خبره أو خبر مبتدأ محذوف.

أفعال القلوب

﴿النوع الثالث عشر: أفعال القلوب وهي سبعة: ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت﴾.

وإنّما سمّيت أفعال القلوب[٣] لأنّها لا تحتاج في صدورها إلى

---

(١) وإن قلت «لا حبّذا» فبعده المخصوص بالذم. قال الرضي: وإذا دخل «لا» على «حبّذا» وافق «بئس» معنىً.

(٢) اختلف في إعراب «حبّذا» على أقوال:
قال المبرّد وابن السّراج: إنّ تركيب «حبّ» مع «ذا» أزال فعليّة «حبّ» لأنّ الاسم أقوى، فـ«حبّذا» مبتدأ والمخصوص خبره، أي: المحبوب زيد.
وقال بعض آخر: التركيب أزال اسميّة «ذا» لأنّ الفعل هو المقدّم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فـ«حبّذا» فعل والمخصوص فاعله.
وقال الرضي: إعراب مخصوص «حبّذا» كإعراب مخصوص «نعم» إمّا مبتدأ أو خبر مبتدأ لا يظهر.
وقال بعضهم: المخصوص بعد «حبّذا» عطف بيان.
وقال علي بن عيسى الربعي: «ذا» زائدة كما في «ماذا صنعت» والمخصوص فاعل «حبّ» وقد يفرد «حبّ» عن «ذا» فيجوز إذن نقل ضمّة عينها إلى فائها، كما يجوز حذفها، ويجرّ فاعلها بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل في التعجّب، قال:

* وحبّ بها مقتولة حين تقتل *

وروي «حبّ» بضمّ الحاء وفتحها.

(٣) أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب وهي ما ذكره وإنّما قيل لها ذلك لأنّ

⇐

الجوارح[١] والأعضاء الظاهرة، بل تكفي فيها القوّة العقليّة، و﴿ **تدخل** ﴾ الجميع ﴿ **على المبتدأ والخبر**[٢] **فتنصبهما** ﴾[٣] على المفعوليّة، نحو: «ظننت زيداً قائماً» و«حسبت زيداً عالماً» و«خلت زيداً كريماً» و«زعمت بكراً فاضلاً» و«علمت عمراً بخيلاً» و«رأيت عمراً فاسقاً» و«وجدت عمراً لئيماً» والثلاثة الأُوَل[٤] للظنّ وتسمّى

⇐ معانيها قائمة بالقلب، وليس كلّ قلبيّ ينصب المفعولين بل القلبيّ ثلاثة أقسام:
«أ» ما لا يتعدّى بنفسه نحو: «فكّر وتفكّر».
«ب» وما يتعدّى لواحد نحو: «عَرَفَ وفَهِمَ».
«ج» وما يتعدّى لاثنين وهو المراد وينقسم إلى أربعة أقسام:
أحدها: ما يفيد في الخبر يقيناً وهو أربعة: «وَجَدَ»، و«أَلْفَى»، و«تعلّمْ» (بمعنى إعلم) و«درى».
الثاني: ما يفيد في الخبر رجحاناً وهو خمسة: «جَعَلَ» و«حَجَا» و«عدّ» و«هَبْ» و«زَعَمَ».
والثالث: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: «رأى» و«عَلِمَ».
والرابع: ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: «ظنّ» و«حَسِبَ» و«خال».
النوع الثاني: أفعال التصيير وهي: «جعل»، و«ردّ» و«ترك» و«اتخذ» و«صيّر» و«وهب» و«تَخِذَ»، وذكر بعضهم أنّ تسميتها بها لكون مصادرها صادرة عن القلب.

(١) قال صاحب اللسان: جوارح الإنسان، أعضائه وعوامل جسده كـ«يده ورجليه» واحدتها جارحة لأنّهنّ يجرحن الخير والشرّ أي يكسبنه، انتهى.

(٢) قال الجامي: (تدخل) أي هذه الأفعال (على الجملة الاسميّة لبيان ماهي) أي: تلك الجملة من حيث الإخبار بها (ناشئة عنه) من الظنّ والعلم، كما إذا قلت: علمت زيداً قائماً فقولك «علمت» لبيان أنّ ما نشأت هذا الجملة عنه، حين تكلّمت بها وأخبرت بها، عن قيام زيد، إنّما هو العلم، وإذا قلت: ظننت زيداً قائماً، فقولك «ظننت» لبيان أنّ منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظنّ، وكذلك بواقي الأفعال، انتهى.

(٣) أي تنصب هذه الأفعال المبتدأ والخبر على أنّهما مفعولان لها.

(٤) الأُول بضمّ الهمزة وفتح الواو، مثال زُفَر جمع الأُولى مؤنّث الأوّل.

أفعال[١] الشكّ والثلاثة الأخيرة للعلم وتسمّى أفعال اليقين، و«زعمت»[٢] للدعوى والاعتقاد فتكون للعلم والظنّ.

واعلم: أنّ «حسبت» و«خلتَ» لا زمان[٣] لدخولهما على المبتدأ والخبر، دون الخمسة الباقية، فإنّ لكلّ واحد منها معنى آخر، لا يقتضي إلّا مفعولاً واحداً إذا كان بذلك المعنى، فإنّك تقول: ظننته أي اتّهمته، وزعمته أي قلته،

---

(١) قال الجامي: وكأنّهم أرادوا بالشكّ الظنّ، وإلّا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشكّ المقتضى لتساوي الطرفين، انتهى.

(٢) أي: إنّ «زعم» تستعمل مرّة للادّعاء فتكون للظنّ كقولهم: زعم بعضهم كذا أي ادّعى ولم يثبت بدليل، وأُخرى للاعتقاد فتكون للعلم كقول أبي الأئمّة وشيخ الأُمّة أبي طالب بن عبدالمطّلب عليه السلام يخاطب النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم:

ودعوتني وزعمت أنّك ناصح ... فلقد صدقتَ وكنتَ قبل أميناً

وذلك بدليل قوله «فلقد صدقتَ» البيت. وقوله من تلك القصيدة:

ولقد علمتُ بأنّ دين محمّد ... من خير أديان البريّة دينا

وهذه القصيدة وأمثالها تدلّ على إيمان أبي طالب بأوضح الدلالات وأحسنها ولا تعبأ بما يقوله أعداء الله وأعداء رسوله وآله من أنّه عليه السلام مات كافراً فإنّ الأدلّة القاطعة تدلّ على أنّه عليه السلام كان مؤمناً قبل أن تُرَوَّث بهم أُمّهم، وحديث كفره موضوع وضعه أعداء أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب من بني أُميّة وأتباعهم الذين كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ثمّ يقولون هو من عند الله، فويل لهم ممّا كتبت أيديهم وويل لهم ممّا يكسبون.

(٣) يقول: إنّ لهذين الفعلين معنى واحداً يستلزم دخولهما على المبتدأ والخبر، دون الخمسة الباقية فإنّ لها معنى آخر لا يستلزم دخولها على المبتدأ والخبر إذا كانت بذلك المعنى، هذا رأيه. وقال ابن هشام: وتأتي هذه الأفعال وبقيّة أفعال الباب، لمعان أُخَر غير قلبيّة، فلا تتعدّى لمفعولين، انتهى. فهو لا يرى اختصاص هذا الحكم بـ«حسب وخال» بل يُجَوِّزُ جَرَيَانه في كلّها. (أوضح المسالك ٢: ٤٨)

وعلمته[1] أي: عرفته، ورأيته أي: أبصرته، ووجدت الضالّة أي: صادفتها.

ومن خصائصها[2]: جواز إلغاء[3] العمل وهو إبطال العمل لفظاً ومعنى،

---

(١) زعم المحقّق الأسترآبادي أنّ معنى «علم» و«عرف» واحد وأنّه لا فرق بينهما إلّا في كيفيّة التعدّي، فـ«علم» تتعدّى إلى اثنين، و«عرف» تتعدّى إلى واحد، وإذا جاءت «علم» بمعنى «عرف» تعدّت لواحد، وأنّ العرب قد يخصّون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظي (وهو هنا التعدّي لاثنين بالنظر إلى «علم» وإلى واحد بالنظر إلى «عرف») دون الآخر، والصواب أنّ هذا الكلام عار عن التحقيق، لأنّا وجدنا العرب تستعمل كلمة «علم» عند ما يتعلّق الكلام بعلم المركّبات، وتستعمل كلمة «عرف» عندما يتعلّق الكلام بمعرفة البسائط، ووجدناهم أيضاً من جهة الصناعة اللفظيّة تستعمل كلمة «علم» متعدّياً إلى اثنين، و«عرف» متعدّياً إلى واحد فعلمنا أنّ بين اللفظ والمعنى تناسباً وارتباطاً، وإذ جاء في كلامهم «علم» متعدّياً إلى واحد فلتضمين ذلك الفعل (علم) معنى «عرف»، والفعل إذا تضمّن معنى فعل آخر تعدّى تعدّيته وألزم طريقته. (راجع: شرح الكافية ٢: ٢٧٧)

(٢) هي جمع خصيصة وهي ما يختصّ بالشيء ولا يوجد في غيره.

(٣) إعلم أنّ لأفعال القلوب ثلاث حالات:

أحدها: الإعمال وهو الأصل وهو واقع في الجميع و**واجب** إذا تقدّمت عليهما ولم يأت بعدها معلّق نحو: «ظننت زيداً عالماً» و**جائز** إذا توسّطت بينهما أو تأخّرت عنهما.

الثاني: الإلغاء وهو إبطال العلم لفظاً ومحلّاً حال كون تلك الأفعال متوسّطة بين المفعولين أو متأخّرة عنهما وذلك لأنّ هذه الأفعال بتقدّم أحد مفعوليها، أو كليهما، عليها يضعف عملها مع أنّ مفعوليها كلام تامّ بدون عملها فيهما وبذلك يحصل ما هو الغرض منها فيجوز الإلغاء لذلك والإعمال لكونها أفعالاً، والأفعال لقوّة عملها لا يمنع من العمل بتقدّم معموليها عليها، والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسّط أحسن من الإلغاء، وقيل: هما سيّان.

الثالث: التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلّاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده وهو واحد من عشرة أمور:

⇐

متوسّطة أو متأخّرة[1] لاستقلال الجزئين كلاماً[2]...............

⇐ أحدها: لام الابتداء.

الثاني: لام جواب القسم.

الثالث: الاستفهام.

الرابع: «ما» النافية.

الخامس: «لا» النافية في جواب القسم.

السادس: «إن» النافية في جواب القسم.

السابع: «لعلّ» ذكره الفارسي في التذكرة.

الثامن: «لو» الشرطيّة.

التاسع: «إن» التي في خبرها اللام.

العاشر: «كم» الخبريّة.

وإنّما يبطل التعليق اللفظي قبل هذه الكلمات لأنّها تستحقّ صدر الكلام فلو أُعملت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلت صدارتها، ولم يبطل التعليق المعنوي، لأنّ هذه الأفعال واقعة على ما بعد هذه الكلمات في المعنى. (أُنظر: شرح الشذور ٣٦٤، والقطر ١٧٣، والأوضح ٢: ٦٠، وشرح النموذج ٣٧٠، والرضي ٢: ٢٧٩، والجامي ٢٦٨).

(١) ظاهر عبارة الشارح أنّ للإلغاء صورتين ليس غير:
إحداهما أن يتوسّط الفعل القلبي بين المفعولين. وثانيهما: أن يتأخّر عنهما جميعاً.
وقد ذكر غير الشارح من النحاة صورة ثالثة للإلغاء وهي أن يتقدّم الفعل على المفعولين جميعاً ولكن لا يبتدأ به الكلام بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قول الشاعر:

متى تقول القُلُص الرواسما ... يدنين أمّ قاسم وقاسما

«تقول» بمعنى «تظنّ» وقد وقع قبله شيء وهو «متى» الاستفهاميّة فيجوز الإلغاء والإعمال، وجعل الأخفش والكوفيّون منه قوله:

* إنّي رأيت ملاك الشيمة الأدب *

(٢) أي: كلاماً تامّاً على تقدير الإلغاء وجعلهما مبتدأ وخبراً مع ضعف عملها بالتوسّط والتأخّر.

بخلاف باب أعطيت[١]، نحو: «زيد ظننت قائم»، و«زيد عالم ظننت».

ومنها: إذا ذكر[٢] أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب «أعطيت» أيضاً فلا يجوز أن يقتصر[٣] على أحد مفعوليها، وإن جاز أن لا يذكرا ....

---

(١) معناه: إنّ إلغاء باب أعطيت (كلّ باب مفعوله الثاني غير الأوّل في المعنى) لا يجوز لعدم صلاحيّة مفعوليها كلاماً تامّاً بعد الإلغاء كما في: «أعطيت زيداً درهماً» فإنّك لو ألغيت وقلت «زيد درهم» لا يصحّ لأنّ الحمل يستدعي تناسباً من وجه وتغايراً من وجه آخر كما في «زيد عالم» ولو كان بين الشيئين تباين محض كما في المثال المذكور «زيد درهم» لم يصحّ إذ لا يحمل الشيء على مغايره. ولو كان تناسب محض لم يصحّ الحمل أيضاً لأنّه حمل الشيء على نفسه وهو باطل.

(٢) قال المحقّق الأسترآبادي: إعلم أنّ حذف المفعولين معاً في باب «أعطيت» يجوز بلا قرينة دالّة على تعيينهما فتحذفهما نسياً منسياً، تقول: «فلان يعطي ويكسو» إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب «علمت»، و«ظننت»، فإنّك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً فلا تقول: «علمت» ولا «ظننت» لعدم الفائدة لأنّ من المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظنّ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأمّا مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما. قال الكميت ابن زيد الأسدي يخاطب أعداء أهل البيت:

بأيّ كـــتاب أم بأيّـــة ســـنّة ترى حبّهم عـاراً عَـلَيّ وتـحسب

(شرح الكافية ٢: ٢٧٩)

(٣) الاقتصار هو الحذف لغير دليل كما أنّ الاختصار هو الحذف لدليل.

قال ابن هشام: ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً وأمّا اختصاراً فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور كقوله:

ولقـد نـزلتِ فـلا تـظنّي غـيره منّي بـمنزلة المـحبّ المكـرم

وقال المحقّق الأسترآبادي: وأمّا حذف أحدهما دون الآخر فلا شكّ في قلته مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلّة هاهنا أنّ

⇐

معاً[1] كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾[2] أي: زعمتموهم مثلي، لكون[3] هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فكما أنّه لابدّ للمبتدأ من الخبر وبالعكس، لابدّ لأحد المفعولين من الآخر.

ومنها: التعليق[4] وهو وجوب إبطال العمل لفظاً دون معنى قبل لام الابتداء

⇐ المفعولين معاً كاسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة كما تكرّر ذكره فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، انتهى. (أوضح المسالك ٢: ٧٠)

(١) قال ابن هشام: فصل: ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً (أي: لدليل) نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ ٱلَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، وقوله:

بأيّ كتاب أم بأيّة سنّة ... ترى حبّهم عاراً عَلَيّ وتحسب

أي: تزعمونهم شركائي وتحسب حبّهم عاراً عَلَيّ. وأمّا حذفهما اقتصاراً (أي: لغير دليل) فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، واختاره الناظم وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، ﴿فَهُوَ يَرَىٰ﴾، ﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾، وقولهم: من يسمع يخل. وعن الأعلم يجوز في أفعال الظنّ دون أفعال العلم، انتهى. (أوضح المسالك ٢: ٦٩)

(٢) من الآية ٥٢ من سورة الكهف.

(٣) هذا دليل لعدم جواز حذف أحدهما اقتصاراً، وهو لا يفي بالمدّعى إذ حذف كلّ من المبتدأ والخبر يجوز مع القرينة إلّا أن يقال: أراد من الحذف، الحذف بلا قرينة وهو لا يجوز بالإجماع، فعليه يتمّ الدليل.

(٤) قال المحقّق الأسترآبادي: التعليق مأخوذ من قولهم «امرأة معلّقة» أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلّق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوّج فالفعل المعلّق ممنوع من العمل لفظاً عامل معنى وتقديراً لأنّ معنى «علمت لزيد قائم» علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزئين، فمن ثمّة جاز عطف الجزئين، ⇐

....

⇐ المنصوبين، على الجملة الملغى عنها نحو: «علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً»، انتهى.
وقال ابن هشام: وإنّما سمّي هذا الإهمال تعليقاً لأنّ العامل في نحو قولك «علمت ما زيد قائم» عامل في المحلّ وليس عاملاً في اللفظ فهو عامل لا عامل فشبّه بالمرأة المعلّقة التي هي لا مزوّجة ولا مطلّقة، والمرأة المعلّقة هي التي أساء زوجها عشرتها، انتهى.
ثمّ اعلم أنّه قد تبيّن ممّا ذكرنا أنّ الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما: إنّ العامل الملغى لا عمل له البتّة والعامل المعلّق له عمل في المحلّ.
وثانيهما: إنّ سبب التعليق موجب فلا يجوز «ظننت ما زيداً قائماً» وسبب الإلغاء مجوّز فيجوز «زيداً ظننت قائماً».
قال المحقّق الأسترآبادي: الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنّهما بمعنى إبطال العمل أنّ التعليق إبطال العمل لفظاً لا معنى والإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنى، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلّق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة أُخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلّق عنها العامل نحو: «علمت لزيد قائم وبكراً فاضلاً» على ما قال ابن الخشّاب. وأمّا الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى «زيد علمت قائم»، «زيد في ظنّي قائم» فالجملة الملغى عنها لا محلّ لها لأنّه لا يقع مفرد موقعها، والجملة المعلّق عنها منصوبة المحلّ، والفرق الآخر أنّ الإلغاء أمر اختياريّ لا ضروري، والتعليق ضروري وقيل: الجملة الملغى عنها في نحو: «زيد قائم ظننت» مبنيّة على اليقين والشكّ عارض، بخلاف المعلّق عنها وليس بشيء، لأنّ الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشكّ أو اليقين ولا شكّ أنّ معنى الفعل الملغى معنى الظرف، فنحو: «زيد قائم ظننت» بمعنى «زيد قائم في ظنّي» ويمنع الظرف كون الكلام الأوّل مبنيّاً على اليقين، انتهى.
فإن قلت: هل يجري كلّ واحد من الإلغاء والتعليق في غير أفعال القلوب؟ قلنا: أمّا الإلغاء فلا يجري في غير أفعال القلوب بِالإجماع من البصريّين والكوفيّين، وأمّا التعليق فقد اختلف في جريانه في غير أفعال القلوب على قولين:

⇐

والنفي والاستفهام نحو: «علمت لزيد عالم» و«علمت ما زيد في الدار» و«علمت أزيد عندك أم عمرو» لاقتضاء كلّ واحد من هذه الثلاثة صدر الكلام، فلو عملت لم يكن هذه الأشياء في صدر الكلام.

ومنها: أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد[1].

⇒ ١ ـ قال يونس بن حبيب البصري الضبّيّ بالولاء: إنّه يجري في جميع الأفعال القلبيّة وغيرها، فيجوز عنده «ضربت أيّهم في الدار» على أن يكون «أيّهم» اسم استفهام مبتدأ، و«في الدار» جارّاً ومجروراً يتعلّق بمحذوف خبراً له، والجملة من المبتدأ والخبر في محلّ نصب بـ«ضربت» وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾ وهذا مذهب غير مرضيّ عند أهل الأدب.

٢ ـ وقال الجمهور: التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

١ ـ كلّ فعل يدلّ على الشكّ وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر نحو: «شككت أزيد في الدار أم عمرو؟»

٢ ـ كلّ فعل يدلّ على العلم نحو: «علمت أمؤمن أنت أم فاسق؟»

٣ ـ كلّ فعل يطلب به العلم نحو: «فكّرت أمحبّ عليّ أنت أم مبغض؟»

٤ ـ كلّ فعل من أفعال الحواسّ الخمس نحو: لمست وأبصرت ونظرت واستمعت وشممت وذُقْتُ. (شرح الكافية ٢: ٢٧٩، ٢٨١، شرح القطر ١٧٨)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: هذه الأفعال المذكورة في متن الكافية ولفظ «هب» بمعنى «أحسب» و«رأى الحلميّة» يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين متّحدي المعنى نحو: «علمتني قائماً» وقال تعالى: ﴿ **إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْرَاً** ﴾ وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر نحو قولهم: «رأيتنا مع رسول الله ﷺ» و«رأيتماك تقول كذا» وقد يجري مجراها «رأى البَصَريّة» حملاً على «رأى القلبيّة» وكذا «عدم» و«فقد» حملاً على «وجد» لأنّهما ضدّاه في أصل الوضع، وإنّما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكور لأنّ أصل الفاعل أن يكون مؤثّراً والمفعول به متأثّراً منه، وأصل المؤثّر أن يغاير المتأثّر فإن اتّحدا معنى، كره ⇐

العوامل القياسيّة

﴿ والقياسيّة منها سبعة عوامل ﴾:

الأوّل: ﴿ الفعل[1] على الإطلاق ﴾(أي سواء كان متعدّياً أو غير متعدٍّ) فإنّه يرفع

⇒ اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول: «ضرب زيد زيداً» وأنت تريد ضرب زيد نفسه، فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وإن تخالفا لفظاً لاتحادهما معنىً، ولاتفاقهما من حيث كون كلّ واحد منهما ضميراً متصلاً، فقصد ـ مع اتحادهما معنى ـ تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان فمن ثمّة قالوا: «ضرب زيد نفسه» لأنّه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنّه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر.

وأمّا أفعال القلوب فإنّ المفعول به فيها ليس المنصوب الأوّل في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى، فجاز اتفاقهما لفظاً، لأنّهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به والقياس جواز «ظنّ زيداً قائماً» أي: نفسه، وأمّا إن كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً فيجوز في غير أفعال القلوب أيضاً سواء وقع المنفصل بعد إلّا أو معناها أو لم يقع نحو: «ما ضربت إلّا إيّاك» و«إنّما نقتل إيّانا»، و«إيّاك فاضرب»، و«ما ضربك إلّا أنت».

وأمّا إن كان الفاعل والمفعول متّحدين معنىً وأحدهما ضمير متّصل والآخر ظاهر نحو: «زيد أظنّ قائماً» و«ظنّه زيد قائماً» لم يجز مثل الأوّل مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصّة، وإن كان المضمر منفصلاً جاز مطلقاً، انتهى.

أقول: قال أميرالمؤمنين عليه السلام في وصيّة له لابنه الحسن عليه السلام: أيْ بُنَيّ، إنّي لمّا رأيتُني قد بلغت سنّاً ورأيتُني أزداد وهناً بادرتُ بوصيّتي إليك. (شرح الكافية ٢: ٢٨٥، شرح نهج البلاغة للشيخ عبده ٣: ٤٥)

(١) الأفعال كلّها (قاصرها ومتعدّيها، تامّها وناقصها) تشترك في شيئين:

أحدهما أنّها تعمل الرفع، وبيان ذلك أنّ الفعل إمّا ناقص فيرفع الاسم نحو: «كان عليّ وصيّاً وخليفة للنبيّ صلى الله عليه وآله» وإمّا تامّ وهو على ضربين:

⇐

....

⇐ ١ ـ آت على صيغته الأصليّة نحو: «قام زيد»، فيرفع الفاعل.
٢ ـ آتٍ على غير صيغته الأصليّة نحو: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾، و«قتل عليّ بمكر يوم السقيفة»، فيرفع النائب عن الفاعل.
الثاني: أنّها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع:
١ ـ المشبّه بالمفعول به فالناصب له عند الجمهور الصفات نحو: «زيد حسن وجهه».
٢ ـ الخبر فالناصب له الفعل الناقص نحو: «كان الحسن بن عليّ وصيّاً لأبيه وخليفته على الإسلام».
٣ ـ التمييز فالناصب له الاسم المبهم نحو قول الحسين عليه السلام في ابنه يوم استشهد: «أشبه الناس خَلقاً وخُلقاً ومنطقاً برسولك» أو الفعل المجهول النسبة نحو: «طاب عَلِيٌّ نفساً».
٤ ـ المفعول المطلق وإنّما ينصبه الفعل المتصرّف التامّ، نحو: «قام الحسين قياماً أحيى به الدين».
٥ ـ المفعول به فالناصب له الفعل المتعدّي بنفسه.
والفعل بحسب المفعول ينقسم إلى سبعة أنواع:
أحدها: ما لا يقتضي مفعولاً البتّة وله علامات:
١ ـ أن يدلّ على حدوث ذات، نحو: «حدث أمر وعرض سفر».
٢ ـ أن يدلّ على حدوث صفة حسّيّة، نحو: «طال همّ عليّ بغصب الخلافة». وقيد الحسّيّة لإخراج نحو: «علم» و«فهم» و«فرح» إذ الأوّل متعدٍّ لاثنين نحو: «علمت زيداً فاضلاً» والثاني لواحد بنفسه نحو: «فهمت المسألة»، والثالث لواحد بالحرف نحو: «فرحت بزيد».
٣ ـ أن يكون على وزن فَعُلَ مضموم العين، كـ«شرُفَ» و«كَرُمَ».
٤ ـ أن يكون على وزن انفعل نحو: «انصرف».
٥ ـ أن يدلّ على عرض كـ«مرض» و«فرح».
٦ و٧ ـ أن يكون على وزن فَعَلَ ـ مفتوح العين ـ أو فَعِل ـ مكسور العين ـ اللذين وصفهما

⇐

فاعله، نحو: «ضرب زيد وذهب»[1]، والمتعدّي ما كان له مفعول به ويتعدّى إلى

⇐ على فعيل «كذلّ فهو ذليل»، و«سمن فهو سمين».

النوع الثاني ما يتعدّى إلى واحد دائماً بالجارّ كـ«غضبت من زيد».

النوع الثالث: ما يتعدّى لواحد بنفسه دائماً كأفعال الحواسّ نحو: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَائِكَةَ ﴾، ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾، ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ ﴾، ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾.

النوع الرابع: ما يتعدّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجارّ، كـ«شكر» و«نصح»، نحو: ﴿ وَٱشْكُرُوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ ﴾، ﴿ وَأَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾.

النوع الخامس: ما يتعدّى لواحد بنفسه تارة، ولا يتعدّى أُخرى لا بنفسه ولا بالجارّ وذلك نحو: «فغر» بالفاء والغين المعجمة، و«شحا» بالشين المعجمة والحاء المهملة، تقول: «فغر فاه» و«شحاه» بمعنى فتحه، و«فغر فوه» و«شحا فوه» بمعنى انفتح.

النوع السادس: ما يتعدّى إلى اثنين وهو على قسمين:

أحدهما: ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدّى أُخرى تقول: «نقص المالُ» و«نقصت زيداً ديناراً».

الثاني: ما يتعدّى إليهما دائماً وهو ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يتعدّى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وأُخرى بالحرف كـ«أمر» و«استغفر» نحو: «أمرتك الخير» و«أمرتك بالخير».

والثاني: ما أوّل مفعوليه فاعل معنى، نحو: «كسوته جبّة وأعطيته ديناراً» فإنّ المفعول الأوّل لابس وآخذ ففيه فاعليّة معنويّة.

والثالث: ما يتعدّى لمفعولين أوّلهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو أفعال القلوب المذكورة في النوع الثالث عشر.

السابع: ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وهي: «أرى» و«أعلم» وأخواتهما، قال ابن مالك:

إلى ثلاثة رأى وعلما عدّوا إذا صار أرى وأعلما

وهذا القسم حكم مفعوله الأوّل كمفعولي «كسوت» و«أعطيت»، والمفعولين الآخرين كمفعولي باب «علمت».

(١) مثّل بمثالين الأوّل مثال المتعدّي والثاني مثال اللازم.

مفعول واحد، نحو: «ضربت زيداً» وإلى اثنين، نحو: «أعطيت زيداً درهماً» و«علمت زيداً عالماً»، وإلى ثلاثة نحو: «أعلمتُ زيداً عمراً جاهلاً».

والأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل حكم مفعولها الأوّل كمفعولي باب «أعطيت» بمعنى أنّه يجوز أن تذكره منفرداً من غير ذكر المفعولين الآخرين كما أنّه يجوز أن تذكر المفعول الأوّل لـ«أعطيت» منفرداً عن الثاني، ومفعولها الثاني والثالث كمفعولي «علمت» بمعنى أنّه يجوز ترك مفعولها الثاني والثالث معاً، ولا يقتصر على أحدهما كما لا يقتصر على أحد مفعولي «علمت».

وغير المتعدّي ما يختصّ بالفاعل، نحو: «حسن زيد»، ولتعديته[1] ثلاثة

---

(١) لتعدية الفعل اللازم أسباب كثيرة أشهرها تسعة وأكثرها دوراناً في الكلام ما ذكره الشارح:
أحدها: همزة أفعل نحو قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ وقوله في أصحاب الكساء: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ (فاطمة وأبوها وبعلها وبنوها) وبها ينقل المتعدّي إلى واحد إلى التعدّي إلى اثنين نحو: «أعطيته ديناراً» والمتعدّي إلى اثنين إلى التعدّي إلى ثلاثة في «رأى» و«علم» على المشهور، و«ظنّ» و«حسب» و«زعم» أيضاً على قول الأخفش، واختلف في أنّ النقل بها سماعيّ أم قياسيّ؟ قيل: النقل بالهمزة كلّه سماعيّ وقيل: قياسيّ في القاصر والمتعدّي إلى واحد. وقال سيبويه وابن هشام: قياسيّ في القاصر، سماعيّ في غيره.
الثاني: ألف المفاعلة، تقول في «جلس زيد» جالسته.
الثالث: صوغه على فعلته (بالفتح) أفعله (بالضمّ) لإفادة الغلبة نحو: «كرمت زيداً» أي غلبته في الكرم عند السباق.
الرابع: صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء نحو: «استخرجت المال واستحسنت العلم» وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو: «استكتبته الكتاب».
الخامس: تضعيف العين نحو: «فرّحته» في «فرح زيد». واختلف فيه أيضاً سماعاً وقياساً، قال ابن هشام: سماعيّ في القاصر، والمتعدّي لواحد نحو: «علّمته الحساب». وقال

⇐

أسباب: الهمزة[1]، وتثقيل[2] الحشو، ....

⇐ سيبويه: سماعيّ مطلقاً، وقيل: قياسيّ في القاصر، والمتعدّي إلى واحد.
السادس: التضمين فلذلك عدّي طلع (بضمّ العين) إلى مفعول لما تضمّن معنى بلغ، كقول أميرالمؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: «إنّ بُسْراً طلُع اليمنَ»، ويختصّ التضمين عن غيره من المعدّيات بأنّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدّي «ألوت» ـ مهموز الفاء من الناقص الواوي ـ بمعنى «قصرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً لما تضمّن معنى منع وذلك في قول أميرالمؤمنين في نهج البلاغة في وصيّته لابنه الحسن بن عليّ عليهما السلام: «فإنّي لم آلك نصيحة» أي: لم أمنعك، وقد وهِم ابن أبي الحديد المعتزلي في تخطئة الراوندي حيث قال: وقوله «لم آلك نصحاً» لم أقصر في نصحك «ألا» الرجل في كذا «يألو» أي: «قصر» فهو «آل»، والفعل لازم ولكنّه حذف اللام فوصل الفعل إلى الضمير فنصبه، وكان أصله: لا آلو لك نصحاً، ونصحاً منصوب على التمييز، وليس كما قاله الراوندي (شارح النهج قبله) أنّ انتصابه على أنّه مفعول ثان فإنّه إلى مفعول واحد لا يتعدّى فكيف إلى اثنين، انتهى. **وأنا أقول:**

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

السابع: حرف الجرّ نحو: «ذهب زيد» و«ذهبت بزيد» وذكرت الفرق بينه وبين أذهبت في أوّل الكتاب عند قول المصنّف «الخامس: التعدية» فراجعه.
الثامن: إسقاط الجارّ توسّعاً نحو قوله تعالى: ﴿**وَلٰكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا**﴾ أي: على سرّ أي نكاح. وحذف حرف الجرّ مع «أنّ» و«أن» قياسيّ ومع غيره سماعيّ نحو: ﴿**وَتَرغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ**﴾ أي: في «أن»، أو «عن» على خلاف في ذلك بين المفسّرين.
التاسع: تحويل حركة العين يقال: «كسي» بوزن «علم» فيكون قاصراً فإذا فتحت السين صار بمعنى «ستر» و«غطّى»، وتعدّى إلى واحد أو بمعنى «أَعْطَى كسوة» وهو الغالب فيتعدّي إلى اثنين نحو: «كسوت زيداً جبّة»، وهذا ذكره الكوفيّون. (نهج البلاغة ٣: ٤٩، شرح نهج البلاغة ١٦: ٧٦)

(١) أي: نقل الفعل اللازم إلى باب الإفعال.
(٢) أي: بنقله إلى باب التفعيل بتكرير العين، فإنّ التثقيل هو التشديد والتكرير. والحشو بمعنى الوسط وهو العين لأنّه وسط بين الفاء واللام.

وحرف[1] الجرّ، نحو: «أذهبته» و«فرّحته» و«خرجت به».

والفعل المجهول[2] يرفع المفعول[3] القائم مقام الفاعل، نحو: «نصر زيد»[4] وإنّما حذف فاعله للتعظيم[5]،...

---

(١) كالباء في ذهبت به، و«في» في «استقرّ فيه» و«عن» في «سأل عنه»، و«على» في «غضب عليه» وهكذا.

(٢) إعلم انّ الفعل المطلق لازم ومتعدٍّ، والمتعدّي وحده «بلا واسطة أو بها» معلوم ومجهول «إذ اللازم لا يبنى منه المجهول» وعرفوه بأنّه فعل ما لم يسمّ فاعله أي فعل المفعول الذي لم يسمّ فاعله، وإنّما أُضيف إلى المفعول لأنّه بني له.

(٣) ولا يصلح للنيابة المفعول الثاني من باب «علمت»، والثالث من باب «أعلمت»، وسيأتي سبب ذلك والمفعول له لأنّ النصب فيه مشعر بالعلّيّة فلو أُسند إليه الفعل فات النصب والمفعول معه لأنّه ملازم للواو فلا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، ولأنّ الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل، ولا بدون الواو فإنّه لا يعرّف حينئذٍ كونه مفعولاً معه والحال والتمييز، والمستثنى.

قال الرضي: وأجاز الكسائيّ نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً، فقال في «طاب زيد نفساً» «طيبت نفس زيد» وأمّا الحال فإنّها وإن كانت من ضروريّات الفعل لكن قلّة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بدّ لكلّ فعل منه، انتهى.

أقول: وإذا وجد في الكلام المفعول به تعيّن له لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات على مذهب البصريّين والأوّل من باب «أعطيت» أولى من الثاني وإلّا فالجميع سواء نحو: «ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره».

(شرح الكافية ١: ٨٤)

(٤) والأصل: نصرت زيداً.

(٥) أي لتعظيمه (الفاعل) وبيان نكتة حذف المسند إليه من وظائف علم المعاني لا النحو ولكنّه اختلط بعض مسائل العلمين فبيّن أسباب حذف الفاعل في أربعة وأحال سائرها إلى علم المعاني:

⇐

نحو: ﴿خُلِقَ ٱلإِنْسَانُ﴾[١]، أو للتحقير، نحو: «شُتِم الأمير»[٢] أو للجهل، نحو: «سُرِق المال»، أو للإبهام، نحو: «قُتِل زيد» أو غيرها[٣].

ويسند المبني للمفعول إلى مفعول به إلّا إذا كان الثاني[٤] من باب «علمت»، والثالث[٥] من باب «أعلمت» فإنّها لايقعان مقام الفاعل ولايقال: «علم قائم زيداً».

⇐ الأوّل: التعظيم.

الثاني: التحقير.

الثالث: عدم العلم بالفاعل وهو الجهل به.

الرابع: عدم تعيين المتكلّم الفاعل مع العلم به وهو الإبهام لصونه، والفرق بين الجهل والإبهام عدم علم المتكلّم بالفاعل في الأوّل وعلمه به وعدم ذكره لنكتة في الثاني.

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأنبياء.

(٢) ونحو قول الملائك في السماء في الليلة التاسعة عشرة من شهر رمضان في السنة الأربعين من الهجرة: «قد قُتل أميرالمؤمنين عليه السلام».

(٣) من الأسباب التي ذكروها في علم المعاني كالمحافظة على السجع في «من طابت سريرته حمدت سيرته» والمحافظة على قافية أو وزن، أو تعيينه من غير ذكر، أو ظهوره بدلالة القرائن أو تيسّر الإنكار عند الحاجة وأمثالها. وقد جمع بعضها صاحب الحدائق الندية في بيتين فقال:

وحذفه للخوف والإبهام ... والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار ... والسجع والوقار والايثار

(٤) قال الجامي: لأنّه مسند إلى المفعول الأوّل إسناداً تامّاً فلو أُسند الفعل إليه ولا يكون إسناده إلّا تامّاً لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً مع كون كلّ من الإسنادين تامّاً بخلاف «أعجبني ضرب زيد» لأنّ أحد الإسنادين (وهو إسناد المصدر) غير تامّ.

(٥) قال الرضي: إعلم أنّ الثالث من باب «أعلمت» هو الثاني من باب «علمت» كما يجيء في بابه، والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأوّل، إذ معنى «أعلمت زيداً عمراً فاضلاً»
⇐

لأنّ المفعول الثاني منه مسند إلى المفعول الأوّل دائماً، لكونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، فلو وقع مقام الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهو غير جائز، وكذا لا يقال «أعلم فاضل زيداً عمراً» (بأن يقع الثالث مقام الفاعل).

والأوّل[١] من باب «أعطيت» أولى من الثاني، لأنّ مناسبة المفعول الأوّل للفاعل أكثر من مناسبة المفعول الثاني، لأنّ الأوّل آخذ، والثاني مأخوذ، فالأولى أن يقال: «أُعطي زيد درهماً» وإن جاز «أُعطي درهم زيداً».

﴿و﴾الثاني: ﴿المصدر﴾[٢]، وهو الاسم الذي اشتقّ منه الفعل[٣] ويعمل عمل

⇐ صيّرت زيداً يعلم عمراً فاضلاً (دانا كردم زيد راكه عمر و فاضل و دانشمند است) فكلّ ما ثبت للمفعول الثاني، من باب «علمت» يثبت لثالث مفاعيل «أعلمت»، انتهى باختصار. (شرح الكافية ١: ٨٣)

(١) والمفعول الأوّل من باب «أعطيت» (أي الفعل المتعدّي إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل) أولى بأن يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني، لأنّ فيه معنى الفاعليّة بالنسبة إلى الثاني، لأنّه عاط أي آخذ نحو: «أُعطي زيد درهماً» مع جواز «أُعطي درهم زيداً» وذلك عند الأمن من اللبس، وأمّا عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأوّل نحو: «أُعطي زيد عمراً»، انتهى. قال ابن مالك:

والأصل سبق فاعل معنى كمن ... من، ألبسن من زاركم نسج اليمن

أي: ما ينبغي أن يكون عليه المفعول الذي هو الفاعل في المعنى، السبق والتقدّم على من ليس كذلك، وذلك التقدّم لائق به في حال النيابة عن الفاعل وعدمها.

(٢) لمّا أنهى حكم الفعل من حيث العمل أردفه بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وبدأ منها بالمصدر لأنّ الفعل مشتقّ منه على قول البصريّين وهو الصحيح.

(٣) هذا هو رأى البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر، وقد بيّنّا أدلّة البصريّين والكوفيّين في مفتاح النجاح في شرح المِراح وبيّنّا أيضاً أنّ اشتقاق الفعل من المصدر من أيّ أنواع الاشتقاق؛ فراجعه.

فعله[1] لازماً، نحو: «أعجبني ذَهاب زيد» ومتعدّياً، نحو: «عجبت من ضرب زيد

---

(١) قال ابن مالك:

بفعله المصدر أَلحق في العمل   مضافاً أو مجرّداً أو مع أل

أقول: ويعمل المصدر عمل الفعل بثمانية شروط:

أحدها: أن يصحّ أن يحلّ محلّه فعل مع «أن» أو فعل مع «ما» فالأوّل نحو: «أعجبني ضربك زيداً»، و«يعجبني ضربك عمراً» فإنّه يصحّ أن تقول مكان المثال الأوّل: «أعجبني أن ضربت زيداً» ومكان المثال الثاني: «يعجبني أن تضرب عمراً». والثاني: نحو: «يُعْجِبُني ضربك زيداً الآن» فهذا لا يجوز فيه أن تقول: «أن ضربت» لأنّه للماضي، ولا «أن تضرب» لأنّه للمستقبل ولكن يجوز أن تقول في مكانه: «ما تضرب» وتعني بـ«ما» المصدريّة مثلها في قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي: برحبها.

ثانيها: أن لا يكون مصغّراً وذلك بإجماع من النحويّين، وأجاز بعضهم إعمال المصدر المصغّر.

ثالثها: أن لا يكون مضمراً لأنّه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيّون.

رابعها: أن لا يكون محدوداً كالمصدر الدالّ على المرّة.

خامسها: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل.

سادسها: أن لا يكون محذوفاً.

سابعها: أن لا يكون مفصولاً عن معموله.

ثامنها: أن لا يكون مؤخّراً عن المعمول.

وهذه الشروط كلّها مبتنية على أنّ عمل المصدر إنّما هو بمشابهة الفعل، وباختلال هذه الشروط يختلّ شباهته بالفعل فلا يعمل.

وقال ابن مالك: عمل المصدر عمل الفعل لأنّه أصلٍ والفعل فرعه فلم يتقيّد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل لأنّه أصل لكلّ واحد منها بخلاف اسم الفاعل فإنّه عمل للشبه فتقيّد عمله بما هو شبهه وهو المضارع، وكما ترتّب عمل المصدر على الأصالة، اشترط في كونه عاملاً بقاؤه على صيغته الأصليّة التي اشتقّ منها

⇐

عمراً» كما تقول: «أعجبني أن ذهب زيد» و«عجبت من أن ضرب زيد عمراً».

ويجوز إضافته[١] إلى الفاعل فيبقى المفعول منصوباً، نحو: «عجبت من ضرب زيد عمراً» وقد يضاف إلى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعاً، نحو: «عجبت من ضرب عمرو زيد» ولا يتقدّم عليه[٢] معموله فلا يقال في مثل «أعجبني ضرب

⇐ الفعل فلزم من ذلك ألّا يعمل إذا غيّر لفظه بإضمار ولا بردّه إلى فَعْلة قصداً للتوحيد ولا تبعيّة قبل تمام مطلوبه، انتهى.

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: المضاف وأعماله أكثر من أعمال القسمين الآخرين وهو قسمان: مضاف للفاعل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، ومضاف للمفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَللَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾.

الثاني: المنوّن وأعماله أقيس من أعمال المضاف لأنّه يشبه الفعل بالتنكير، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾.

الثالث: المعرّف بـ«ال» وأعماله شاذّ قياساً واستعمالاً.

(١) قال ابن هشام: ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله ثمّ يأتي مفعوله نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ويقلّ عكسه، انتهى.

قال المحقّق الأستراَبادي عند قول ابن الحاجب «ويجوز إضافته إلى الفاعل»: وهو الأكثر لأنّه محلّه الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له، ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد، وايضاً طلبه للفاعل شديد، من حيث العقل، لأنّه محلّه الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق إلّا الإضافة، والإضافة إلى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل، وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنوّن كما قيل بل الأقوى ما أُضيف إلى الفاعل لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك أشدّ شبهاً بالفعل، انتهى باختصار. (شرح الكافية ٢: ١٩٦، أوضح المسالك ٣: ٣١٢)

(٢) قال الرضي عند قول ابن الحاجب «ولا يتقدّم معموله»: قيل: لأنّه عند العمل مؤول

⇐

زيد عمراً»، «أعجبني عمراً ضرب زيد» لأنّ المصدر في تقدير «أن» مع الفعل ولا يتقدّم معمول «أن» عليها.

وإعماله [1] باللام قليل كقول الشاعر:

⇐ بحرف مصدريّ مع الفعل والحرف المصدريّ موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف، ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول. ثمّ قال: وأنا لا أرى منعاً من تقدّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك: «اللّهمّ ارزقني من عدوّك البرائة وإليك الفرار»، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ وقال: ﴿فَلَمّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ﴾ وفي نهج البلاغة: «قلت عنكم نبوّته» ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف وليس كلّ مؤول بشيء حكمه حكم ما أوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنّه لا يلزمه أحكامه، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٩٥)

(١) قال ابن هشام: وعمل المصدر مضافاً أكثر نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ومنوّناً أقيس نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾ وبـ«ال» قليل ضعيف كقوله:

* ضعيف النكاية أعدائه *

انتهى. وقال المحقّق الأسترآبادي عند قول ابن الحاجب «وإعماله باللام قليل»: إنّما قلّ استعماله لتعذّر دخول اللام على مايقدّر المصدر العامل به وهوالحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لأنّها موصولة داخلة على الفعل، وأمّا اللام التي في الصفة المشبّهة فلم تضعف بها لأنّ عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل، قيل: ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرّفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح، بل قد جاء معدّى بحرف الجرّ، نحو قوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ ويجوز أن يقال: إنّ ﴿مَن ظُلِمَ﴾، فاعل المصدر، أي: «أن يجهر» على البناء للفاعل، والاستثناء متّصل، ويجوز أن يقال إنّ التقدير: «أن يجهر» على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً، ويجوز أن يقال: هو متّصل والمضاف محذوف أي: «إلّا جهر من ظلم»، وسيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً نحو قوله:

ضعيف النكاية أعدائه يخال الفرار يراخي الأجل

⇐

[7] ضـعيف النكـاية أعـدائـه يخال الفـرار يـراخـي الأجـل[1]

⇐ والمبرّد منعه قال: لاستفحال الاسميّة فيه، وقال في قوله «أعدائه» أي: في أعدائه. قال: أو يكون منصوباً بمصدر منكّر مقدّر أي: ضـعيف النكـاية نكـاية أعـداءه فـيضمر المصدر لقوّة القرينة الدالّة عليه. وقال السـيرافـي: بـل العـامل هـو ذاك المـقدّر فـعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لأنّه إمّا عامل لا بتقدير «أن» وهو المانع من تقديم المعمول، وإمّا غير عامل، انتهى باختصار. (شـرح الكـافية ٢: ١٩٦، أوضـح المسـالك ٣: ٢٠٥)

(١) الشاهد من أبيات سيبويه التي لا يعرف لها قائل معيّن، وما ذكره الشارح بيت من البـحر المتقارب. (أورده ابن هشام في شرح الشذور ٣٨٤، وفي الأوضح ٣: ٢٠٨، وابن مـالك فـي شـرح التسهيل ٢: ١١٦، وفي شرح الكافية ١: ٤٥٣)

اللغة: «النكاية» بوزن الهداية مصدر نكيت العدوّ أي أثّرت فيه ونلت منه. «يخال» يـظنّ «يراخي» يؤخّر.

الإعراب: «ضعيف» خبر مـبتدأ مـحذوف، والتـقدير: هـو ضـعيف، وضـعيف مـضاف والنكاية مضاف إليه.

«أعدائه» أعداء مفعول به للنكاية، منصوب بالفتحة الظـاهرة، وأعـداء مـضاف وضـمير الغائب مضاف إليه مبنيّ على الضمّ في محلّ الجرّ.

«يخال» فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره هو.

«الفرار» مفعول أوّل ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة.

«يراخي» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء منع مـن ظـهورها الثـقل، وفـاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى الفرار.

«الأجل» مفعول به «ليراخي» منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكّن لأجل الوقـف. وجـملة «يراخي» وفاعله ومفعوله في محلّ نصب مفعول ثان لـ«يخال».

الشاهد فيه: قوله: النكاية أعدائه حيث أعمل المصدر المقترن بـ«ال» وهو قوله: النكاية

⇐

﴿ و ﴾ الثالث: ﴿ اسم الفاعل ﴾ وهو ما اشتقّ[1] من فعل لمن قام[2] به الفعل

⇐ فنصب به المفعول وهو قوله «أعدائه»، والقول بأنّ الناصب للمفعول هو المصدر المقترن بـ«ال» هو قول سيبويه والخليل. وقال المبرّد: الناصب للمفعول حينئذٍ مصدر منكر محذوف فالتقدير عنده: ضعيف النكاية نكاية أعدائه. وقال السيرافي: إنّ أعدائه ونحوه منصوب بنزع الخافض والأصل عنده ضعيف النكاية في أعدائه ثمّ حذف حرف الجرّ فانتصب به الاسم.

(١) قال ابن هشام: فيه تجوّز وحقّه ما اشتقّ من مصدر فعل.

وقال المحقّق الأستراآبادي: قوله (ابن الحاجب) ما اشتقّ من فعل أي مصدر وذلك على ما تقدّم أنّ سيبويه سمّى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً والدليل على أنّه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب «وإن كان مذهب السيرافي أنّ اسم الفاعل والمفعول مشتقّان من الفعل والفعل من المصدر» أنّ الضمير في قوله «لمن قام» راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث، انتهى.

أقول: ومذهب من قال: إنّ اسم الفاعل مشتقّ من المصدر، هو الاشتقاق منه بواسطة الفعل ولكن هنا واسطتان: واسطة المضارع وواسطة الماضي، أي: إنّ اسم الفاعل مشتقّ من المصدر بواسطة الفعل المضارع، والمضارع مشتقّ منه بواسطة الماضي، والماضي مشتقّ منه بلا واسطة، ومرادهم من اشتقاق المشتقّات من المصدر أعمّ من أن يكون بلا واسطة أو بها. (شرح الشذور ٣٨٥، شرح الكافية ٢: ١٩٨)

(٢) قال المحقّق الأستراآبادي: الأولى أن يقول «لما قام» وذلك لما ذكرنا أنّ المجهول أمره، يذكر بلفظة «ما» ولعلّه قصد التغليب، ويخرج بقوله «لمن قام به» اسم المفعول والآلة والموضع والزمان، ويدخل فيه الصفة المشبّهة ولا يشتمل جميع أسماء الفاعلين، نحو: «زيد مقابل عمرو» و«أنا مقترب من فلان» أو «متبعّد عنه» و«مجتمع معه»، فإنّ هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول، لا تقوم بأحدهما معيّناً دون الآخر.

وقال ابن هشام: «لمن قام» مخرج للفعل بأنواعه، فإنّه إنّما اشتقّ لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به، ولاسم المفعول فإنّه إنّما اشتقّ من الفعل لمن وقع عليه ولأسماء ⇐

بمعنى الحدوث[١].

ويعمل عمل يَفْعَل من فعله، سواء كان لازماً أو متعدّياً، بشرط[٢] معنى الحال

⇐ الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فإنّها إنّما اشتقّت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو: «المضرب» بكسر الراء اسماً لزمان الضرب أو مكانه، انتهى.

(١) قال الرضي: يخرج الصفه المشبّهة لأنّ وضعها على الإطلاق لا الحدوث، ولا الاستمرار وإن قصد بها الحدوث ردّت إلى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن، حاسن الآن أو غداً، قال تعالى ﴿**فِي ضِيقٍ**﴾ لمّا قصد به الحدوث، و﴿**ضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ**﴾ وهذا مطّرد في كلّ صفة مشبّهة ويخرج بهذا القيد أيضاً ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو: «فرس ضامر» وعذره أن يقال: إنّ قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك: الله عالم، وكائن أبداً، وزيد صائم النهار وقائم الليل، انتهى باختصار.

وقال ابن هشام: على معنى الحدوث: مخرج للصفة المشبّهة ولاسم التفضيل، كظريف وأفضل، فإنّهما اشتقّا لمن قام به الفعل، لكن على معنى الثبوت، لا على معنى الحدوث، انتهى.

(٢) إعلم أنّه ينقسم اسم الفاعل إلى قسمين: مقرون بـ«ال» الموصولة ومجرّد عنها، فالمقرون بـ«ال» يعمل عمل فعله مطلقاً، ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً، تقول: هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً. قال ابن مالك:

وإن يكن صلة ال ففي المضى ... وغيره أعماله قد ارتضى

وذلك لأنّ «ال» هذه موصولة، وضارب حالّ محلّ ضرب إن أردت المضي، أو يضرب، إن أردت غيره. والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حلّ محلّه، وجه ذلك: أنّ الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة، وعدل عن هذا الأصل في صلة «ال» تشبيهاً لـ«ال» الموصولة بـ«ال» المعرفة كراهية دخول ما يشبه الحرف عليه وإن لم يكن حرفاً حقيقة والمجرّد عنها يعمل بشروط أربعة: اثنان مشهوران واثنان غير مشهورين، والمشهوران: «أ» أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى المضي، وخالف في ذلك الكسائي ⇐

أو الاستقبال، نحو: «زيد ذاهب أخوه الآن أو غداً» و«زيد ضارب غلامه عمراً الآن أو غداً»، ولو قلت فيهما «أمس» لم يجز خلافاً للكسائي فإنّه قال: يعمل اسم[1] الفاعل مطلقاً، سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال.

بل يجب أن يضاف إذا كان بمعنى الماضي[2]، نحو: «غلام زيد ضارب عمر

⇐ وهشام وابن مَضاء فأجازوا إعماله وإن كان بمعنى الماضي، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالوَصيدِ﴾ وأُجيب بأنّ ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أنّ المضارع يصحّ وقوعه هنا، تقول: وكلبهم يبسط ذراعيه، ويدلّ على إرادة حكاية الحال أنّ الجملة حاليّة، والواو واو ا لحال، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولم يقل: وقلّبناهم.

«ب» أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف، وغير المشهورين هما: ألّا يكون مصغّراً وألّا يكون موصوفاً، وخالف الكسائيّ فيهما جميعاً.

(١) قال الكسائي وهشام وأبو جعفر: إنّ قوله تعالى: ﴿باسطٌ﴾ بمعنى الماضي، إذ زمن حصوله للمخبر عنه به، سابق على زمن نزول الآية على رسول الله ﷺ لأنّ المخبر عنه قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد، وقد نصب به (مع ذلك) المفعول به وهو قوله ﴿ذِراعَيْهِ﴾. وقال الجمهور: لا نسلّم أنّ اسم الفاعل فيهما بمعنى الماضي، بل هو دالّ على الحال وذلك على حكاية الحال ومعناها: أن يفرض المتكلّم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجوداً في وقت حدوث ما يقصّ خبره ويفرض أنّه يحدثه في ذلك الوقت ودليل الحكاية فيها أمران:

الأوّل: أنّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ﴾ واو الحال والمناسب بعدها أن يقال: وكلبهم يبسط، ولا يناسب أن يقال: بسط (بالماضي).

الثاني: قوله تعالى بعد ذلك ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذاتَ ٱلْيَمينِ﴾ فأتى بالمضارع الدالّ على الحال أو الاستقبال.

(٢) السرّ في اشتراط عمل اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، هو أنّ اسم الفاعل إنّما عمل ⇐

أمس» إلّا إذا أُريد به[1] حكاية حال ماضية نحو: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ**﴾[2] فإنّه عمل ولم يضف، وإن كان ....

⇐ بالحمل على الفعل المضارع، والفعل المضارع المحمول عليه إنّما يدلّ على الزمان الحاضر أو الزمان المستقبل فإذا أُريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع؛ فلم يبق وجه لعمله.

(١) أي باسم الفاعل حكاية الحال الماضية فإنّه يعمل ولا يضاف، كالآية على قول الجمهور، وقد مرّ معنى «حكاية الحال» آنفاً.

واعلم أنّه اختلفت كلمة النُحاة في هذا الموضوع في مسألتين:

الأُولى: هل يجوز لاسم الفاعل المجرّد من «ال» إن كان بمعنى الماضي أن يعمل؟ وقد عرفت أنّ الجمهور منعه والكسائي ومن تبعه أجازه.

الثانية: هل قول الجمهور (إنّ اسم الفاعل المجرّد من «ال» إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل) خاصّ بنصبه المفعول أم يتناوله والفاعل جميعاً؟ والجواب عن ذلك أن نقول: إنّ معمولات اسم الفاعل على ثلاثة أنواع: النوع الأوّل: المفعول به. واالثاني: الفاعل الظاهر، والثالث: الفاعل المضمر.

أمّا المفعول به فقد اتفق الجميع على أنّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لم ينصبه.

وأمّا الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور في رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إيّاه، فظاهر كلام سيبويه أنّه يرفعه، واختاره ابن عصفور. وقال السيوطي بأنّه هو الصحيح، ولكن لابدّ لرفعه الظاهر أن يعتمد على شيء ممّا سيذكره الشارح.

وأمّا رفعه للفاعل المضمر فقد اختلف فيه أيضاً ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر. وقال بعض الفضلاء المعاصرين: والصواب أنّه لا خلاف فيه لأنّه يبعد أن يذهب أحد إلى أن تكون صفة مشبّهة لا فاعل لها.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف. قال ابن الأنباري: ذراعيه منصوب بباسط، وإنّما أعمل اسم الفاعل وإن كان للماضي لأنّه أراد به حكاية الحال كقوله تعالى: ﴿**هذا مِنْ شيعَتِهِ وَهذا مِنْ عَدُوِّهِ**﴾ فإنّ هذا إنّما يشار به إلى الحاضر، ولم يكن المشار إليهما حاضرين، حين قصّ القصّة على النبيّ ﷺ وإنّما حكى تلك الحال، انتهى. (البيان ٢: ١٠٣)

لاسم[1] الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر، غير الذي أُضيف إليه، نصب بفعل مقدّر دلّ عليه اسم الفاعل، نحو: «زيد معطي عمرو درهماً».

ويشترط أيضاً أن يعتمد اسم الفاعل[2] على المبتدأ، أو ذي الحال، أو

---

(١) جواب عن سؤال مقدّر، تقديره: أجبتم عن استدلال الكسائي في عمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي بالآية الكريمة فما تجيبون عن استدلاله الجواز بمثال «زيد معطي عمرو درهماً» و«هذا ظانّ زيدٍ أمس قائماً» وآيةٍ أخرى نحو: «وجاعل الليل سكناً» حيث أُضيف إلى الأوّل ونصب الثاني وهذا ممّا لا ينكر، ويدلّ على عمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، واختلفوا في الجواب عن هذا السؤال؛ قال السيرافي: إنّما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه لأنّه أُضيف إلى المفعول الأوّل، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي، من معنى الفعل، ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة، ولهذا لم يوجد عاملاً في المفعول الأوّل في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام. وقال أبو علي وجماعة منهم الشارح: بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنّه لمّا قال «معطي زيد» قيل: وما أعطى؟ قال: درهماً أي: أعطاه درهماً كقوله في الفاعل:

* ليبك يزيد ضارع لخصومة * البيت...

وقال الأندلسي ردّاً على الفارسي: لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظانّ زيدٍ أمس قائماً للزوم حذف أحد مفعولي ظانّ، وأجاب عن الفارسي، المحقّقُ الأسترآبادي فقال: وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً.

(٢) أي: اسم الفاعل المجرّد من «ال». قال المحقّق الأسترآبادي: اعلم أنّ اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل، لأنّ طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لأنّهما وضعا للذات المتّصفة بالمصدر إمّا قائماً كما في اسم الفاعل، أو واقعاً عليها كما في اسم المفعول، والذات التي حالها كذا لا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً فاشترط للعمل إمّا تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه وهو ما يخصّصهما وذلك لأنّهما وضعا لذات مبهمة متّصفة بالحدث

⇐

الموصوف، أو الموصول، أو الهمزة[1]، أو ما، نحو: «زيد قائم أبوه»، و«جاء زيد عادياً فرسه»، و«مررت برجل قائم غلامه»، و«جاء زيد الضارب أبوه عمراً»، و«أقائم الزيدان»، و«ما قائم الزيدان».

واعلم أنّه[2] إذا دخلت اللام[3] على اسم الفاعل استوى الجميع من الماضي

⇐ الذي اشتُقّا منه، مذكور قبلهما ما يخصّصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمِضْرَب والمَضْرِب فإنّها وضعت للذات المبهمة المتّصفة بحدثها غير المختصّة بما يعينها قبل، وإمّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي، انتهى. (شرح الكافية ٢: ١٩٩)

(١) قال الرضي: والأولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام أو حرف النفي ليشمل نحو: «هل ضارب الزيدان ولا مضروب أخواك» وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤوّل به نحو: «إنّما قائم الزيدان» أي: ما قائم إلّا الزيدان، ويقدّر الاستفهام أيضاً نحو: «قائم الزيدان أم قاعدان» وإنّما عمل اسم الفاعل إذا اعتمد على حرفي النفي والاستفهام لأنّهما بالفعل أولى. والأخفش يجوّز إعماله من غير اعتماد على شيء من الأشياء المذكورة وذلك لقوّة الشبه بينه وبين الفعل، انتهى باختصار.

(٢) الضمير للشأن.

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: إن كان اسم الفاعل صلة «ال» فالجمهور أنّه يعمل مطلقاً، ماضياً وحالاً ومستقبلاً، لأنّ عمله حينئذٍ بالنيابة، نابت «ال» عن الذي وفروعه وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي، فقام تأوّله بالفعل مع تأوّل «ال» بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي.

وقال الأسترآبادي عند قول ابن الحاجب «استوى الجميع» أي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال، والحقّ أنّ فيه اختلافاً على أقوال: قال الفارسي والرمّاني وابن الدهّان عن ظاهر كلام سيبويه: إنّ اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلّا إذا كان ماضياً نحو: «الضارب زيداً أمس عمرو» ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلّا ومعناه المضي.

⇐

والحال والاستقبال، تقول: «مررت بالضارب أبوه زيداً الآن[1] أو غداً أو أمس».

وما[2] وضع منه للمبالغة[3]، نحو: ضراب، وضروب، وصديق، وعليم،

⇐ قال الرضي: ولعلّ ذلك لأنّ المجرّد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فتوسّل إلى إعماله بمعناه باللام وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم، انتهى.

وجوّز المبرّد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال لكونه فعلاً في الحقيقة.

وقال الأخفش: إنّما نصب ذواللام بمعنى الماضي تشبيهاً للمنصوب بالمفعول لا لأنّه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه.

وقال المازنيّ: إنّ انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدّر وإنّما ارتكب ذلك لأنّ اللام عنده ليس بموصول فليس ذواللام في الحقيقة عنده فعلاً بل هي حرف عنده. (أنظر: شرح الكافية ٢: ٣٧)

(١) الآن علامة كون اسم الفاعل للحال، وغداً علامة كونه للاستقبال، وأمس علامة كونه للماضي.

(٢) كلمة «ما» في: «ما وضع منه» موصول بمعنى «الذي» مبتدأ، خبره لفظة «مثل» في: «مثل ما ليس للمبالغة».

(٣) من الأسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة وهي خمسة أوزان: ثلاثة مشهورة، وهي فعّال ومفعال وفعول، واثنان غير مشهورين، وهما: فعيل وفعِل. وهذه الأوزان محوّلة عن صيغة اسم الفاعل لقصد إفادة المبالغة والتكثير، وذلك هو التصريف لأنّه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلّا بها.

واختلف في عملها على قولين: ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدّر. وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وأيضاً فإنّها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبّهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثمّة لم يشرط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشرط ⇐

وحذير مثل ما ليس للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة، تقول: «زيد ضراب أبوه عمراً الآن أو غداً»، و«زيد الضراب أبوه عمراً الآن أو غداً أو أمس».

وحكم المثنّى والمجموع[1] منه مثل مفرده في العمل والشرائط المذكورة، تقول: «الزيدان ضاربان عمراً»، و«الزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً»، وتقول: «الزيدان هما الضاربان عمراً»، و«الزيدون هم الضاربون عمراً الآن أو غداً أو أمس». ويجوز حذف نوني تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم (المعرّفين بلام التعريف[2]) مع العمل (أي: مع نصب ما بعدهما) تخفيفاً أو استطالة بالصلة لكون

⇐ ذلك في الصفة المشبّهة.

ثمّ البصريّون قسّموها من جهة العمل على قسمين: قسم كثير العمل وهي الثلاثة المشهورة فلهذا اتّفق عليه جميع البصريّين، وقسم قليل العمل وذلك اثنان باقيان، فلهذا خالف سيبويه فيهما أكثر البصريّين ووافقه منهم آخرون، واشتهر عن الجَرْمِيّ أنّه وافق سيبويه في فَعِل لأنّه على وزن الفعل وخالفه في فعيل لأنّه على وزن الصفة المشبّهة، وذلك لا ينصب المفعول.

ثمّ اعلم أنّه حكم المثنّى والجمع (مصحّحاً ومكسّراً) من المبالغة في العمل حكم مفردها، وصرّح المحقّق الأسترآبادي بأنّ تقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل، ومنعه الفرّاء لضعفها في العمل وهذا دليل على أنّ العمل لها عنده.

(١) أي: يعملان عمل اسم الفاعل المفرد، أمّا المثنّى وجمعا السلامة، فظاهرة، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل، وأمّا جمع المكسّر فلكونه فرع الواحد.

(٢) قال الرضي: يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله:

الحافظوا عورة العشيرة، لا ... يأتيهم من ورائهم نطف

وذلك لأنّ اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله:

أبني كليب إنّ عمّي اللذا ... قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا

وأمّا حذف النون مع الجرّ كالضاربوا زيد فللإضافة، انتهى باختصار. (شرح الكافية ٢: ٢٠٣)

اللام بمعنى الموصول، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقيمي ٱلصَّلاَةَ﴾[1].

﴿و﴾ الرابع: ﴿اسم المفعول﴾ وهو ما اشتقّ من فعل لمن وقع عليه الفعل[2] ويعمل عمل يُفْعَل[3] من فعله، متعدّياً[4] إلى مفعول واحد أو أكثر، نحو: «زيد مضروب غلامه».

ويشترط[5] في عمله ما اشترط في عمل اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة الحجّ. قال ابن الأنباري: قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمي ٱلصَّلاَةَ﴾ تقرء الصلاة بالجرّ والنصب؛ فالجرّ على الإضافة، ولم تكن الألف واللام مانعاً من الإضافة، لأنّها بمعنى الذي، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ * ٱلَّذينَ إذا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فالذين نصب صفة للمخبتين. ثمّ قال: ﴿وَٱلصَّابِرِينَ﴾ والتقدير: والذين صبروا على ما أصابهم، ثمّ قال: ﴿وَٱلْمُقِيمي ٱلصَّلاَةَ﴾ ولهذا جاز النصب في «المقيمي الصلاة» إلّا أنّ حذف النون إذا قرئ بالنصب إنّما كان للتخفيف لا للإضافة وعلى هذين الوجهين ينشد قول الشاعر:

الحافظوا عورة العشيرة لا يأ   تيهم من ورائهم وكف

يروى «عورة العشيرةِ» بالجرّ والنصب على ما بيّنّا، انتهى.

أقول: ولمّا جاز حذف النون في صورة العمل للتخفيف، لم يحذف في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلاَةَ﴾ من الآية ١٦٢ من سورة النساء. (انظر: البيان ٢: ١٧٠)

(٢) المراد من الفعل هو الفعل اللغوي وهو المصدر على ما ذكره المحقّق الرضي الأسترآبادي ﷺ.

(٣) بصيغة المضارع المجهول.

(٤) هذا أحد الأمور التي بها يتميّز اسم الفاعل من المفعول وهو أنّ اسم المفعول يشتقّ من الفعل المتعدّي فحسب، واسم الفاعل يشتقّ من المتعدّي تارة ومن اللازم تارة أُخرى.

(٥) حكمه كحكم اسم الفاعل أي: إن كان صلة لـ«ال» يعمل مطلقاً، وإن كان مجرّداً عنها

⇐

الاستقبال لا بمعنى الماضي، بل يجب أن يضاف[١] اسم المفعول إلى ما بعده إذا كان بمعنى الماضي، إلّا إذا كان مع الألف واللام فإنّه يعمل مطلقاً نحو: «زيد المضروب غلامه الآن أو غداً أو أمس» ويشترط أيضاً أن يعتمد على ما اعتمد عليه اسم الفاعل، من المبتدأ وغيره، نحو: «زيد مُعْطًى غلامه درهماً».

﴿و﴾الخامس: ﴿الصفة المشبّهة﴾؛ وهو ما اشتقّ من فعل[٢] ....

⇐ يعمل بشرطين:

١ ـ كونه بمعنى الحال أو الاستقبال.

٢ ـ واعتماده على الأشياء المذكورة في اسم الفاعل.

(١) اعلم أنّه ينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه وهذا فيه متّفق عليه، ولكن يشترط في صحّة إضافته إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصليّ (أي على زنة مفعول إن كان فعله ثلاثيّاً، وعلى زنة مضارعه المجهول مع إبدال أوّله ميماً مضمومة إن كان غير ثلاثي مجرّد) فإن كان على غير ذلك (بأن كان على زنة فعيل، مثلاً) لم يجز عند الجمهور إضافته إليه، وهذا في اسم الفاعل مختلف فيه لأنّه إمّا أن يؤخذ من فعل لازم، وإمّا أن يؤخذ من فعل متعدٍّ لواحد، وإمّا أن يؤخذ من فعل متعدٍّ لأكثر من واحد، فإن كان مأخوذاً من الأوّل فإنّه يجوز إضافته إلى مرفوعه بغير خلاف، نحو: «فلان قائم الأب ونافذ القول» وإن كان مأخوذاً من الثاني، فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه على اقوال: فالجمهور على أنّه لا يجوز فيه مطلقاً (حذف مفعوله أم ذكر، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن) وذهب أبو علي وابن مالك إلى أنّه تجوز إضافته إليه بشرط أمن اللبس سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنّه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه، وإن كان مأخوذاً من الثالث فالإضافة ممتنعة بإجماع من النحويّين.

(٢) قال الرضي: أي: مصدر. **أقول**: أي من المصدر ولكن بواسطة المضارع وهو بواسطة الماضي. (شرح الكافية ٢: ٢٠٥)

لازم[١]، لمن قام[٢] به الفعل بمعنى الثبوت[٣]، وصيغتها[٤] مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، نحو: حسن وكريم وصعب وشديد.

وتعمل[٥] عمل فعلها مطلقاً (أي: من غير اشتراط الزمان، لعدم اعتبار الزمان

---

(١) يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعدّيين.

(٢) يخرج اسم المفعول اللازم المعدّى بحرف الجرّ كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة.

(٣) قال الرضي: على معنى الثبوت أي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فإنّه مشتقّ من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: ضامر وشازب وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت، لأنّه في الأصل للحدوث، وذلك لأنّ صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب ولهذا اطّرد تحويل الصفة المشبّهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النصّ على الحدوث، والذي أرى أنّ الصفة المشبّهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع إلّا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لمّا أُطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة لأنّك حكمت بثبوته، فلابدّ من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصّصه ببعضها كما تقول: كان هذا حسناً فقبح، أو سيصير حسناً، أو هو الآن حسن فقطّ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيّاً على ما ذكرنا بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلاً هو الذي غرّه حتّى قال مشتقّ لمن قام به على معنى الثبوت، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٠٥)

(٤) صيغ الصفة المشبّهة ليست بقياسيّة كاسمي الفاعل والمفعول. قال الرضي: وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسيّة كأسود وأبيض وأدعج وأعور على وزن أفعل، انتهى.

(٥) قال الأستراآبادي: وإنّما عملت الصفة المشبّهة وإن لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت

⇐

في مدلولها، لأنّ المراد من قولنا «زيد حسن وجهه»[١] استمرار ثبوت الحسن له لا حدوثه)، لكن يشترط اعتمادها على ما اعتمد عليه اسم الفاعل واسم المفعول كما ذكرناه في اسم الفاعل.

وإنّما سمّيت[٢] مشبّهة لأنّها تشبه اسم الفاعل فيالإفراد والتثنية والجمع

⇐ للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعناً ـ كما مرّ ـ لأنّها شابهت اسم الفاعل، لأنّ الصفة ما قام به الحدث المشتقّ هو منه، فهو بمعنى ذو، مضافاً إلى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن، كما أنّ اسم الفاعل (ومنه أعني حاسناً) كذلك محلّ للحدث المشتقّ هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب، لا فرق بينهما معنى إلّا من حيث الحدوث في أحدهما وضعاً والإطلاق في الآخر كما ذكرنا. وقيل: عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنّث، كما أنّ اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنّث، انتهى. (شرح الكافية ٢: ٢٠٥)

(١) قال ابن هشام في شرح الشذور: ومثال ذلك قولك: «زيد حسن وجهه» بالنصب أو بالجرّ، والأصل وجهه بالرفع لأنّه فاعل في المعنى، إذ الحسن في الحقيقة إنّما هو للوجه، ولكنّك أردت المبالغة، فحوّلت الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت زيداً نفسه حسناً، وأخّرت الوجه فَضْلَةً ونصبته على التشبيه بالمفعول به، لأنّ العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى، لأنّه معموله الأصلي، ولا يصحّ أن ترفعه على الفاعليّة (والحالة هذه) لاستيفائه فاعله وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك «زيد ضارب عمراً» لأنّ ضارباً طالب له، ولا يصحّ أن ترفعه على الفاعليّة فنصب لذلك. فالصفة مشبّهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد، ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل ثمّ لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة وتكون الصفة حينئذٍ مشبّهة أيضاً لأنّ الخفض ناشئ (على الأصحّ) عن النصب، لا عن الرفع؛ لئلّا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ الصفة أبداً عين مرفوعها وغير منصوبها فافهمه، انتهى ملخّصاً. (شرح شذور الذهب ص٣٩٦)

(٢) قال ابن هشام: وإنّما سمّيت هذه الصفة مشبّهة، لأنّها كان أصلها أنّها لا تنصب لكونها ⇐

....

⇐ مأخوذة من فعل قاصر، ولكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل، لكنّها أشبهت اسم الفاعل فأُعطيت حكمه في العمل، ووجه الشبه بينهما أنّها تؤنّث وتثنّى وتجمّع فتقول: حسن وحسنة، وحسنان وحسنتان، وحسنون وحسنات، كما تقول في اسم الفاعل: ضارب وضاربة، وضاربان وضاربتان، وضاربون وضاربات، وهذا بخلاف اسم التفضيل كـ«أعلم» و«أكثر»، فإنّه لا يثنّى ولا يجمّع ولا يؤنّث أي في غالب أحواله فلهذا لا يجوز أن يشبّه باسم الفاعل، انتهى.

واعلم أنّه تفترق الصفة المشبّهة عن اسم الفاعل في أحد عشر أمراً:

الأوّل: أنّها لا تصاغ إلّا من الفعل اللازم وهو يصاغ من المتعدّي واللازم.

الثاني: أنّها لا تكون إلّا للحاضر (أي الماضي المتّصل بالزمن الحاضر) وهو يكون للأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنّها تكون موازناً للمضارع بالوزن العروضي، وغير موازن، وهو لا يكون إلّا موازناً للمضارع في مطلق الحركات والسكنات لا في أعيانها (أي في الوزن المعتبر عند أهل العروض).

الرابع: أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها، بخلافه.

الخامس: أنّ معمولها لا يكون إلّا سببيّاً (مرتبطاً به مع الضمير) ومعموله يكون سببيّاً وأجنبيّاً.

السادس: أنّها تخالف فعلها في العمل (فإنّها تنصب مع قصور فعلها، تقول: زيد حسن وجهه) وهو لا يخالف فعله في العمل.

السابع: أنّها لا تعمل محذوفة بخلافه.

الثامن: أنّه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضميره، ولا يقبح ذلك في اسم الفاعل، تقول: مررت بقاتل أبيه، ولا تقول: مررت بحسن وجهه.

التاسع: أنّه لا يفصل معمولها عنها ويجوز ذلك في اسم الفاعل.

العاشر: أنّه لا يتبع معمولها بصفة ويجوز اتّباع معموله بجميع التوابع؛ قاله الزجّاج ⇐

والتذكير والتأنيث، نحو: حسن، حسنان، حسنون، حسنة حسنتان، حسنات. نحو: «زيد كريم حسبه» و«زيد حسن وجهه» و«هند حسن وجهها».

﴿ و ﴾السادسة: ﴿كلّ اسم[1] أُضيف إلى اسم آخر ﴾، نحو: «غلام زيد»، ويسمّى الأوّل مضافاً والثاني مضافاً إليه، وعمل[2] المضاف أن يجرّ المضاف إليه.

⇐ ومتأخّرو المغاربة وأشكل عليهم صاحب المغني.

الحادي عشر: أنّه لا يجوز اتّباع مجرورها على المحلّ إلّا على قول الفرّاء، ويجوز ذلك في اسم الفاعل حتّى احتمل بعضهم منه قوله تعالى: «وجاعل الليل سكناً والشمس» وذلك عند من لا يشترط وجود المُحْرِز «وهو كون اسم الفاعل منوّناً أو محلّى بـ«ال» حتّى يصحّ عمله في المفعول». (أنظر: المغني ٢: ٥٩٨، شرح القطر ٢٧٨)

(١) الإضافة في اللغة الإسناد، قال امرؤا القيس:

فلمّا دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كلّ حاريّ جديدٍ مُشَطَّب

أي: لمّا دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كلّ رَحْل منسوب إلى الحيرة مُخطّط فيه طرائق، وفي الاصطلاح إسناد اسم إلى غيره الذي يتمّ به كما يتمّ بالتنوين وما يقوم مقامه.

(٢) إعلم أنّ بينهم خلافاً في أنّ العامل في المضاف إليه هو حرف الجرّ المقدّر أو المضاف أو معنى الإضافة؟ قال ابن مالك بالأوّل، نظراً إلى أنّ معناه في الأصل هو الموقع المقدّم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل «غلام زيد»: «غلام حصل لزيد» فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف.

قال الرضي: ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجرّ مقدّراً وإن ضعف مثله في نحو «خير» في قول رؤبة (أعني حين سئل كيف أصبحت؟ قال: خير أي بخير) وذلك لقوّة الدالّ عليه بالمضاف الذي هو مختصّ بالمضاف إليه أو متبيّن به، انتهى.

وقال سيبويه بالثاني، تبعه الشارح واختاره المحقّق الأسترآبادي، نظراً إلى أنّ حرف الجرّ شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدّراً لكان «غلام زيد» نكرة، كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بوساطة الأوّل، فهو الجار بنفسه.

⇐

والإضافة على ضربين[1]: معنويّة ولفظيّة.

⇐ وقال الأخفش بالثالث (أي جرّ المضاف إليه بأمر معنويّ وهو المسمّى بمعنى الإضافة ونفس الإضافة). فقال المحقّق الأسترآبادي في ردّه: وليس بشيء لأنّه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خَلَف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل، انتهى.

قال الأسترآبادي: وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال: إن قلنا أنّ العامل هو الحرف المقدّر إذ لا حرف فيه مقدّراً، وكذا إن قلنا العامل معنى الإضافة لأنّا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال، وكلّ معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجرّ، وكذا إن قلنا أنّ العامل هو المضاف، لأنّ الاسم (على ما قال أبو عليّ في هذا الباب) لا يعمل الجرّ إلّا لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه، ويجوز أن يقال عمل الجرّ لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرّده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة، انتهى. (راجع: شرح الكافية ١: ٢٥ ـ ٢٧٢)

(١) **أحدهما**: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها ويخرج من ذلك ثلاث صور:

إحداها: أن ينتفي الأمران معاً كـ«غلام زيد».

والثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، نحو: «مُصارع مصر».

والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف ولا يكون المضاف صفة، نحو قوله ﷺ: ضَرْبَةُ عليٍّ يوم الخندق أفْضَلُ من عبادة الثَّقَلين.

وهذه الصور كلّها تسمّى الإضافة فيها، محضة، أي: خالصة من شائبة الانفصال، ومعنويّة لأنّها تفيد أمراً معنويّاً وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصه إن

⇐

....

⇐ كان نكرة إلّا في مسألتين فإنّه لا يتعرّف ولكن يتخصّص:
إحداهما: أن يكون المضاف شديد الإبهام (أي من الأسماء المتوغّلة فيه) وذلك كـ«غير» و«مثل» و«شِبْه» و«خدن» (بوزن حِبْر) بمعنى صاحب، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾.
وثانيهما: أن يكون المضاف في موضع يستحقّ فيه النكرة، كأن يقع حالاً مثلاً، نحو قولنا في الصلوات: «أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له»، فـ«وحده» حال من الله نكرة معنى، وإن أُضيف إلى الضمير فهو في المعنى: لا إله إلّا الله منفرداً. قال ابن مالك:

والحال إن عرّف لفظاً فاعتقد تنكيره معناً كوحدك اجتهد

ثمّ هذه الإضافة المحضة أو المعنويّة على ثلاثة أقسام:
أحدها: أن تكون بمعنى «في» وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: «الحسينُ عليه السلام شهيدُ كربلاء»، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ﴾ أي: في الليلِ، وتسمّى ظرفيّة.
وثانيها: أن تكون بمعنى «من» وذلك إذا كان المضاف إليه كلّاً للمضاف ويصحّ الإخبار به عنه كـ«خاتم حديد»، بخلاف «يد زيد»، فإنّه لا يصحّ أن يخبر عن اليد بأنّها زيد، وتسمّى بيانيّة.
وثالثها: أن تكون بمعنى اللام وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مختصّاً بالمضاف، نحو: «غلام زيد»، وتسمّى لامية واختصاصيّة.
وثانيهما: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضاً ثلاث صور:
١ ـ إضافة اسم الفاعل.
٢ ـ وإضافة اسم المفعول.
٣ ـ وإضافة الصفة المشبّهة.
وهذه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ أمّا أنّه لا تفيد تعريفاً فلأنّك تصف بها النكرة، قال
⇐

والمعنويّة أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، والمراد بـالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة، وذلك بأن لا يكون المضاف صفة، نحو: «غلام زيد»، أو يكون صفة مضافة إلى غير معمولها، نحو: «مصارع مصر»[١]، فإنّ مصارع صفة، لكن غير مضافة إلى معمولها، لأنّ مصر ليس بمعمول المصارع

⇐ تعالى: ﴿هَدْيَاً بالِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ فوصف النكرة بـ«بالغ»، ولو أفادت تعريفاً لما صحّ الوصف، إذ لا يجوز وقوع المعرفة صفة للنكرة وهذه الإضافة تسمّى لفظيّة، لأنّها تفيد أمراً لفظيّاً، وهو التخفيف إذ «ضارب زيد» أخفّ من «ضارب زيداً»، وغير محضة لأنّها في نيّة الانفصال إذ الأصل «ضارب زيداً» كما ذكر. وزعم بعض المتأخّرين أنّ الإضافة اللفظيّة تفيد التخصيص، بناء على أنّ «ضارب زيد» أخصّ من «ضارب»، وليس بشيء، إذ «ضارب زيد» لا يكون فرعاً عن «ضارب» حتّى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنّما يكون فرعاً من «ضارب زيداً» (بالتنوين والنصب) فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف.

قال الرضي: فإن قلت: كيف ادّعيت أنّها لم تفد إلّا التخفيف، وقد علمنا بالضرورة أنّ التخصيص الذي في «ضارب زيد» لا ينقص عمّا في «غلام رجل» إن لم يزد عليه؟ قلنا: التخصيص لم يحصل بإضافة «ضارب» إلى «زيد»، بل كان حاصلاً لـ«ضارب» من «زيد»، حين كان منصوباً به أيضاً، بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجرّه، ومقصودنا أنّ الإضافة غير مخصّصة ولا معرفة، انتهى.

فائدة: قال التفتازاني في شرح التخليص «المختصر» مستفيداً عن الرضي في شرح الكافية: وفي عرف النحاة: التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف، انتهى. (راجع: شرح الكافية ١: ٢٨١، المختصر ١: ٨٧)

(١) هي منصرفة إن أردت مدينة غير معيّنة، وغير منصرفة إن أردت البلدة المعروفة للعلمية والتأنيث.

وإنّما معمولها أهل مصر، وتفيد[1] تعريفاً مع المعرفة، نحو: «غلام زيد»، وتخصيصاً مع النكرة، نحو: «غلام رجل».

واللفظيّة أن يكون المضاف[2] صفة[3] مضافة إلى معمولها[4]، نحو: «ضارب زيد»، و«حسن الوجه» ولا تفيد إلّا تخفيفاً في اللفظ[5]، ومن ثمّ جاز «مررت

---

(١) قال الرضي: وإنّما أفادت تعريفاً مع المعرفة؛ لأنّ وضعها لتفيد ـ أنّ لواحد ممّا دلّ عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصيّة ليست للباقي معه: مثلاً إذا قلت «غلام زيد راكب»، و«لزيد غلمان كثيرة»، فلابدّ أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصيّة بزيد، إمّا بكونه أعظم غلمانه، أو أشهر بكونه غلاماً له، دون غيره، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب. وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه، هذا أصل وضعها ثمّ قد يقال: «جاءني غلام زيد»، من غير إشارة إلى واحد معيّن، وذلك كما أنّ ذا اللام في أصل الوضع لواحد معيّن، ثمّ قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كما في قوله:

* ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني *

وذلك على خلاف وضعه، فلا تظنّنّ من إطلاق قولهم في مثل «غلام زيد» أنّه بمعنى اللام، أنّ معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معيّن، ومعنى غلام زيد، الغلام المعيّن من غلمانه إن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلّا واحد، انتهى. (شرح الكافية ١: ٢٧٤)

(٢) أي: اللفظيّة عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: أمر في المضاف وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، والصفة المشبّهة، وقد مثّل لهما الشارح، واسم المفعول نحو: «مُعْطَى الدينار».

(٣) قال الأسترآبادي: احتراز عن نحو «غلام زيد» و«باب ساج».

(٤) قال الأسترآبادي: أي: إلى مرفوعها أو منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها، نحو: «مصارع مصر»، و«خالق السماوات»، و«زيد مضروبُ عَمْرٍو»، فإنّ جميعها صفات مضافة لا إلى معمولها فإضافتها محضة، انتهى. (شرح الكافية ١: ٢٧٧)

(٥) قال الرضي: وذلك لما قلنا أنّ مشابهتها للفعل قويّة، فكان إعمالها عمل الفعل أولى إلّا أنّه

⇐

برجل حسن الوجه»[1] لأنّه لو أفادت هذه الإضافة تعريفاً لكان حسن الوجه معرفة، فلم يجز جعله صفة لرجل، لامتناع وقوع المعرفة، صفة للنكرة، وامتنع «مررت بزيد حسن الوجه» لأنّ زيداً معرفة، وحسن الوجه نكرة، وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة، وجاز[2] «الضاربا زيد» و«الضاربو زيد» لإفادة التخفيف

⇐ يَطلب التخفيف اللفظي، والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي لا يكون إلّا في المضاف، وذلك بحذف التنوين أو النونين، نحو: «ضارب زيد»، و«معطي الأجر»، و«ضاربا عمرٍو». وأمّا في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببي والصفة المشبّهة فقد يكون في المضاف وفي المضاف إليه معاً، نحو: «زيد قائم الغلام، ومؤدّب الخدام، وحسن الوجه» فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة، وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدّب خدّامه وحسن وجهه، عند من جوّز ذلك، وقد يكون في المضاف إليه وحده، كالقائم الغلام والمؤدّب الخدّام والحسن الوجه، انتهى. (شرح الكافية ١: ٢٨٠)

(١) قال ابن هشام بعد ذكر الإضافة اللفظيّة: ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ولهذا صحّ وصف «هدياً» بـ«بالغ» مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ وصحّ مجيء «ثاني» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾، انتهى. (شرح القطر ٢٥٤)

(٢) اعلم أنّه يشترط في الإضافة المعنويّة تجريد المضاف من التعريف فإن كان ذا لام، حذف لامه، وإن كان علماً نكّر (قصد منه المسمّى) إذ الغرض من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو إذا كان حاصلاً كانت الإضافة تحصيلاً للحاصل، والغرض من الإضافة إلى النكرة، تخصيص المضاف، وفي المضاف المعرّف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين. قال ابن هشام: وذلك لأنّ الألف واللام للتعريف والإضافة للتعريف، فلو قلت: «الغلام زيد» جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا يجوز، انتهى.

وقال: ويستثنى من ذلك «عدم جواز اجتماع ال والإضافة». مسألتان: إحداهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف فيجوز حينئذٍ اجتماع «ال» والإضافة وذلك نحو: «الضاربا ⇐

(وهوحذف النون) وامتنع «الضارب زيد» لعدم وجود التخفيف خلافاً للفرّاء[(١)].

⇐ زيد» و«الضاربو زيد». والثانية: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام فيجوز حينئذٍ أيضاً الجمع بين «ال» والإضافة، وذلك نحو: «الضارب الرّجل» و«الراكب الفرس» وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرّاء في إجازة «الضارب زيد» ونحوه ممّا المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللام. وللكوفيّين كلّهم في إجازة نحو «الثلاثة الأثواب» ونحوه ممّا المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود، وللرمّانيّ والمبرّد والزمخشريّ في قولهم في الضاربي والضاربك والضاربه أنّ الضمير في موضع الخفض بالإضافة، انتهى.

أقول: ولا تجامع الإضافة تنويناً ولا نوناً تالية للإعراب «نون التثنية والجمع» إذ هما يدلّان على كمال الإسم، والإضافة على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، واحترزنا بالنون التالية للإعراب عن نوني المفرد وجمع التكسير فإنّهما متلوّان بالإعراب لا تاليان نحو: شيطان وشياطين، وسلطان وسلاطين، فإنّهما لا تحذفان عند الإضافة، وفي القرآن: ﴿شَيَاطِينَ ٱلْجِنِّ﴾، بالإضافة. قال ابن مالك:

نـوناً تـلى الإعـراب أو تـنوينا ‌ ‌ ‌ ‌ مـمّا تـضيف احـذف كـطور سينا

راجع: شرح القطر ٢٥٤، وشرح الشذور ١٥٥)

(١) قال المحقّق الأسترآبادي: قال المصنّف (ابن الحاجب) أجاز الفرّاء، نحو: «الضارب زيد» إمّا لأنّه توهّم أنّ لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثمّ عرّف باللام، وإمّا لأنّه قاسه على الضارب الرجل، والضاربك فإنّه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه أيضاً. قال: وكلا الأمرين غير مستقيم، أمّا قوله لأنّ لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فإنّه رجم بالغيب، ومن أين له ذلك، ونحن لا نحكم إلّا بالظاهر، فإنّه وإن أمكن ما قال إلّا أنّا نرى اللام سابقة حسّاً على الإضافة، والإضافة في الظاهر إنّما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع، ولا ظاهر مرجّح، وأمّا قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك أنّ الضارب الرجل وإن لم يحصل فيه تخفيف

⇐

....

⇐ بالإضافة إلّا أنّه محمول على ما حصل فيه التخفيف، مشبّه به وذلك هو الحسن الوجه، والجرّ فيه هو المختار وذلك لأنّك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير، وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبّهة. وأمّا النصب في مثله فتوطئة للجرّ، وأمّا قياسه على الضاربك فلا يجوز، لأنّ فيه قولين: أحدهما أنّه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على أنّه مفعول، فقياس الفرّاء حينئذٍ عليه مندفع من أصله، انتهى باختصار.

أقول: والمحقّق الأسترآبادي يجوّز إضافة المعرفة إلى المعرفة حيث يقول: وعندي أنّه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا وذلك إذا أُضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنى نحو: «زيد الصدق» يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلّا زيد واحد، انتهى.

بقي الكلام في أُمور يكتسبها الاسم بالإضافة وهي أحد عشر أمراً مشهوراً وواحد غير مشهور؛ أمّا غير المشهور فهو حذف التاء من المضاف في ألفاظ خاصّة، لا تجوز حذف التاء منها لولا الإضافة:

ثلاثة تسقط تاءاتها	مضافةً عند جميع النحاة
منها إذا قيل أبو عذرها	وليت شعري وإقام الصلاة

هذا قول الشريف الجرجاني في حاشية شرح الرضي على الكافية. وقال الشيخ عبدالجواد الأديب النيسابوري رضوان الله عليه:

وما تاؤها محذوفة عند أمنها	من اللَبْس خمس وهي «يا نادر العصر»
(إقام الصلاة) ثمّ (ميسرة) كذا	(أبو عذرها) (يا ليت شعري) (عِد الأمر)

وأمّا الأُمور المشهورة:

فأحدها: التعريف، نحو: «غلام زيد».

والثاني: التخصيص، نحو: «غلام امرأة» وهذان في المعنويّة.

والثالث: التخفيف وهذا في اللفظيّة.

والرابع: إزالة القبح أو التجوّز كـ«مررت بالرجل الحسن الوجه» فإنّ الوجه إن رفع قبح ⇐

....

⇐ الكلام لخلوّ الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نصب حصل التجوّز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدّي.

والخامس: تذكير المؤنّث نحو قوله:

إنارةُ العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

والسادس: تأنيث المذكّر نحو قوله:

وما حبّ الديار شغفن قلبي ... ولكن حبّ من سكن الديارا

وقول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله:

تجنّب صديقاً مثل «ما»، واحذر الذي ... يكون كـ«عمرٍو» بين عرب وأعجم

فإنّ صديق السوء يزري وشاهدي ... «كما شرقت صدر القناة من الدم»

و«ما» كناية عن الناقص كنقص «ما» الموصولة، و«عمرو» كناية عن الآخذ ما ليس له كأخذ «عمرو» الواو في الخطّ في الرفع والجرّ لئلّا يلتبس بـ«عمر» (بوزن زفر) يشترط في هذه المسألة والتي قبلها صلاحيّة المضاف للاستغناء عنه.

والسابع: الظرفيّة نحو قوله تعالى: ﴿**تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ**﴾.

والثامن: المصدريّة نحو قوله تعالى: ﴿**وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ**﴾ فـ«أيّ» مفعول مطلق ناصبه «ينقلبون»، و«يعلم» معلّقة عن العمل بالاستفهام.

والتاسع: وجوب التصدّر ولهذا وجب الرفع في نحو: «علمت أبو من زيد» وإلى هذا أشار الشيخ أمين الدين المحلّي (المتوفّى ٦٧٣ هـ):

عليك بأرباب الصدور فمن غدا ... مضافاً لأرباب الصدور تصدّرا

وإيّاك أن ترضى صحابة ناقص ... فتنحطّ قدراً عن عُلاك وتحقرا

فرفع «أبو من»، ثمّ خفض «مزمّل» ... يبيّن قولي مغرياً ومحذّرا

والإشارة بقوله «ثمّ خفض مزمّل» إلى قول امرئ القيس:

⇐

﴿ و ﴾ **السابع**: ﴿ **كلّ اسم تمّ** ﴾[1] فينصب اسماً على التمييز، لرفع الإبهام، وتمام

⇐ كان أباناً في عرانين وبله　　كبير أُناس في بجاد مزمّل

لأنّ مزمّلاً صفة لكبير فكان حقّه الرفع ولكنّه خفض لمجاورته للمخفوض.

والعاشر: الإعراب، نحو: «هذه خمسة عشرُ زيدٍ» فيمن أعربه والأكثر البناء.

والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن يكون المضاف من الأسماء المتوغّلة في الإبهام كـ «غير» و«مثل» و«دون»، نحو قوله: ﴿ **وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ** ﴾، حيث كسب البناء من اسم الإشارة فبني على الفتح وإلّا فهو مبتدأ مؤخّر كان عليه أن يرفع.

٢ ـ أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذ»، نحو: ﴿ **مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ** ﴾ بجرّ يوم وفتحه.

٣ ـ أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنيّ، نحو:

على حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصّبا　　وقُلْتُ ألَمّا أصْحُ والشَّيْبُ وازع

بفتح «حين» مع أنّه مجرور، لكسبه البناء من الفعل فهو مجرور محلاً، وكذا المضاف إلى المضارع المبني كالجمعين المؤنّثين. والبناء أرجح عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور، وإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسميّة، فالبصريّون يوجبون الإعراب والمحقّقون يجوّزون البناء، نحو قوله تعالى ـ على قرائة النافع ـ: «**هذا يومَ ينفع الصادقين**» بفتح يوم. (راجع شرح الكافية ١: ٢٨١، والباب الرابع من المغني ٢٧٣)

(١) ما يتمّ به الاسم المفرد أربعة أشياء:

الأوّل: التنوين، وهو إمّا ظاهر كما في «رطل زيتاً» وإمّا مقدّر كما في «خمسة عشر»، و«كم» الاستفهاميّة.

الثاني: نون التثنية نحو: «منوان سمناً».

الثالث: نون شبه الجمع أو ملحق الجمع كنون عشرين وسائر العقود.

الرابع: الإضافة.

فإذا تمّ الاسم بواحد منها لا يتمّ بالآخر إلّا إذا أُزيل الأوّل.

⇐

الاسم إمّا بالتنوين، نحو: «عندي رطل[١] زيتاً» أو بنون التثنية، نحو: «منوان سمناً» أو بنون شبه الجمع[٢]، نحو: «عشرون درهماً» أو بالإضافة، نحو: «عندي ملؤه عسلاً»[٣]، وما تمّ بالتنوين، أو بنون التثنية جاز إضافته، نحو: «رطل زيت»، و«منوا سَمْن»، وكذا إذا تمّ بنون الجمع، نحو: «أكرمين أفعالاً» و«أكرمي أفعالٍ».

⇐ قال المحقّق الأسترآبادي: ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة، مع التنوين ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة لأنّ المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل وصار به كلاماً تامّاً فيشابه التمييز الآتي بعده، المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أنّ المفعول حقّه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التامّ قبله عاملاً لمشابهته الفعل التامّ بفاعله، وهذه الأشياء التي تمّ بها الاسم إنّما قامت مقام الفاعل الذي به يتمّ الكلام، لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب الفعل. ألا ترى أنّ لام التعريف وإن كان يتمّ بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال: عندي الراقود خلّاً، انتهى. (شرح الكافية ١: ٢١٨)

(١) قال ابن منظور: الرطل (بفتح الراء) والرطل (بكسرها) الذي يوزن به ويكال، رواه ابن السكّيت بكسر الراء، قال ابن أحمر الباهلي:

لها رِطْل تكيل الزيت فيه ... وفلّاح يسوق بها حِمارا

قال ابن الأعرابي: الرطل ثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب، والأوقية أربعون درهماً فذلك أربعمأة وثمانون درهماً، وجمعه أرطال، انتهى. (اللسان ١١: ٢٨٥)

(٢) قال السيوطي: وليس بجمع للزوم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة ووجوب دلالة عشرين على ثلاثين لذلك وليس به، انتهى. **أقول**: وإنّما أُلحق بالجمع في الإعراب بالحروف.

(٣) قال الأسترآبادي: والمبهم المحتاج إلى التمييز في «ملؤه» و«مثلها» (على التمرة مثلها زبداً) هو المضاف لا المضاف إليه لأنّك لو جئت بظاهر بدل الضمير وقلت: ملؤ الإناء ومثل زيد، لاحتاج الكلام إلى التمييز لإبهام المثل والملء (أي قدر ما يملأ به الشيء)، انتهى.

العوامل المعنويّة

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ المعنويّة منها ﴾ فـ﴿ عددان ﴾:

الأوّل: ﴿ العامل في المبتدأ والخبر ﴾[1]: (أعني تجرّدهما عن العوامل اللفظيّة لأجل الإسناد، وهذا يرفع المبتدأ، والخبر) والمبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل

---

(١) اختلف في العامل في المبتدأ والخبر عل قولين: ذهب الكوفيّون إلى أنّهما يترافعان (أي أنّ المبتدأ يرفع الخبر، وهو يرفعه) قالوا: لأنّا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبر والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه، ولا يتمّ الكلام إلّا بهما، فلمّا كان كلّ واحد منهما يقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كلّ واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً، إذ ورد مثله في التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿ **أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ** ﴾ فنصب «أيّاً» بـ «تدعوا»، وجزم «تدعوا» بـ «أيّاً». وقوله: ﴿ **أَيْنَ مَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ** ﴾ فـ«أينما» منصوب بـ«تكونوا»، و«تكونوا» مجزوم بـ«أينما» وبقولهم قال المحقّق الأستراآبادي.

وذهب البصريّون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء (التعرّي عن العوامل اللفظيّة) وأمّا الخبر فاختلفوا فيه؛ فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

قال المحقّق الأستراآبادي: وأمّا العامل في المبتدأ فقال البصريّون هو الابتداء وفسّروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه (ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني (الوصفي) تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء) واعترض بأنّ التجريد أمر عدميّ فلا يؤثّر، وأُجيب بأنّ العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثّرات، والعدم المخصوص (أعني عدم الشيء المعيّن) يصحّ أن يكون علامة لشيء لخصوصيّته، انتهى باختصار.
(شرح الكافية ١: ٨٧)

اللفظيّة المذكورة، مسنداً إليه، أو(١) الصفة(٢) الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام(٣)، ....

---

(١) «أو» هنا للتنويع لا للترديد، أي: المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ويطلقون عليه المبتدأ الاسمي، ومبتدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يغني عن الخبر، وهو المبتدأ الوصفي، ويشترك النوعان في أمرين: أحدهما أنّهما مجرّدان عن العوامل اللفظيّة، والثاني أنّ لهما عاملاً معنويّاً وهو الابتداء. ويفترقان في أمرين:
أحدهما أنّ المبتدأ الذي له خبر قد يكون اسماً صريحاً نحو: ﴿آللَّهُ رَبُّنَا﴾ وقد يكون اسماً مؤوّلاً، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، ولا يكون المبتدأ الوصفي (الذي ليس له خبر) اسماً مؤوّلاً، بل اسماً صريحاً فقط، ولا كلّ اسم يصلح لأن يكون مبتدأ وصفيّاً بل الاسم المشتقّ فقط.
والثاني أنّ المبتدأ الاسمي لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والوصفي لابدّ أن يعتمد على نفي أو استفهام.
وذكر المحقّق الرضي فرقاً ثالثاً وهو أنّ المبتدأ الاسمي يدخل عليه نواسخ الابتداء، ولا تدخل على المبتدأ الوصفي، لما فيه من معنى النفي والاستفهام اللازمين صدر الكلام.
قال الرضي: واعلم أنّ المبتدأ اسم مشترك بين ماهيّتين فلا يمكن جمعهما في حدّ، فأفرد المصنّف لكلّ منهما حدّاً، وقدّم منهما ما هو الأكثر في كلامهم، انتهى. (شرح الكافية ١: ٨٦)

(٢) المراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والمنسوب في حكم الصفة على الأظهر. والنحويّون تكلّفوا في إدخال المبتدأ الوصفي في حدّ المبتدأ الاسمي، فقالوا: إنّ خبره محذوف، لسدّ فاعله مسدّ الخبر، وليس بشيء إذ ليس له خبر فيحذف، ويسدّ غيره مسدّه إذ هو في المعنى كالفعل لا خبر له، ولذا تمّ بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة وأيضاً لا يصغّر ولا يوصف، ولا يعرّف ولا يثنّى ولا يجمع إلّا على لغة «أكلوني البراغيث».

(٣) وكذا سائر أدوات الاستفهام كـ«هل» و«أين» و«متى» و«كيف» و«كم» و«أيّان»، هذا على رأي البصريّين، وجوّز الأخفش والكوفيّون رفع الصفة للظاهر من غير اعتماد على النفي ⇐

رافعة لظاهر[١]، وإنّما قلنا رافعة لظاهر احترازاً به عن الصفة الواقعة بعدهما[٢] رافعة لمضمر[٣]، نحو: «أقائمان الزيدان» و«ما قائمون الزيدون» فإنّها لا تكون[٤] مبتدأ بل خبر مبتدأ، والزيدان والزيدون مبتدأ لأنّها لو كانت مبتدأ، والزيدان والزيدون فاعلاً لها ساداً مسدّ الخبر، لم تثنّ ولم تجمع، لأنّ الفعل وشبهه إذا اُسند إلى الظاهر لم يثنّ ولم يجمع كما هو المقرّر من قاعدتهم[٥] فإنّ طابقت الصفة مفرداً[٦] جاز أن تكون الصفة مبتدأ والاسم المفرد الواقع بعدها خبره، وأن تكون

⇐ والاستفهام، كما أجازوا في نحو «في الدار زيد»، أن يعمل الظرف بلا اعتماد.
قال الأسترآبادي: وأجرى نحو «غير قائم الزيدان» مجرى ما قائم لكونه بمعناه، انتهى.

(١) هذا القيد ممّا احترز به عن نحو «أقائمان الزيدان»، و«أقائمون الزيدون» فإنّه خبر ومراده بالظاهر البارز غير المستكن سواء كان مضمراً كما تقول بعد ذكر الزيدين: «أقائمان هما» فإنّ «هما» فاعل مع كونه مضمراً أو مظهراً نحو: «أقائم الزيدان».

(٢) أي: بعد النفي والاستفهام.

(٣) الضمير في «أقائمان» ألف التثنية وفي «أقائمون» واو الجمع.

(٤) أي: المبتدأ في المثالين اسميّ مؤخّر عن الخبر لا وصفيّ، وسيأتي مزيد توضيحه عن قريب.

(٥) لم يثنّ ولم يجمع إلّا على لغة «أكلوني البراغيث» وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(٦) الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي إمّا أن تكون مفردة أو لا؛ فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها إمّا مفرد أو لا؛ فإن كان المسند إليه بعد الصفة المفردة مفرداً، يحتمل وجهين: كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها وهذا هو مراد الشارح بقوله: جاز أن تكون الصفة مبتدأ والاسم المفرد الواقع بعدها خبره، أي: فاعله، فإنّه أراد بالخبر الفاعل وإلّا فلا يستقيم قوله، لأنّ الصفة والذات إذا وقعا في كلام فالذات إمّا فاعل أو مبتدأ لا غير، ولا يمكن الحكم بابتدائيّة الوصف مع كون الذات موجودة إذ الخبر هو المحمول والذي ⇐

الصفة خبراً والاسم الواقع بعدها مبتدأ، نحو: «ألقائم زيد» و«ما قائم زيد».

والخبر هو المجرّد[١] عن العوامل اللفظيّة، مسند به[٢] مغاير[٣] للصفة المذكورة، والخبر[٤] قد يكون مفرداً وقد يكون جملة، والثاني على أربعة أضرب[٥] جملة اسميّة، نحو: «زيد أبوه قائم» وجملة فعليّة، نحو: «زيد قام أبوه»

⇐ يستوجب الحمل على شيء آخر هو الوصف، والمحمول عليه هو الذات، وكلّ ذي ذوق سليم يحكم بأنّ ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له، أو كونها خبراً عمّا بعدها، وإن كان المسند إليه بعد الصفة المفردة غير مفرد فهي مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها، وإن كانت غير مفردة فلابدّ من مطابقة ما بعدها لها نحو: «أقائمان الزيدان» و«أقائمون الزيدون»، وفي هذه الصورة جزم الشارح بكونها خبراً وما بعدها مبتدأ ولكن الحقّ ما قاله المحقّق الأسترآبادي: والأظهر أنّها خبر عمّا بعدها وتحتمل أن تكون مبتدأ، ما بعدها فاعلها على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»، انتهى.

(١) دخل فيه المبتدأ الاسمي والوصفي، والأسماء المعدودة، إذ كلّها مجرّد عن العوامل اللفظيّة.

(٢) أخرج به من الخبر، المبتدأ الاسمي والأسماء المعدودة.

(٣) أخرج منه المبتدأ الوصفي.

(٤) قال ابن مالك:

ومفرداً يأتي ويأتي جُمْلَهْ حاوية معنى الذي سِيْقَتْ لَهْ

ولكن الأصل في الخبر الإفراد.

(٥) الخبر إن كان جملة انقسم على أربعة أقسام، وهذا هو رأي الزمخشري في المفصّل، وقسّم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسميّة وفعليّة وظرفيّة، ثمّ قال: وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطيّة، والصواب أنّها من قبيل الفعليّة، انتهى.

أقول: أمّا علامتها: فالجملة الاسميّة هي التي صدرها اسم، نحو: «عليّ خليفة رسول الله لا غيره». والفعليّة هي التي صدرها فعل، نحو: «قلع عليّ باب خيبر». والظرفيّة هي ⇐

وجملة شرطيّة، نحو: «زيد إن تكرمه يكرمك»، وجملة ظرفيّة، نحو: «زيد أمامك»، وقد يتقدّم الخبر على المبتدأ.

العامل في المضارع

﴿ و ﴾**الثاني**[١]: ﴿ **العامل في الفعل المضارع** ﴾: وهو ما أشبه[٢] الاسم بأحد[٣] الحروف الزوائد في أوّله لوقوعه[٤] مشتركاً بين[٥] الحال والاستقبال،

⇐ المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: ﴿ **أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ** ﴾، إذا قدّرت الشكّ فاعلاً للظّرف والمجرور لا للاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما. ومرادهم بصدر الجملة المسند، أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف فالجملة في «أقائم الزيدان» اسميّة، و«من أقام زيد» فعليّة، والمعتبر من الصدر، ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو: ﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ** ﴾ فعليّة لأنّ الاسم قبلها في نيّة التأخير.

(١) أي: الثاني من العوامل المعنويّة العامل في المضارع.

(٢) أي: الفعل الذي أشبه الاسم وإنّما عرف المضارع بمشابهة الاسم لأنّه لم يسمّ مضارعاً إلّا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقّة من الضرع كأنّ كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعاً.

(٣) ليس بياناً لوجه الشبه بل بيانه هو قوله «لوقوعه مشتركاً» الخ. والباء في العبارة للسببيّة إذ زيادة هذه الحروف على الماضي مع تغيير بعض حركاته، سبب محصّل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال وهذا القيد (بأحد الحروف) يخرج الماضي.

(٤) بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأمّا مشابهته لاسم الفاعل خاصّة فبالموازنة وصلاحيّته للحال والاستقبال.

(٥) المشترك قسمان: **لفظيّ** وهو أن يكون للفظ معان كثيرة، وقد وضع لكلّ منها على حِدَة فهو داخل في اللفظ المتكثّر المعنى. **ومعنويّ** وهو أن يكون للفظ معنى واحد قد وضع ⇐

وتخصيصه[١] بالسين وسوف كما أنّ رجلاً مشترك بين سائر[٢] رجال بني آدم وتخصيصه باللام، نحو: «الرجل» ولا يعرب[٣] من الفعل غيره إذا لم يتّصل[٤] به نون[٥]..

⇐ بإزائه ولكن كان أفراد المعنى الواحد متعدّدة فهو داخل في اللفظ المتّحد المعنى من قسم المتواطئ لا العلم والمشكّك، كلفظ الإنسان الموضوع للحيوان الناطق وأفراد الحيوان الناطق يصدق على زيد وعمر وخالد وكلّ إنسان غير معيّن. والمراد بالاشتراك هنا هو اللفظيّ أي: المضارع حقيقة في الحال والاستقبال معاً أي: وضع لكلّ منها وهذا هو مفاد المشترك اللفظي. وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقوّاه المحقّق الأسترآبادي مستدلاّ بأنّ المضارع إذا خلا من القرائن لم يحمل إلّا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلّا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصّة كما لأخويه، وقيل: هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال.

(١) يعني: أنّ الاسم يكون مبهماً، نحو: رجل، ثمّ يختصّ بواحد بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع مبهم لصلاحيّته للحال والاستقبال ثمّ يختصّ بأحدهما بسبب السين مثلاً.

(٢) لفظ السائر هنا بمعنى الجميع وإنْ عدّه الحريري في «الدرّة» من أوهام الخواصّ.

(٣) لفقد الشبه بينه وبين الاسم.

(٤) قيد للمنفي، لا للنفي والمنفي جميعاً يعني يعرب المضارع بشرط عدم اتصال نون الجمع والتوكيد به إذ هذين النونين من خواصّ الفعل فبدخولهما يضعف شباهة المضارع بالاسم ويتعارضان معه فيردّ الفعل إلى الأصل وهو البناء وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وفعل أمر ومضى بنيا — وأعربوا مضارعاً إن عريا
من نون توكيد مباشر ومن — نون إناث كَيَرُعْنَ من فتن

(٥) قال الرضي: اعلم أنّه اختلف في المضارع المتّصل به نونا التأكيد فقال جمهورهم إنّه مبنى، لتركّبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأمّا ⇐

التأكيد ولا نون جمع المؤنّث[1].

والمختار[2] عند الكوفيّين في عامل رفع المضارع أنّ العامل تجرّده عن

⇐ النون فحرف لا حظّ له في الإعراب فبقي الجزئان مبنيّين. وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على إعرابه كما أنّ الاسم مع التنوين معرب، لكن لمّا اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق صار الإعراب مقدّراً، انتهى باختصار. (شرح الكافية ٢: ٢٢٨)

(١) اختلف فيه كما اختلف في سابقه، فالجمهور على أنّ الفعل مبنيّ، للحاقه. وقال سيبويه: إنّ «يضربن» شابه «ضربن» يعني إنّه لمّا سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربع متحرّكات حملاً على «ضربن»، جاز بناؤه أيضاً حملاً عليه، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يردّ إلى أصله من البناء مع الداعي إليه وهو إلزام المحلّ للإعراب، الإسكان. وقال بعضهم: هو معرب (لضعف علّة البناء) مقدّر الإعراب لإلزامهم محلّه السكون ولم يعوّض النون من الإعراب خوفاً من اجتماع النونين.

(٢) اختلف في رفع المضارع بين البصريّين والكوفيّين، فالبصريّون على أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم وذلك بدليلين:

أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنويّ، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه.

والثاني: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، ولا يقال الماضي أيضاً يقع موقع الاسم فلم لم يعرب؟ لأنّ الماضي لا يستحقّ الإعراب أصلاً فكيف يقبل الرفع وهو نوع من الإعراب، إذ الماضي لم يشبه الاسم بالوجوه التي أشبه بها المضارع. والكوفيّون اختلفوا بينهم بعد ما خالفوا البصريّين في علّة الرفع، فذهب الأكثرون إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل اللفظيّة، الناصبة والجازمة، وذهب الكسائيّ منهم إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوّله، واستدلّ الكوفيّون بأنّ المضارع ينصب بدخول ⇐

الجوازم والنواصب، وعند البصريّين وقوعه موقع الاسم، نحو: «زيد يضرب» في موقع «زيد ضارب» مع خلوّه عن الجازم والناصب، فإنّ هذا المعنى يرفع المضارع.

العوامل عند الأخفش

واعلم أنّ العوامل المعنويّة ثلاثة عند الأخفش[1].........................

⇐ الناصب عليه ويجزم بدخول الجازم وذلك دليل على أنّ التجرّد عن الناصب والجازم هو سبب الرفع. وقول الكسائيّ فاسد من وجوه:

أحدها: أنّه لو كان الزائد يعمل الرفع لم يدخل عليه الناصب والجازم إذ العامل لا يدخل على العامل.

الثاني: أنّه لو كان الأمر كما قال لم ينتصب بدخول الناصب ولم ينجزم بدخول الجازم لوجود الزائد في أوّله دائماً.

الثالث: أنّ الزائد بعض الفعل فلو كان عاملاً لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك باطل.

(١) يراد من الأخفش عند الإطلاق، الأخفش الأوسط، وهو أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالوَلاء، النحويّ البلخيّ المعروف بالأخفش الأوسط، أحد نحاة البصرة، ومن أئمّة العربيّة، أخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه وكان يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلّا وعرضه عَلَيّ، وكان يرى أنّه أعلم به منّي، وأنا اليوم أعلم به منه.

قال القفطيّ: إنّ كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه ولا قرأه عليه سيبويه ولكنّه لمّا مات قرئ على الأخفش فشرحه وبيّنه، انتهى.

وهذا الأخفش هو الذي زاد في العروض بحر المتدارك، وله من الكتب: الأوسط، والمقاييس في النحو، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وتفسير معاني القرآن، وكتاب معاني الشعر، وكتاب الملوك، وكتاب الأصوات، والمسائل الكبير

⇐

فإثنان ما ذكر[١] في الكتاب، وأمّا الثالث فهو ما يوجب[٢] إعراب الصفة، نحو:

⇐ والصغير.

وكان يقال له: الأخفش الأصغر فلمّا ظهر عليّ بن سليمان المعروف بالأخفش أيضاً صار هذا وسطاً وهو أصغر.

توفّي الأخفش الأوسط سنة خمس عشرة ومائتين، والأصغر سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

والأخفش الأكبر هو أبو الخطّاب عبد الحميد بن عبد المجيد، نحويّ هَجَريّ، أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة وغيرهما ولم يُترجم له ابن خلّكان معتذراً بأنّه لم يقف له على تاريخ الوفاة.

قال ابن خلّكان: مسعدة بفتح الميم وسكون السين، وفتح العين والدال المهملات وبعدهنّ هاء ساكنة، والمجاشعيّ بضمّ الميم وفتح الجيم وبعد الألف شين مثلّثة مكسورة وبعدها عين مهملة هذه النسبة إلى مجاشع بن دارم بطن من تميم، انتهى. (وفيات الأعيان ٢: ٣٨١، ٣: ٣٠١)

(١) وهما العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.

(٢) قال المحقّق الأستراآبادي: وأمّا الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل: أمّا الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال:

«أ» قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع.

«ب» وقال الأخفش: العامل فيها معنويّ كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة.

«ج» وقال بعضهم: إنّ عامل الثاني مقدّر من جنس الأوّل.

ومذهب سيبويه أولى. ثمّ قال: وجعله معنوياً كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظيّ كالشاذّ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه، وأمّا البدل فالأخفش والرمّانيّ والفارسيّ وأكثر المتأخّرين على أنّ العامل فيه مقدّر من جنس الأوّل، استدلالاً بالقياس والسماع؛ أمّا السماع فنحو قوله تعالى: ﴿ **لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ** ﴾ وغير ذلك من الآي، والأشعار. وأمّا القياس فلكونه مستقلاً

⇐

«جاءني رجل كريم»، «رأيت رجلاً كريماً»، و«مررت برجلٍ كريم»، وعنده أنّ الصفة ترفع لكونها صفةً لمرفوع، وتنصب لكونها صفة لمنصوب، وتجرّ لكونها صفة لمجرور، وهذا المعنى ليسَ بلفظ.

فتكون العوامل على هذا القول مائة وواحدة، لكنّ الجمهور اتفقوا على أنّ العوامل مائة لا أزْيَدُ، لأنّ الصفة من التابع، والتابع معرب بإعراب المتبوع، فما يكون عاملاً في المتبوع فهو عامل في التابع البتّة، **﴿ فهذه مائة عاملٍ لا يستغني الكبير والصغير، والرفيع والوضيع عن معرفتها، ومن حفظها يحصل له بصيرة في النَّحْو ﴾**.

⇐ ومقصوداً بالذكر، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً. ومذهب سيبويه والمبرّد والسيرافي، والزمخشري والمصنّف (ابن الحاجب) أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه إذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الأوّل باشر الثاني. وأمّا عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال:

١ ـ قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة الحرف.

٢ ـ وقال الفارسي في الإيضاح الشعري وابن جنّي في سرّ الصناعة أنّ العامل في الثاني مقدّر من جنس الأوّل.

٣ ـ وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حقّ العامل، انتهى باختصار. (شرح الكافية ١: ٢٩٩)

والآن حان أن نقطع كلامنا إذ فرغنا ممّا أردناه بعون الله تعالى في غرّة ربيع الأوّل سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبويّة، وكان الشروع فيه في غرّة محرّم الحرام من السنة المذكورة، في جوار الإمام عليّ بن موسى الرضا العلويّ ثامن الاثني عشر من أئمّتنا المعصومين، وأنا العبد من مولاه أبوالقاسم شرف الدين محمّد زكي الجعفري العلوي الإثنى عشري ابن المؤيّد المسدّد حافظ علي المولوي، المدعوّ بالأديب الدرّه صوفي، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مصادر الكتاب

«أ»

١ ـ إعراب القرآن لابن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الهجرة قم، ١٤٠٣هـ.

٢ ـ إعراب القرآن لأبي البقاء البغدادي، ط دار الفكر بيروت، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٣ ـ إعراب القرآن لمكّيّ بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق عبدالحميد، ط مصر، ١٣٨٠هـ ١٩٩١م.

٥ ـ الأمالي لابن الحاجب النحوي، تحقيق فخر صالح، سليمان قداره، ط دار عمار ـ دار الجيل، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٦ ـ أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبدالحميد، ط دار الجيل، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٧ ـ إعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسي، ط مؤسسة آل البيت قم، ١٤١٧هـ.

٨ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة، ط دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٩ ـ الفيّة ابن مالك النحوي مع النهجة المرضية.

١٠ ـ أمالي القالي، تحقيق محمّد عبدالجواد الأصمعي، ط دار الكتب العلميّة بيروت.

١١ ـ أسرار العربيّة، ابن الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار، دمشق ١٩٧٥م.

«ب»

١٢ ـ بلاغات النساء لأحمد بن أبي طاهر طيفور البغدادي، ط المكتبة الحيدريّة، ايران ١٣٧٨هـ. ش.

١٣ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ط دار الغرب الاسلامي بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

١٤ ـ بحارالأنوار للعلّامة، ط ايران.

«ت»

١٥ ـ التعريفات للشريف الجرجاني، ط ليدن ١٩٩٠، وط مكتبة لبنان عن ط ليدن ١٩٩٠هـ.

١٦ ـ التصريح على التوضيح للأزهري، ط دار الفكر في جزئين مع حاشية الشيخ يس الحمصي.

١٧ ـ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام للعاملي، ط العراق بغداد ١٩٥١م ـ ١٣٧٠هـ.

١٨ ـ التسهيل وشرحه لابن مالك، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

«ج»

١٩ ـ جمهرة أشعار العرب، ط دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

«ح»

٢٠ ـ الحدائق النديّة في شرح الصمديّة للسيّد علي خان الكبير، ط دارالهجرة ـ مخطوط.

٢١ ـ حاشية الجرجاني على شرح الكافية للأسترآبادي، ط شركة الصحافيّة العثمانيّة، ١٣١٠هـ.

٢٢ ـ حاشية الدسوقي على المغني، ط مطبعة الحميديّة بمصر ١٣٥٨هـ.

٢٣ ـ حاشية ملّا عبدالله اليزدي في المنطق على تهذيب التفتازاني، مخطوط.

«خ»

٢٤ ـ الخصائص لابن جنّي، بتحقيق محمّدعلي النجّار، ط دار الكتب لبنان، ١٣٧٦هـ.

٢٥ ـ خزانة الأدب للبغدادي وبهامشه شرح شواهد الكبرى للعيني، الطبعة الأولى بالمطبعة الميريّة ببولاق.

«د»

٢٦ـ ديوان أبي العتاهية، ط الأعلمي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٢٧ـ ديوان ذي الرمة، ط دار صادر بيروت.

٢٨ـ ديوان جران العود، ط مصر.

«ش»

٢٩ـ شرح الألفيّة للسيوطي، مخطوط.

٣٠ـ شرح الألفيّة لابن عقيل المصري، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة عشرة، ط مصر ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

٣١ـ شرح المُلْحَة للحريري، ط المكتبة العصريّة بيروت، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٣٢ـ شرح المعلّقات السبع للزوزني، ط دار مكتبة الحياة بيروت، ١٩٧٩م.

٣٣ـ شرح الكافية لابن مالك، ط دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٣٤ـ شرح الشذور لابن هشام، تحقيق محمّد محى الدين عبدالحميد، ١٣٥٥هـ.

٣٥ـ شرح القطر لابن هشام، ط مكتبة السعادة بمصر، ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م.

٣٦ـ شرح التصريف للتفتازاني ـ مخطوط مع مجموعة «جامع المقدّمات».

٣٧ـ شرح النموذج للأردبيلي والبردعي، ط تركيا غير مؤرّخ.

٣٨ـ شرح الجامي على الكافية ـ مخطوط مع حواشي السيّد نعمة الله الجزائري و عصام الدين الخراساني.

٣٩ـ شرح الرضي على الكافية، ط شركة الصحافيّة العثمانيّة، ١٣١٠هـ.

٤٠ـ شرح شواهد المغني للسيوطي، ط نشر أدب الحوزة في قم ـ ايران.

٤١ـ شرح النظام للأديب النيسابوري، مخطوط.

٤٢ـ شرح مقامات الحريري للشريشي، ط المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤٣ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ط مصر، دار إحياء الكتب، ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.

«ص»

٤٤ـ الصمديّة للعاملي، مخطوط مع مجموعة «جامع المقدّمات».

٤٥ـ الصحاح للجوهري، ط دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

«ع»

٤٦ـ عروض الإمام ابن جنّي، غير مطبوع، تحقيق الشيخ العطّار.

«غ»

٤٧ـ الغدير للأميني، ط دارالكتب العربي بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٤٨ـ غرائب القرآن للأديب النيسابوري، ط دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

«ف»

٤٩ـ فقه الإمام جعفر الصادق للشيخ محمّد جواد مغنيه، ط دارالجواد، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ ١٩٨٢م.

٥٠ـ الفِصَل في الملل والنحل لابن حزم، ط دار المعرفة بيروت، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

«ق»

٥١ـ القرآن الكريم.

«ك»

٥٢ـ الكشّاف للزمخشري، ط دارالبلاغة ايران، ١٤١٥هـ.

٥٣ـ الكشكول للبِهائي، ط الأعلمي بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥٤ـ كشف الظنون للچلبي.

٥٥ـ كتاب سيبويه، ط نشر أدب الحوزة ايران، ١٤٠٤ في جزئين مع شواهد الشنتمري.

«گ»

٥٦ـ گوهر دانش مرحوم استاد شيخ محمّد تقى اديب نيشابورى، مشهد ـ ايران، ١٣٣٧هـ ش.

«ل»

٥٧ـ لسان العرب، ط دارالفكر بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٥٨ـ اللهوف لابن طاوس، ط الأعلمي بيروت.

«م»

٥٩ـ الملل والنحل للشهرستاني، ط الثانية لمكتبة الانجلو المصريّة، تخريج محمّد بن فتح الله بدران غير مؤرّخ.

٦٠ـ معجم البلدان الحَموي، ط دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

٦١ـ المزهر للسيوطي، ط ايران ـ قم، ١٤١٠هـ فيروزآبادي.

٦٢ـ الممتع لابن عصفور، ط دار المعرفة بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٦٣ـ المنصف لابن جنّي، ط دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٦٤ـ المفصّل للزمخشري، ط دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٦٥ـ مقامات الحريري، ط دار التراث بيروت، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

٦٦ـ مصباح المنير للفيّومي المصري، ط دار الهجرة، ١٤١٤هـ.

٦٧ـ المطوّل للتفتازاني، وبهامشه حاشية الجرجاني ط استانبول غير مؤرّخ.

٦٨ـ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط دمشق.

٦٩ـ مستدرك الوسائل للنوري.

«ن»

٧٠ـ نهج البلاغة لأميرالمؤمنين عليه السلام، تحقيق صبحي الصالح، ط دارالهجرة.

«و»

٧١ـ وفيات الأعيان لابن خلّكان، تحقيق احسان عبّاس، ط دار صادر بيروت.

«هـ»

٧٢ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ط منشورات الرضي ايران، ١٤٠٥هـ.



فهرس المطالب

اللمح الدقيق إلى ترجمة المصنّف والشارح وصاحب التعليق ٣
المصنّف ٣
الشارح ٤
المعلّق ٥

شرح العوامل في النحو ٧

العوامل اللفظيّة

٨ ـ ١٩٨

حروف الجرّ ٨
الحروف المشبّهة بالفعل ٤٠
مواضع استمرار الكسر في همزة «إنّ» ٤٦
أحكام ما ولا المشبهتين بـ«ليس» ٦٠
نواصب الاسم ٦٢
نواصب المضارع ٦٨
نصب المضارع بـ«أن» الناصبة مضمرةً ٧٣

جوازم المضارع التي تجزم فعلاً واحداً ٧٨
جوازم المضارع التي تقتضي فعلاً واحداً ٨٢
الجوازم التي تقتضي فعلين ٨٨
أسماء الأعداد ٩٦
أحوال المميّز في العدد ١٠٣
أسماء الأفعال ١١١
أفعال الناقصة ١٢١
أفعال المقاربة ١٣٤
أفعال المدح والذمّ ١٤٥
أفعال القلوب ١٥٤
العوامل القياسيّة ١٦٣

العوامل المعنويّة

١٩٩ ـ ٢٠٨

العامل في المضارع ٢٠٣
العوامل عند الأخفش ٢٠٦

مصادر الكتاب ٢٠٩